محاضرات عن الحركة النقابية

المصرية
العربية
الدولية
الأفريقية

من ١٩٧٥ ـ إلى ١٩٨٧

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

الاهـــداء

أقدم كتابى هذا هدية الى رمــزين من رموز النضــال النقابى العمالى المصرى والعربى والدولى •

الى فتــحى كامل أول أمين عام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والى كامــل العقيلى المناضل النقابى القــديم الذى واصل مسيرته النضالية بثبات وصلابة واخلاص طيــلة نصف قــرن ••

عبد المنعم الغزالى الجبيلى

مقـــدمة

هذه المحاضرات اخترتهـا من بين عشرات المحاضرات التى القيتها خلال الاثنى عشر عاما الماضية فى أكثر من دورة تثقيفيـة ، نظمت فى القاهرة وبغـداد والجزائر .

وكان اختيارى لهذه المحاضرات أن تكون مادة تثقيفية لكوادر نقابية جـديدة أخذت مكانها فى مستويات نقابيـة قيادية مختلفة فى الدورة النقابية الجديدة للاتحاد العام لعمال مصر ونقاباته العامة.

وكان الدافع الى ذلك هو ما لاحظته ولاحظه عدد من القادة النقابيين القدامى ، أو من القادة النقابيين البارزين الذين مازالوا يمارسون مسؤولياتهم ، أن الكوادر النقابية الجديدة لاتعرف الكثير عن تاريخ حركتنا النقابية المصرية أو العربية ، والتضحيات العظيمة لمناضلين نقابيين منذ بداية القرن العشرين وحتى من أجل أن يكون للعمال تنظيمهم النقابى القادر والمقتدر ، دفاعا عن الوطن ، ودفاعا عن الحقوق ، ودفاعا عن الحـرية .

وليس ذلك فقط وانما كذلك لان هنـاك من يحاولون قطـع الصلة بين القديم والجـديد ، لحرمان الجديد من تجـارب سابقة رفضت أن تكون حركتنا النقابية غير متمتعة باستقلالية وديمقراطية حركتهـا .

وسبب آخر دفعنى الى اختيار هذه المحاضرات للنشر هـو التدهور الذى أصاب الحركة النقابية العربية ومنذ أكثر من عشـر سنوات وبعد أن تخلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب عن مواقفه الوحدوية ، وعن وقفـاته القومية الاصيلة ، وتورطـه فى وحل الصراع العربى — العربى ، واستبعاده للحـركة النقابيـة المصرية بكل ما لها من وزن وثقل فى النضال العمالى العربى ، الامر

الذى يفيد فقط هؤلاء الذين يهمهم ابعاد مصر القلب العربى عن ممارستها لدورها الطليعى فى النضال العربى . وابعاد الحركة النقابية المصرية عن المسار النقابى الوحدوى العربى كان دائما هدفا من أهداف المنظمات النقابية الدائرة فى فلك الصهيونية والاستعمار .

وكذلك فان نشر هذه المحاضرات اليوم انما القصد منه توعية جماهيرنا النقابية بالوضع النقابى الدولى ، وذلك حتى تتمكن الحركة النقابية من مواصلة مسيرتها الرافضة لاى تبعية ، وهى مسيرة حكمها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية موقفان :

الاول : موقف أى من الاتحادات الدولية من الاستعمار الاجنبى للبلدان العربية ، ومدى تأييده أو معارضته لحركة التحرر الوطنى العربى ، واهمية مشاركة الحركة النقابية العمالية فى نضالات هذه الحركة ، من أجل التحرر الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، ومن أجل امتلاك الحق الوطنى فى خطة تنمية اقتصادية واجتماعية ومن أجل الوحدة العربية .

الثانى : موقف أى من الاتحادات الدولية من الاستعمار الصهيونى لفلسطين ، ومن الصهيونية باعتبارها حركة استيطانية عنصرية ، ومن العدوان الصهيونى الاستعمارى المستمر على الوطن العربى .

ان الوعى بحقيقة الحركة النقابية الدولية ومواقف اطرافها المختلفة من قضايانا المصيرية اصبح مهما وضروريا فى وقت لاحظنا فيه أن هناك من يعمل لتعطيل هذا الوعى — رغم أن الحركة النقابية قد حددت ضرورة انتهاج سياسة « حياد ايجابى » فى النشاط الدولى ، بمعنى اننا مع من يناصر قضايانا وضد من لا يناصرها ... وان الحركة النقابية وبكل تاريخها ونضالها المجيد لن تبيع استقلال موقفها فى المجال الدولى مقابل اى عون أو اى ثمن ...

هذا الجهد لاعادة نشر مثل هذه المحاضرات التى هى ثمرة من ثمرات عصر ازدهـــار حركة الثقافة العمالية فى بلادنا خــلال الستينيات وبداية السبعينيات هو جهــد متواضع نرجــو أن يكون بداية لان تستعيد حركة الثقافة العمالية روحها النضالية الوطنية والوحدوية القومية التقدمية ، وان تزدهر من جديد فى مجتمع نقابى تتفتح فيه كل الزهور فى جو من الحوار الموضوعى البنــاء .

عبد المنعم الغزالى الجبيلى
القاهرة ـ ديسمبر ١٩٨٧

١

الحركة النقابية المصريّة
واقعها المرّ وآفاق للتطوير

القاهرة — يونيو ١٩٧٥

مقدمة ضرورية :

التنظيم النقابى العمالى ، هو تنظيم طبقى ـ ينظم العمال ويقود نضالهم اليومى من اجل احداث تطور وتحسين فى مستوى معيشتهم ، ويعنى هذا الامر العمل من اجل زيادة الاجر الحقيقى ، وهـذه الزيادة تعنى زيادة كم وكيف السـلع والخـدمات التى يحصل عليها العامل ، ومن اجل تحسين ظروف العمل وشروطه .

ولكن لما كان التنظيم النقابى العمالى تنظيما طبقيا ـ يمثل الطبقة العاملة ، وهى الطبقة النقيضة للطبقة الراسمالية المالكة لوسائل الانتاج وادواته وللثروة فى المجتمع الراسمالى ومسيطرة عليه ، فان هذا التنظيم لايمكن ان يقصر نضاله فى حـدود اهداف النضال اليومية والضيقة المحدودة ـ النضال الاقتصادى ـ بل لابد له وان يربط نفسـه بالقوى السياسـية التى تناضـل فى المجتمع ضد الالغاء النهائى لاستغلال الانسان لاخيه الانسان ـ ونعنى بها قوى الاشتراكية . اى ان التنظيم النقابى العمـالى اذا ما حد نفسه بالنضالات الاقتصادية انما هو يسعى فقط الى تلطيف حدة استغلال الانسان لاخيه الانسان ، وليس الى الغاء الاستغلال نفسـه .

وعليه فيمكننا ان نحدد تعريفا للتنظيم النقابى العمالى ، بانه هو التنظيم الجماهيرى الطبقى للطبقة العاملة ، الذى يقود نضالها اليومى من اجل حيـاة احسن وافضـل والذى يخوض النضال العـام لتغيير المجتمع الراسـمالى ـ مجتمع اسـتغلال الانسان لاخيه الانسان ـ والانتقال الى مجتمع الاشتراكية حيث تكون القاعدة التى تحكمه لكل حسب عمله . وهو بحكم تكوينه الديمقـراطى من مراكز الدفاع عن الحرية والديمقراطيـة لكل الكادحين دون انانيـة طبقيـة يمثـل الطبقـة التى تعطى الحيـاة بكل بذل وتضحية .

وان كان هذا التعريف ، يصدق الى حد كبير على المجتمعات الرأسمالية المتطورة فانه فى بلدان حركة التحرر الوطنى او فى البلدان المستعمرة يجب علينا أن نلاحظ ان النضال من اجل تغيير المجتمع الطبقى القائم على قاعدة استغلال الانسان لاخيه الانسان ـ يتطلب فى الاساس النضال اولا من اجل تحرير المجتمع من قوى الاستعمار الاجنبى سواء كان هذا الاستعمار اقتصاديا او عسكريا او سياسيا ، وهو أمر يفرض وجود طبقات مالكة مضطهدة من قبل الاستعمار الاجنبى ، اما لان الاستعمار يحد من تطورها لمصلحة نهبه لموارد البلاد الاقتصادية ومن ثم هو يحارب وجودها فى حياة المجتمع السياسية (الطبقة الوسطى)، الرأسمالية الوطنية ، واما لانها هى طبقات صغيرة وفقيرة وتعانى طحنا مزدوجا من الاستعمار الاجنبى ومن كبار الملاك . وهنا يصبح محور النضال الطبقى السياسى للطبقة العاملة فى هذه البلدان هو النضال من اجل التحرر الوطنى والديمقراطى لمجموع المجتمع باعتبار ان التحرر الوطنى الديمقراطى ، هو مرحلة الانتقال التى لا يمكن القفز من فوقها للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهى مرحلة انتقال معقدة ، وخلال هذه المرحلة تصبح الحركة النقابية العمالية ملتزمة بخط النضال الوطنى الديمقراطى العام ، وهو خط يفرض عليها مراعاة سياسة التحالف وليس الوفاق الطبقى مع مجموع الطبقات الوطنية المعادية للاستعمار الاجنبى ولكبار الملاك ، وفى نفس الوقت هى ملتزمة بطبيعتها الطبقية بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والنضال من اجل دعم هذه الحقوق وتوسيعها وزيادتها دون تفريط ، وهى فى ذلك تواجه مخاطر عديدة ، منها تعرضها لان تفقد نقائها الطبقى ، حيث تكون الطبقات الوطنية البورجوازية المتوسطة والصغيرة واغنياء الريف ، اجتماعيا وسياسيا اقوى فيكون لها النفوذ الكبير داخل الحركة النقابية العمالية بسبب التخلف العميق الذى عاشته وتعيشه هذه البلدان وخاصة ان هذه البلدان تفتقر دائما الى وجود احزاب اشتراكية حقيقية للطبقة العاملة مسلحة بفكر الاشتراكية العلمية وايدولوجيتها ، او ان وجدت مثل هذه الاحزاب فهى فى الغالب ضعيفة ، وهذا

الوضع يفرض على الحركة النقابية فى هذه البلدان أن تحافظ على حركتها وتنظيمها النقابى المستقل داخل مجمل حركة التحرر الوطنى ، سواء كانت حركة التحرر الوطنى تمر بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أو مرحلة استكمال الاستقلال الوطنى وستظل حركة التحرر الوطنى ببعدها الديمقراطى وتطلعاتها الاجتماعية التقدمية واقعة فى إطار النزاعات الاقليمية القبلية والعشائرية والرجعية والمنافسة البورجوازية بكل شوفينيتها واتجاهها لتحقيق المزيد من الربح لا المزيد من الاستقلال والحرية ـ ما لم تأخذ حركة الطبقة العاملة فى داخل حركة التحرر الوطنى دورها الطبيعى ـ ومن هنا يبدو أهمية وضرورة وجود حركة نقابية عمالية حقيقية تكون قادرة على المساهمة والمشاركة الطليعية فى حماية كل تقدم وطنى وديمقراطى واجتماعى .

كانت هذه المقدمة ضرورية ، وللمناقشة التى تقدمها عن واقع الحركة النقابية المصرية ومستقبلها .

عن التطور التاريخى للحركة النقابية المصرية :

الحركة النقابية المصرية منذ نشأتها فى بداية القرن العشرين (١٨٩٩) وهى حـركة مناضلة ضد القهـر الاستعمارى . وبعد نكسة الثورة العرابية كانت الطبقة العاملة هى أسـبق الطبقات الاجتماعية كلها الى تنظيم صفوفها ، وخوض معركة النضال ضد قهر وحدة استغلال رأس المال الاجنبى وضد الادارة الاستعمارية البريطـانية .

والحركة النقابية المصرية منذ نشأتها تلك تمرست فى معارك الصراع ضد رأس المـال وضد الاستعمار البريطانى ، وفرضت وجودها التنظيمى والطبقى بقوة حركتها النضالية . وعبر هـذا التاريخ الطويل واجـه التنظيم النقـابى المصرى قهـرا وضغوطا واضطهادا ، انتصارات وهزائم ، فترات ازدهار وفترات تراجع، وعرف خلال كل مراحل حياته قيادات نقـابية عمالية مناضـلة ، وقيادات اشتراكية ، وقيـادات انتهازية سواء كانوا عمالا تخلوا عن طبقتهم أو من أبناء البورجوازية .

والطبقة العـاملة المصرية كانت دائمـا فى طليعة القـوى المناضلة من أجل التحرر الوطنى ، ومشاركتها الطليعية تلك هى التى كانت دائما تقدم للحركة الوطنية برامج وشعارات الثـورة الاجتماعية . وقد عـبر عن ذلك أول برنامج لاول إتحـاد لنقابات العمال المصرية ــ ١٩٢١ ــ والذى ظلت تقوده قيادة اشتراكية حتى حـل فى عام ١٩٢٤ م .

وانه منذ ضرب الاتحاد الاول هذا لنقابات عمال مصر فى ١٩٢٤، حيث اضطهد قادته اليساريون ــ فان الحركة النقابية المصرية عانت الانقسـام ووجود قيادات نقابيـة اصلاحية وتابعـة للقيـادات الرأسـمالية ــ مثل اتحـاد عبد الرحمن فهمى ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ ،

واتحاد داوود راتب ۱۹۲۷ — واتحاد البرنس عباس حليم ۱۹۳۰. ورغم ذلك فان الحركة النقابية المصرية عرفت قيادات عمالية طبقية مخلصة لم تحن رأسها واستمرت ترفــع الراية من أجل حــركة نقابية عمالية مستقلة عن البرجوازية والطبقات المالكة . وانه منذ صدور أول تشريع عمالى اعترف بالنقابات ــ ١٩٤٢ ــ والذى جاء بفعل نضال عمالى مكثف ، وبعد الحرب العالمية الثانيــة يمكننا أن نميز اتجاهين رئيسيين فى الحركة النقابية المصرية .

الاتجـاه الاول :

وهو اتجاه تولت قيادته بصفة رئيسية القــوى الاشتراكية الجديدة ، وتشكل هذا الاتجاه من نقابيين وفديين باستثناء الجناح العمالى الوفدى الذى ظل على ولائه لباشوات الوفــد ، ووطنيين مستقلين وشيوعيين . وقاد هذا الاتجاه الحركة الجماهيرية العمالية بالفعل معارك العمال النضالية من أجل مستوى حياة أرفع ، ومن أجل شروط عمل أفضل ، ومن أجــل احداث تعديلات جوهرية فى قوانين العمل . كما قاد هذا الاتجاه جماهير العمــال المنظمين فى نقابات أو كتلهم العريضة فى الاحياء والمدن الصناعية بشكل مستقل فى الكفاح ضد الاستعمار وقوات الاحتلال ــ المشاركة فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ١٩٤٦ ــ الكفاح المسلح ١٩٥١ . وناضل هذا الاتجاه بثبات من أجل تحقيق وحدة عمال مصر فى اتحاد عام بعيدا عن القيادات السياسية البورجوازية والتقليدية .

والاتجــاه الثانى :

وقــد مثل امتدادا لكل العناصر والقوى اليمينية والرجعية والتى كانت قد تربت وتكونت فى علاقات مع الاحزاب السياسية اليمينية ــ السعديين والاحرار ــ أو ارتبطت بالبرنس عباس حليم واستمرت مرتبطة به ومجموعة الباشوات التى كانت تشكل الهيئة الرئيسية لحزبه ، أو العناصر التى ارتبطت بمكتب العمل ومديره البريطانى عند تأسيسه فى الثلاثينات ، وعناصر جــديدة فرضها

راس المال على الحركة النقابية المصرية فى التشكيلات النقابية التى عرفت ــ بالنقابات المصنعية ، والتى كـان الهدف من تشجيعها ودعمها هو اضعاف القـدرة النضالية للحـركة النقـابية بتفتيتها وتجزئتها . ومن الامثلة الصارخة لهـذه القيادات التى كانت فى خدمة راس المـال الكبير والاجنبى ــ القيادات التى فرضت على عمال المحلة (بعد اضراب ١٩٤٧) ونقابة الرؤساء فى شبرا الخيمة وقطاع من القيادات النقابيـة فى مجال البترول . وجـاءت ثورة ٢٣ يوليو ــ وخلال تطورها ــ وتعبيرها عن حركة النضـال الوطنى ضد السيطرة الاستعمارية والتى بلغت قمتها فى السنوات العشر الاولى من الثورة ــ تحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية (١٩٥٦) تأميم قناة السويس (١٩٥٦) ــ تمصير الاقتصاد المصرى فى نهاية الخمسينات ــ نمت الحركة النقابية عدديا وحصلت على مجموعة من التشريعات الاكثر تقدما من التشريعات السابقة . وان ظلت هـذه التشريعات تعبر عن فلسفة وفكرية المشرع الراسمالى . وكان من اهم هذه التطورات السماح القانونى للعمال الزراعيين بأن ينظموا انفسهم فى نقابات ، السماح لنقابات العمال بأن تؤسس اتحـادا عاما لهـا (يناير ١٩٥٧) . ولكن بسبب النفـوذ الغالب لعناصر الرأسمالية الوطنية ولعناصر البيروقراطية والعناصر المحافظـة ، وبسبب الخلافات التى كانت تحدث بين الفترة والفترة بين قيادة ٢٣ يوليو واليسار المصرى ــ فان قوى الاتجاه الثانى فى الحـركة النقابية المصرية مكنت لنفسـها بطرق مختلفة ــ وارتبطت بالمراكز البيروقراطية والاجهزة الادارية والاجهـزة الاخرى . وتمكنت من الاستمرار فى الحصول على ميزات اكثر ، نتيجـة انفرادها لفترات بمراكز العمل النقابى دون محاسـبة جماهيرية ، وتحولت هـذه الامتيازات لتصبح امتيازات طبقية ، وفى ظـل هذه القيادات فقدت الحركة النقابية استقلاليتها وذاتيتها الخاصة ، كما صفيت عناصر كثيرة من القـوى الثورية والوطنية الديمقراطية والاشتراكية من مراكز العمـل النقابى .

وجاءت اجراءات يوليو ١٩٦١ ــ وميثاق العمل الوطنى ــ واعترفت الثورة الاجتماعية بمكان ودور طليعى للتنظيم النقـابى

للطبقة العاملة فى العمل الوطنى . وصدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤، والذى بمقتضاه اعيد تشكيل هيكل التنظيم النقابى على اســاس الاخذ بمبدأ النقابة العامــة وبوسائل علوية وبيروقراطية وادارية وبتجميع للشلل وعلى أساس من العلاقات الشخصية ، ومع استمرار الابعاد والعزل السياسى للعناصر الاشتراكية والنقابية الطبقية ثم تشكيل البناء الجديد ، جاءت السيادة فيه للاتجاه الثانى السابق الاشارة اليه ، رغم أن الوضع لم يكن بالغ السوء ، كما أن عناصر جديدة اشتراكية وديمقراطية تمكنت أن تأخــذ مراكز وأوضــاع فى العمل النقابى وان كانت عناصر قليلة محدودة التأثير على نطــاق الحركة العــام .

وهكذا جاءت قيادة الحركة النقابية منذ ١٩٦٤ قوة ضاغطة على الحــركة الجماهيرية للطبقة العاملة المصرية ، ملحقة اياهــا بالسلطة والادارة ، وحكمت عليها أن تكون تابعة للطبقة الوسطى داخل تحالف قوى الشعب العامل ، لا أن تكون ذات الدور الطليعى الذى أشار اليه ميثــاق العمل الوطنى ذاتــه . وانعزلت قيادات العمــل النقابى فى مكاتبها تدير الحركــة النقابية لا تقودها . تردد الشعارات العامة عن الاشتراكية والديمقراطية فــى مشاركة فى التخطيط للعمل الوطنى وفى الرقابة والمتابعة والتنفيذ ، غير مدافعة عن حقوق العمال ولا ساعية سعيا جديا لرفع مستوى معيشتهم وتحسين ظروف وشروط عملهم ، مبتعدة عن جماهير العمال غير مكترثة بهم أو بارادتهــم ما دامت مطمئنــة الى الاجراءات الادارية والبيروقراطية والسلطوية التى ستجىء بها الى منصب القيادة . وسعت هذه القيادات الى المغانم والمكاسب والمناصب تتعددت مراكزهم ومناصبهم ومهامهم القيادية تشكلت داخل الحركة النقابية طبقة جديدة اثرت على حساب العمال ثراء غير شرعى شأنها شأن العناصر الطفيلية الراسمالية التى تسلقت الثورة الاجتماعية ثــم ركبتهــا .

واستمرت القيادة التى جاءت عام ١٩٦٤ « تحكم » الحركة النقابية المصرية حتى عام ١٩٧١ . وخلال هذه السنوات السبع لم

تنعقد جمعيـة عموميـة واحـدة ، ولم يحاسب اى قـائد نقـابى لم تمارس الحركة النقابية اى حق من حقوقها الديمقراطية . ولكن يجب أن نلاحظ أنه خلال هذه الفترة ومن قبل ١٩٦٤ ـ تم اعـداد ثقافى لأعداد كبيرة من شـبـاب العمال ـ سـواء فى مجـال الثقافة العمالية أو فى معسكرات شباب العمال ـ وهو اعداد رغم نقص برامجه ومنهجه التثقيفى فانه قد افاد الى حد كبير فى تقديم جيـل نقابى جديد عنده بعض الوعى والطموح .

وفى ١٩٧١ ـ اعيد بناء النقابات ـ اعيد بنفس طريقة ١٩٦٤ جمعيـات تأسيسية وهكذا لم تحاسب القيـادات القديمة أمـام قواعدها حسابا ديمقراطيا كما ان القيـادة الجديدة تلك لم تلتزم أمام قواعدها بأى شىء اللهم الا بترديد شعارات عامة عن الاشتراكية والديمقراطية وبطبيعة الحال اسـتمر اسلوب العـزل والضغط الادارى فاستبعدت عناصر اشتراكية وديمقراطية كثيرة . ولان عزل فى هذه الدورة بعض عناصر دورة ١٩٦٤ بحجة فسادها فان هذه العناصر كان يجب وان تترك لجماهيرها لتحاسبها بنفسها ، لاننا سنجد أن هذه العناصر عادت فى الدورة التاليـة ـ ولتكون اكثر فسـادا .

وفى ١٩٧٣ اعيد بناء الحركة النقابية ـ بنفس الطريقة ـ مع اضافة جديدة هى أن الاتحاد العام للعمال لم ينتخب حتى بالطريقة التأسيسية القاصرة ، ولكنه اختير على اساس مندوب من كل نقابة عامة ـ وبعد أن اختصر عدد النقابات العامة من ٢٧ نقابة عـامة الى ١٦ نقابة عامة ـ فجاء المجلس التنفيذى فى هذه الدورة شبه معـين ! ..

ملاحظات عن الحركة النقابية المصرية

عن التنظـيم :

ان الوضع التنظيمى للحركة النقابية العمالية المصرية يتميز حاليـا بـ :

أ ـ التنظيم النقابى لايمثل جماهير الطبقة العاملة فهو مازال من الناحيـة التنظيمية قاصر عن تنظيم جماهير العمال داخـل عضويته ـ فالقوى المنظمة داخـل النقابات مازالت تمثـل حوالى ٣٠٪ من القوى المفروض أن يضمها التنظيم النقابى ـ ومعظم هذه العضوية مازالت فى اطار العاملين بالقطاع العام ، وهى عضوية نصف اختيارية بكل مقاييس العضوية النقابية ـ وليس من مصلحة العمال تكوين نقابات كبيرة تضم مجـرد أعداد تخصم اشتراكاتها اداريا من العمال ـ وهو أمر لـم يقدم لنا أكثر من نقابات دفترية ، وتجمعات بليدة غير فعالة أو قادرة على ممارسة دورها الطليعى فى المجتمع .

وفى مجال القطاع الخاص والذى يحتفظ بعمالة عريضة تصل الى حوالى ٦٠٪ من عـدد العمال يعيشون فى ظروف أكثر صعوبة وشقاء ـ فان العضوية النقابية قليلة وأحيانا معدومة . (باستثناء اللجان المهنية لعمال النقل البرى والتى ازدادت عضويتها بنسب عالية ، ليس بسبب النشاط النقابى بقدر ما هى بسبب اشتراطات ادارية لمنـح رخص العمـل والقيادة تشترط الحصول على خطاب من النقابة) .

وهذا الوضع الدفترى والادارى ـ هو الاساس لسيادة القيادات البيروقراطية والادارية داخـل الحركة النقابية ـ واستمرار تخلف الحركة النقابية المصرية عن ممارسة دورها الطليعى فى المجتمع المصرى .

ب ـ ضعف تنظيم عمال الزراعة :

ان هذه الكتلة الكبيرة من العمل الماجور فى الريف ـ ورغم انه قد سمح لها بحق التنظيم لاول مرة فى عام ١٩٥٢ فى قانون الاصلاح الزراعى ـ فانها مازالت غير منظمة فى نقابة عمال الزراعة وأى شكل تنظيم لها فى الريف هو تنظيم شكلى ، أو فى قبضة مقاولى الانفار وكتبة الجمعيات التعاونية وأندية الاصلاح الزراعى . أن النقابة العامة لعمال الزراعة مازالت محجمة عن التوجه الى الكتلة الاساسية الواجب تنظيمها بين عمال الزراعة ، ومازالت عملية بناء نقابات لعمال الزراعة متروكة للجهات الادارية ومن ثم أصبحت نقابات عمال الزراعة فى القرى والريف فى ظل نقابات العاملين بالزراعة فى الحكومة او فى شركات الاصلاح الزراعى ، وهكذا فان أكثر النقابات دفترية هى نقابات عمال الزراعة فى القرى والبنادر ، وهكذا مازال العمال الزراعيون الحقيقيون والمطحونون غير منظمين وبلا قيادات تمثلهم . وفى بلد زراعى مثل مصر ـ يعيش ريفه فى حالة تخلف شديد ومازال للتقاليد الاقطاعية وشبه الاقطاعية السيادة فان حركة النضال الثورى والديمقراطى تتأثر سلبيا بعدم تنظيم هذه الكتلة الكبيرة . وسيظل هذا الضعف فى تنظيم عمال الزراعة عامل تأثير سلبى على مجموعة الحركة النقابية المصرية .

جـ ـ مازال التنظيم النقابى المصرى ـ محاصر بعدد من القيود الادارية والاشتراطات السياسية والتبعية لوزارة العمل وأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى ـ ان الحركة العمالية النقابية باعتبارها حركة جماهيرية ديمقراطية ليست تابعة لاحد ـ انما تابعة فقط لارادة جماهيرها ـ تأتى قيادتها بارادة هذه الجماهير الحرة ، ولا تتبدل وتتغير كلما تغير وزير أو أمين عمال وانما فقط كلما اراد ذلك العمال ووفق ما رسمته القوانين العمالية ولوائح التنظيم النقابى ، ويتطلب ذلك تحقيق مجموعة من الامور :

١ — ان يسقط من القوانين كل النصوص التى تسمح بتدخل اداري في شئون التنظيم النقابي — مثل التفتيش — وان تنص القوانين على عقاب كل من يتدخل في العمل النقابي .

٢ — الغاء مبدأ فرض النسبة في المصاريف النقابية لان ذلك أمر يؤدي بالنقابات الى حصر نشاطها النقابي في حدود المشاريع الخيرية او الرياضية فتتحول النقابة بطريق غير مباشر من وحدة ديمقراطية مناضلة من اجل حقوق العمال ورفع مستواهم الفكرى والثقافى الى جمعية خيرية لها غايات لا تتصل بالنضال اليومى للعمال .

٣ — الغاء اى معونة من الدولة للنقابات ، لان مثل هذه المعونة تؤدي الى التبعية الاقتصادية للدولة . وان يركز التنظيم النقابي على موارد أخرى لا تؤثر على استقلال الحركة النقابية ، وهو أمر يؤدي الى ضرورة تركيز النقابة على تنمية مواردها الاساسية . بزيادة عدد المنتسبين وبتوعية العمال وزيادة ثقتهم بالتنظيم النقابي لكى يقبلوا مختارين على عضويته سعيا منهم باهمية التنظيم النقابي الخاص بهم . ومن الممكن التفكير في موارد أخرى كنسبة من موارد التأمينات ومن الغرامات .

٤ — أن يكون الانتساب اختياريا ليس فيه اى عنصر من عناصر الاجبار المادى او المعنوى .

عن استقلالية الحركة النقابية :

ومفهوم استقلالية الحركة النقابية التى اشرنا اليه — يعنى أن الحركة النقابية العمالية لها دون أى ضغط من أى جهة أن تقرر مسارها وأن تعلن تضامنها وتحالفها مع اى جهة تجد في التضامن والتحالف معها مصلحة للطبقة التى تمثلها — اذ ان معنى الاستقلال هو القدرة الذاتية على العمل بوجهة نظر مستقلة لا تابعة وبارادة

محررة من كل قيد الا ارادة العمال الممثلة في جمعياتها العمومية (المؤتمرات النقابية) والتى تعتبر السلطة العليا بالنسبة لكل مستويات التنظيم النقابي . واستقلالية الحركة النقابية — لا تعنى على الاطلاق أن الحركة النقابية تنظيم « حرفى » مغلق على نفسه وبعيد عن كل حركة أخرى في المجتمع ، فان ذلك يعنى الجمود ويعنى أن تفقد الحركة دورها الطليعى وتصبح حركة هامشية في المجتمع وتفقد دورها السياسى داخل حركة التحرر الوطنى وحركة النضال من أجل الغاء استغلال الانسان لاخيه الانسان — ومن ثم فان الاستقلالية لا تعنى اطلاقا ابعاد الحركة النقابية عن القوى الاشتراكية وحركتها — أن هناك حتمية التقاء بين الحركتين الانفصام الواجب فقط ، هو الانفصام عن الطبقات الرجعية والراسمالية . والحركة الاشتراكية الصادقة المخلصة لمبادىء الاشتراكية العلمية، ترفض القول بتبعية الحركة النقابية لحركتها وتنظيمها ، لانه ليس من مصلحة نضالها الثورى أن يكون هناك قيادات نقابية تابعة منفذة للاوامر — مثل هذه القيادات قصيرة العمر ، تافهة ، سريعة السقوط ، لا تعبر ، وليس في امكانها أن تعبر عن الطبقة الطليعية في مجتمع التحرر الوطنى والثورة الاجتماعية ، وليس في امكانها أن تمثل التنظيم الديمقراطى الجماهيرى وأن يكون لها شخصيتها المستقلة وهى تلتقى مع ممثلى الطبقات الوطنية الاخرى .

ومن هنا فان الاستقلالية — لا تعنى رفض قيادة الاشتراكية داخل الحركة النقابية — لان ذلك يعنى اما تبعية للطبقات السائدة المالكة الاقطاعية وشبه الاقطاعية والراسمالية أو تحول الحركة الى مجرد حركة خيرية اصلاحية — ولا تعنى كذلك رفض التحالف مع الطبقات الوطنية البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار ، ولكن في هذه الحالة يجب التنبه الى أنه عندما يتحول التحالف الى سيطرة هذه الطبقات على الحركة العمالية النقابية وقياداتها لها تفقد الحركة النقابية كيانها كتنظيم ديمقراطى جماهيرى للطبقة العاملة ، وتصبح مجموعة من المكاتب الملحقة بمؤسسات هذه الطبقات .

ومبدأ استقلالية الحركة النقابية ـ يرفض نظرية حياد النقابات في المجتمع الرأسمالي ـ الحركة الاشتراكية والنقابات موجودة بالفعل والمهم هو تحديد العلاقة الاساسية بينهما والبورجوازية تريد دائما وتسعى لحصر النقابات في حدود النشاط الضيق والصغير في اطار النظام الاجتماعي القائم وذلك لابعادها عن أي ارتباط بالاشتراكية ـ ومن هنا فان رفض نظرية الحياد يعني رفض الغطاء الايديولوجي لمحاولات البورجوازية تلك .

ان مبدأ استقلالية الحركة النقابية ومراعاة الحركة النقابية المصرية له يعني : الارتباط بالفكر الاشتراكي ، عدم التبعية ، ويعني أن تتحول الحركة النقابية المصرية من مجرد حركة اداريين ومكتبيين بيروقراطيين وانتهازيين مرتزقة ومقامرين من مجرد لافتات واعلانات بالنيون واسماء ـ الى حركة جماهيرية ديمقراطية حقيقية تعمل لصالح الطبقة التي تمثلها ولصالح مجموع حركة النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية .

عن الديمقراطية النقابية :

يعاني التنظيم النقابي المصري منذ ١٩٦٤ (بصفة اساسية) من نقص الحركة الديمقراطية داخله . فالتنظيم النقابي بحكم كونه حركة جماهيرية ، عضويته اختيارية ، يقوم معبرا عن مصالح طبقة اجتماعية ومناضلا من اجل تلك المصالح لا يمكن الا أن تكون حركته ديمقراطية . وتتعدد مظاهر انعدام الديمقراطية داخل التنظيم النقابي المصري في :

١ ـ عدم انعقاد جمعيات عمومية منذ ١٩٦٤ وفق اشتراطات القانون ولوائح النقابات فالذي عرفته النقابات المصرية منذ ذلك التاريخ هو جمعيات تأسيسية ـ يختار فيها العمال المرشحين للمناصب القيادية بالادلاء بأصواتهم فقط في صناديق الانتخاب . بدون مناقشة لميزانية النقابة وتصرفات القيادة والتزامها ببرنامج عام . وحتى عملية الترشيح نفسها للمناصب

القيادية تتحكم فيها ارادة امانات العمال بالاتحاد الاشتراكى، حيث لهما حق الاعتراض على المرشحين لاى مستوى من المستويات القيادية .

٢ ــ ادى انعدام انعقاد الجمعيات العمومية الى انعدام اى محاسبة للقيادات النقابية السابقة ؛ وبذلك اطمأنت هذه القيادات الى عدم تعرضها للمحاسبة وللنقد من قبل جماهير العمال ، واستهانت بارادة الجماهير ــ لانها استحالت الى ارادة شكلية ، يحكم تحركها الارتباطات الشخصية والشللية والاقليمية وليست مصلحة جماهير العمال او المصلحة الوطنية العامة .

٣ ــ انعدمت مشاركة العضوية النقابية فى النشاط النقابى واصبحت جماهير العمال تعامل التنظيم النقابى وكأنها تعامل مكتبا من مكاتب العمل أو جهاز من أجهزة السلطة .

٤ ــ ضعف الاعلام العمالى وتحوله الى اعلام رسمى ــ فجريدة الاتحاد العام ومجلات النقابات أصبحت منابر للكتابة عن المناسبات والاعياد ولم تعد جهازا للتوعية والتنظيم وللتعبير عن المشاكل والطريق الى حلها ــ وبذلك اصبحت موردا للحصول على المال لمجموعة من الكتاب والصحافيين المحسوبين على الاعلام العمالى ليحجبوا الحقيقة عن جماهير العمال لصالح القيادات البيروقراطية والانتهازية .

٥ ــ ازدياد عدد العناصر الفاسدة ــ بين القيادات العمالية ، ففى غيبة الحياة الديمقراطية داخل التنظيم اثرت عناصر عديدة ثراء غير مشروع .

٦ ــ انعدام اسلوب التعبئة الجماهيرية ، القائم على أساس التوعية والاقناع ــ وسيادة اسلوب الاوامر والقرارات العلوية والتبليغ بالاشارات التليفونية ــ وبذلك استحال على الحركة

النقابية المصرية ان تمارس دورها الطليعى فى معارك النضال الوطنية وفى معارك البناء والدفاع عن الحقوق .

٧ – كبت العناصر الجديدة والشابة والتقدمية والنظيفة ومنعهـا من ان تأخذ مكانها فى القيـادات بأساليب ادارية وبوليسية واوتوقراطية ، الامر الذى سمح باستمرار الوجود القيـادى لعناصر فارغة من اى فكر ، غير مؤمنة بأية مبادىء وقيم . وهى عناصر تسىء الى وجه حـركة الطبقة العاملة المصرية وطنيـا ودوليا .

ما يجب ان يكون

١ – احداث تغيير شامل وبوسيلة الديمقراطية للقيادات النقابية المكتبية والانتهازية ومن خلال جمعيات عمومية حقيقية تحاسب فيها القيادات وتلتزم امام الجماهير العمالية ببرامج واهداف – ان هذه العناصر التى تربعت على عرش القيادات فى غفلة من الارادة الحقيقية لجماهير العمال يجب ان تنحيها الارادة الحرة للعمـال عن مراكزها – ولكن بعد ان تحاسبها عمـا ارتكبته من افعال ضارة بحقوق العمال وباستقلالية تنظيمهم وديمقراطيته وكذلك عن امتداد ايديهم الى امـوال اقتطعت من قوت العمال لتبنى بها النقابات كمراكز للنضال العمـالى – فى مجال – التحرر الوطنى والاشتراكية وفى مجال الحقوق والواجبـات .

٢ – تدعيم الديمقراطية وتوسيعها داخل التنظيم النقـابى بحيث يمكن اشراك جماهير العمال والكادحين فى كافة نواحى النشاط والعمل ، ولحشد هذه الجماهير حشـدا حقيقيا وبارادتهـا الواعية فى عملية البناء وفى معارك زيادة الانتاج ومحـاربة البيروقراطية والفسـاد والانتهازية والراسمالية الجشـعة والطفيلية واللاوطنية وكل محاولات من قبل القوى القديمـة والراسمالية الجـديدة للانقضاض على طـريق التطور غير

الرأسمالي الذى سلكته ثورة ٢٣ يوليو منذ ١٩٦١ . ان الطبقة العاملة كما يقول ميثاق العمل الوطني : « لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج » .

ويعنى ذلك :

(أ) انهاء كافة أشكال الوصاية الادارية على التنظيم النقابى بأن يتسلم التنظيم كل اختصاصاته سواء فى ادارة شئون نفسه على جميع المستويات أو فى ادارة بعض المؤسسات العمالية مثل الثقافة العمالية والتدريب المهنى .

(ب) تمكين اللجنة النقابية بوصفها التنظيم القاعدى المباشر من أن تقوم بدورها كقيـادة على مستوى وحدات الانتـاج وأن تعدل اللوائح لتحقيق هذا الهدف . وبالاضافة الى ذلك أن تعطى اللجان النقابية حرية الانضمام للنقابة العامة اعمـالا لمبدأ المركزية الديمقراطية وحتى لا تتحول النقابات العامة الى أوتوقراطية تحكم اللجان النقابية بدلا من أن تقودها وفـرق بين الحـكم والقيـادة .

(جـ) يجب أن يشكل الاتحاد العام للعمال على أساس التمثيل العادل فى النقابات حسب حجمها العددى ومن ثم يجب العدول عن تحديد عدد المجلس التنفيذى بـ ٢١ عضوا — يجب أن تتسع القيادة لاتاحة الفرصة أكثر للتعبير الديمقراطى .

(د) تشكيل مؤتمرات للانتاج على مستوى الوحدة الانتاجية تضم النقابة والادارة والتنظيم السياسى لمناقشة المقترحات والمتابعة من القواعد العمالية لرفع مستوى الكفاية الانتاجية والابتكار فى وسـائل العمـل .

٣ — تنفيذ خطة تثقيف وتوعية اشتراكية — يكون أساسها نشـر الفكر الاشتراكى العلمى بين صفوف جماهير العمال . وذلك

لتسليح الطبقة العاملة بنظرية ثورية تكون دليلها فى العمل ومرشدا لها وهى تتصدى بوعى لعمليتى البناء والمساهمة فى خطة التنمية وللدفاع من خط استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية بعمقها الاجتماعى ضد مجتمع الـ ½٪ وضد التخلف والرجعية وضد الاستعمار القديم والحديث والاحتلال الصهيونى الامبريالى للأرض العربية .

ويوجب ذلك ضرورة الاهتمام ببرامج الثقافة العمالية وتنقيتها من كل الفكريات الراسمالية والرجعية ـ والاهتمام بالصحافة العمالية حتى تكون هنالك منابر اعلامية عمالية جادة وقادرة على تعبئة الجماهير واستيعابها فى العمل الثورى والنضال الوطنى الديمقراطى العام والتعبير بحق عن آمال الجماهير الكادحة وحياتها ومشاكلها وتطلعاتها التقدمية ـ وكذلك التعبير عن آمال الثورة الاجتماعية وآفاقها البعيدة المدى – الغاء استغلال الانسان لاخية الانسان ـ وهذا الامر يوجب ـ ضرورة أن تصبح الثقافة العمالية فى قبضة الحركة النقابية ـ تصبح شأنا من شئونها ولا تكون مركزا للفكر المضاد للاشتراكية ، الفكر الراسمالى .

٢

الحركة النقابية المصرية
نشأتها وتطورها

دورة تدريبية
من ١٩٧٧/٩/٢٠
إلى ١٩٧٧/١٠/٥

المعهد العربي للثقافة العمالية
وبحوث العمل - الجزائر

مقـــدمة :

عندما نكتب تاريخ الحركة النقابية للطبقة العاملة ، نقصد من ذلك أن تعى الطبقة العاملة دورها الطليعى الذى مارسته فى النضال ضد السيطرة الاستعمارية على بلادنا ، وضد الاستغلال الاقطاعى والراسمالى ، وضد التخلف . وتعريفنا للطبقة العاملة بتاريخها نقصد منه ابراز كل الحقائق التاريخية الخاصة بحركة هذه الطبقة ـ الايجابية والسلبية ـ التىعاشتها الطبقة العاملة العربية ، لتتمكن من خلال الرؤيا التاريخية ان تعى نفسها ودورها المستقبلى الطليعى فى التعامل مع واقعها القطرى والقومى والدولى .

فنحن عندما نجهد انفسنا فى كتابة هذا التاريخ لا نهدف تسجيلا للماضى ، احداثه وشخوصه انما نهدف الى بناءالحاضر ورؤية المستقبل الذى نريده من خلاله .

نحن لا نقدم سردا مجردا للاحداث معزولا عن مختلف الظروف والاوضاع الذاتية والموضوعية ، فنحن هنا نكتب تاريخ الحركة النقابية ليس بحثا عن مجموعة منوقائعونصوص ووثائق فقط تشكل احداث الماضى ، انما نهدف أن يعيش الانسان العامل العربى قضيته وهو يبنى حاضره من اجل مستقبله .

نحن نكتب هذا التاريخ بحثا عن حركة طبقة اجتماعية هدفها النهائى هو التغيير الجذرى لمجتمع مستعمر تابعمتخلف تقهر فيه ذات الانسان العربى وتطحن ارادته .

اذن فهدفنا من كتابة هذا التاريخ هو ان تعىالطبقةالعاملة العربية دورها وان يعى معها الكادحون الآخرون هذا الدور من

اجل بنـاء المجتمع المتحـرر من كل الوان القهـر الاسـتعمارى والراسـمالى ، المجتمع المسـتقل ، الوطنى الديمقراطى الذى يرسى القواعد والاسس لبناء المجتمع الاشتراكى .

ان التضحيات العظيمة والهائلة التى قدمتها الطبقةالعاملة العربية فى كافة مراحل النضال الذى يسـجله تاريخها سيكون هاديا لها وهى تستشرف آفاق المستقبل ، حيث مازالت تواصل نضالها على اجزاء من الوطن العربى لتحصـل على حريتهـا فى مواجهة نظم الاستعمار والرجعيـة ، وحيث تبنى على اجـزاء اخرى من الوطن العربى هذه الحرية التى حصلت عليها بشـق الانفس والتى تتهددها مؤامرات الامبريالية والرجعية لمنعها من شق طريق تقدمها الوطنى الديمقراطى لبناء مجتمع الاشتراكية .

يجب ان يكون هذا التاريخ هاديا لها وهى تناضل من اجل وحدتها عربيا ، وهذا النضال الوحدوى للطبقة العاملة العربية ليس غريبا على الطبقة العاملة ، فالتاريخ يؤكد ان هذه الطبقة، وهى تتحرك على اى ارض عربية ، لم تكن تحكم حركتها المصالح الخاصة التى حكمت حركة الطبقات المالكة لوسائل الانتاج ، ولم يكن يحكمها ضيق افق قطرى أو شوفينية اقليمية ، انما كانت منذ بدايتها تقبل — دون حساسية — العمل على اساس وحدة الطبقة العاملة العربية ، وتلك قضية يجب ان يوليها المؤرخون اليوم اهتمامهم ، لانها تتعلق بوعى الطبقة العاملة العربية لذاتها حتى تاخذ دورها المؤهلة له فى قيادة النضال العربى من اجل انتصار حركة التحرر الوطنية العربيـة بآفاقهـا الديمقراطيـة والاشتراكية ، ومن أجل تحقيق الانتصار الحاسم على قاعـدة الامبريالية المزروعة فى وطننا العربى ، اعنى بهـا هـذا الوجود الصهيونى ، اسرائيل .واذ يتاكد هذا الدور العربى التـاريخى للطبقة العاملة العربية — من خلال تاريخها — فان التاريخ يؤكد كذلك على الدور العالمى لها حيث تشـكل جزءا هاما من حركة الطبقة العاملة العالمية فى نضالها ضد الاستعمار والامبريالية ، ضد النظام الراسمالى العالمى .

واحب ان اؤكد هنا ان كتابة التاريخ الوطنى لوطننا العربى لم يعد ممكنا كتابته بمعزل عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية، وأن كتابة هذا التاريخ مهمة شاقة وعسيرة ولا يمكن انجازها الا بجهد جماعى ، جهد يجب أن ينظمه ويموله الاتحــاد الدولى لنقابات العمال العرب ومنظمة العمل العربية والاتحادات القطرية والجامعات ، وآن الاوان ان تتخلى كثير من الاتحادات والجامعات عن موقفها المتحفظ والمحافظ حيال كتابة هذا التاريخ .

ـ أولا ـ

ـ ١ ـ

نشــأة العمل المأجــور

عرف نظام محمد على نظام المصنع المملوك للدولة والذى يعمل في ظله عدد كبير من العمال على أساس « بيعهم » لقــوة عملهم مقابل اجر . فدولة محمد على كانت تحتكر ملكية وسائل الانتــاج وكانت بحكم سيطرتها تلك تفرض شروطها وتمليها ، فوجد شــكل من اشكال السيطرة على سوق العمل مما جعل هذا السوق وكأنه امتداد لنظام السخرة ـ النظام الذى استمر فى ظل دولة محمد على حيث كانت الحكومة تسخر حوالى ٤٠٠ الف فلاح لمدة تصــل الى أربعة اشهر فى السنة فى الاشغال العامة ، وحيث سلب الفلاح فى ظل نظام احتــكار محمد على للزراعة حــرية التنقل وحــرية بيع محاصيله . ولكن كل ذلك لا ينفى :

(أ) ان المصانع التى انشئت قد استخدمت العمل المأجــور ـ والمجرد من كل ملكية ـ الا قوة عمــله يبيعها قسرا للحــكومة وبالشروط التى تفرضهــا .

(ب) ان هذا العمل المأجور الذى بدأ فى الظهور فى ظل نظام محمد على ، لم يظهر وفق الاشكال التقليدية التى مر بهــا المجتمع الراسمالى الاوربى ، فــان تحلل الاقطــاع الشرقى والتطور الى الراسمالية فى الشرق تم بطريقة مغايرة الى حد كبير للطريقة التى انحل بها الاقطــاع الاوربى .

انه فى ظل نظام محمد على « الاحتكارى » فى مجال الصناعة، اقام محمد على عددا كبيرا من المصانع والورش لخـدمة اغراضه الحربية والتوسعية ولسد حاجات السوق المصرى والذى كان بدوره محتكرا من قبل الوالى .

انشأ محمد على صناعات حربية ، منها مصانع القلعة للاسلحة ، ومصانع الحوض المرصود . كما أقام مصانع لانتاج السلع المدنية : الغزل والنسيج ومصانع لانتاج السكر ومصانع لصناعة النيلة للصباغة ومصانع للحبال وشراع السفن ومصانع الكتان والحرير والتى يبلغ عددها تقريبا (٢٩) مصنعا . كما انشأ ترسانة الاسكندرية . وقد اشتغل فى هذه المصانع اكثر من (٣٠) الف عامل بأجر من مجموع سكان القطر المصرى البالغ عددهم حينئذ ٣٠٠ر٢ ، وكان من بين هذه المصانع مصانع كبيرة استخدمت اكثر من الف عامل ، فمثلا مصانع القلعة للاسلحة كانت تستخدم ١٥٠٠ عاملا ، ومصانع الحوض المرصود ١٢٠٠ عاملا .

واستخدم محمد على اعدادا من العمال الفنيين الاجانب لادارة وتشغيل الماكينات الحديثة وتدريب وتعليم العمال المصريين .

وشهدت السنوات الاخيرة من حكم محمد على تحلل نظامه الاحتكارى وانهياره بسبب مغامراته العسكرية والتى هزت امام مدافع الراسمالية الغربية الاستعمارية ، فكان بداية التدخل الاجنبى فى مصر ، وحيث كانت معاهدة ١٨٤٠ والتى كان من نتائجها وقف التطور الصناعى ، فتوقفت مصانع عديدة من التى انشأها محمد على فأصيب هذا التطور الصناعى بركود ، وتحولت اعداد كبيرة من العمال الذين لفظتهم المصانع المعطلة الى العمل لدى الورش الحديثة والتى استعادت شيئا من قوتها السابقة بعد ان كانت قد عانت ازمة حقيقية خلال نظام محمد على الاحتكارى كادت ان تلفظ فيها انفاسها الاخيرة .

التطور الحديث للطبقة العاملة المصرية
فى مجال الصناعات والخدمات

فى عهدى سـعيد واسماعيل ، نشطت حركة اعادة انشـاء المصانع واحياء الوحدات الصناعية القديمة التى توقفت فى نهـاية حكم محمد على . وكان تغلغل راس المال والخدمات الاخرى ، وهى خدمات ومشروعات ارتبطت بمشروع حفر قناة السويس وارتبطت بعمليات اعداد القطن ونقـله الى الموانىء للتصدير . ففى ١٨٥٢ منح سعيد باشا امتيازين لشركتى ملاحة اجنبيتين تعملان فى النيـل بين القاهرة والاسكندرية وفى البحرين الابيض والاحمر . كما أقام اسماعيل باشا عدة مصانع للسكر وصل عددها الى ٦٢ مصنعا فى عـام ١٨٧٢ .

وابتداء من ١٨٥٣ مدت الخطوط الحديدية ، ورصفت الطرق البرية (فى ١٨٥٨ كان طول الطرق الحديدية ٩١٠ من الاميال ، وطول خطوط البرق والتليفون ٢٥٠٠) الى جانب العديد من محالج الاقطان ومعاصر الزيوت من بـذرة القطن ، الى جانب مشروعات الميـاه والنـور .

وبعد هزيمة الثورة العرابية الوطنية واحتلال بريطانيا للبلاد كانت السياسـة البريطانية الاستعمارية تسعى إلى منـع تطور أى صناعة حقيقية فى البلاد . ولكن رغم ذلك فقد استمرت المشروعات الراسمالية فى حدود أن تتكون هذه الصناعات اللازمة والضرورية لتقديم الخدمات للعمليات الاقتصادية الاستعمارية وتهيئـة القطن للتصدير أو تقديم الخدمات للتجارة الاستعمارية نفسها .

فبينما تراجعت صناعة الغزل والنسج لصالح هذه الصناعة فى ليفربول ولانكشير ، فان صناعة حلج القطن وكبسه ازدهرت . واستمر مد شبكة خطوط حديدية لتغطى البلاد من الشمال الى الجنوب وظهرت مشروعات عديدة فى مجال المرافق العامة — فمثلا فى مجال النقل قامت شركات الترام بالقاهرة والاسكندرية والى جانب هذه المشروعات وجدت مجموعات من المشروعات الصناعية مثل صناعة الدخان وصناعة الزيوت والصابون ، وصناعة اعداد الطعام ولقد عبرت ازدياد حركة تصدير رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد عن نمو اقتصاد راسمالى ، فبينما كانت رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر عام ١٨٩٢ هى — ٧ر٣٢٦ر٠٠٠ جنيها — فقد اصبحت فى ١٩١٢ حوالى — ١٠٠ر١٥٢ر٠٠٠ جنيها — فيما عدا الدين العام وراسمال شركة قناة السويس .

وفى هذه الصناعات والمشروعات استخدمت اعداد كبيرة ومتزايدة من العمال ، حوالى ٧٠ الف عامل فى صناعة السجائر وحدها فى اربعين شركة (١٩٠٨) ، وفى سنة ١٩٠٥ بلغ رأس المال المستثمر فى مصانع السكر الخمسة — ١١٤ مليون فرنك — وعدد العمال المشتغلين ١٧ الف عامل ، وبلغ عدد العاملين فى عنابر السكك الحديدية (١٩١٠) ، وحوالى ثلاثة آلاف عامل فى الترام ، وما يزيد على ١٥ الف عامل فى الموانىء . الى جانب عشرات الالوف فى الورش الصغيرة ، مثل ورش الاحذية والملابس والميكانيك والحدادة والمطابع .

وخلال الحرب العالمية الاولى ، انتعشت الصناعة المصرية، حيث ادى انقطاع المواصلات لازدياد حاجيات المجهود الحربى ، الامر الذى جعل الاستعمار البريطانى يخفف من قبضته على نمو صناعة وطنية . فنجد مثلا أن صناعة السكر قد زاد انتاجها الى ١٠٠ الف طن كما قامت بتوسيع ورشها ، فتكون فيها صناع تقنيون ماهرون فى جميع الحرف والصناعات ، كما ظهرت صناعات جديدة مثل صناعة النشا ، وزادت شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية انتاجها بما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠٪ كما نشأت صناعة للملابس لتمد الجيش

البريطاني باحتياجاته وبذلك ازدادت أعداد الطبقة العاملة ازديادا كبيرا ، وتمركزت في أحياء صناعية في المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وقدر عدد العمال في الصناعة والخدمات والمرافق العامة بمليون ونصف المليون ، من بينهم حوالى ١٠٠ الف عامل صناعي .

وهنا يجب ان نشير الى وجود اعداد كبير من العمال الاجانب عملوا في مختلف مجالات العمل في الصناعة والخدمات ، (قدر عدد العمال اليونانيين من الجالية اليونانية التي كان تعدادها حوالى ٥٤ الفا بـ ٤٠ الف عامل وعدد العمال الارمن بحوالى عشرة آلاف ، وعدد العمال الطليان بحوالى خمسة عشر الفا) من مجموع الجالية الايطالية التي وصل عددها الى ٣٠ الفا .

— ٣ —

نشأة العمل المأجور في الزراعة

حتى العقد الاخير من القرن التاسع عشر كانت السخرة سمة من السمات الرئيسية للنظام الاقطاعي في مصر ، وعرفته الدولة المصرية الاقطاعية وشبه الاقطاعية سواء قبل عصر محمد علي أو بعده ، هذا النظام ، حيث كان يجمع الفلاحون للعمل بالسخرة في المشروعات العامة كبناء الجسور وحفر الترع وشق الطرق ، وجميع مشروعات محمد علي في الري وانشاء الطرق والجسور انجزت بالسخرة ، وفي عصر سعيد واسماعيل حفر اكثر من ٨٤٠٠ ك.م من القنوات سخر الفلاحون في حفرها ، كما كانوا يسخرون جزءا من العام لتجديدها وتطهيرها .

وعندما حفرت قناة السويس العالمية حدث تنازل من قبل السلطة يمس نظام السخرة ، وقد جاء هذا التنازل في اللائحة التي اصدرها سعيد باشا في ٢٠ يوليو ١٩٥٦ ، فرغم

فان الطابع العام لاستخدام الفلاحين والعمال فى حفر قناة السويس كان انهم يساقون سخرة الى قنال السويس ، فان لائحة ٢٠ يوليو يمكن اعتبارها اول وثيقة قانونية ، تدخلت لتنظيم العلاقة بين العمال المنزوعين من قراهم وبين المستعمر الرأسمالى ، وهو هنا شركة قنال السويس .

فهى اولا : حددت اجور العمال بمثل متوسط الاجور التى تدفع فى اعمال الغير بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وثلاثة قروش فى اليوم ، هذا بخلاف « الجراية » التى تصرف للعامل من قبل الشركة ، ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد ، كما حددت الاجر بالنسبة للحدث الذى يقل عمره عن اثنى عشر عاما بقرش صاغ فى اليوم ، مع الجراية . وحددت مواعيد صرف الاجور اسبوعيا . ولكنها نصت على صرف نصف الاجر عن الشهر الاول ، وان يكون اجر هذه الايام الخمسة عشر بصفة احتياطى للعامل بخزانة الشركة وتلتزم الشركة بأن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب وكافة استعمالاتهم (المادة الثانية من اللائحة) .

ثانيا : تحديد « المقطوعية » المفروضة على العامل فى الحفر بمثيلتها المحددة بمصلحة الطرق والكبارى المصرية والسابق تطبيقها فى مشروعات الرى الكبرى . (المادة الثالثة)

ثالثا : كما حددت اللائحة اجرا خاصا للصناع والفنيين البنائين والنجارين ونحاتى الاحجار والحدادين — على مثل الاجر الذى تدفعه اليهم الحكومة (هذا خلاف الجراية او ثمنها) (المادة الثانية) .

رابعا : كما الزمت اللائحة الشركة باسكان العمال سواء تحت خيام او فى عنابر او فى بيوت ملائمة . (المادة السادسة) .

خامسا : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم لساحات العمل تكون على حساب الشركة كما حملت

الشركة بعلاج العمال ودفع قرش ونصف يوميا للعامل المريض (المادة السابعة) .

سادسا : وضعت اللائحة ، نظاما للجزاءات ، فيخصم من العامل ثلثى اجره اليومى اذا لم ينجز « المقطوعية » المحددة ، وكل عامل يهرب يفقد الخمسة عشر يوما المتجمدة لدى الشركة من اجره، ومن يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما . (المادة الخامسة) .

وهكذا نجد انفسنا لاول مرة أمام « أول تقنين يصدر لينظم علاقات العمل فى واحد من أكبر المشروعات الراسمالية الاجنبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهذه « اللائحة » لم تكن فى الواقع الا ذرا للرماد فى العيون ، فان الفلاحين قد سيقوا الى حفر قناة السويس قسرا ، وعملوا فى ظل ظروف بالغة البشاعة والقسوة ، وكانوا يعملون من الفجر حتى غروب الشمس والسياط تلهب ظهورهم او يعلقون ويجلدون ان أبدوا أى تذمر . ان أكبر مشروع راسمالى بنته الراسمالية الاجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر كان ومازال سبة فى جبينها .

لقد كانت السخرة هى الطابع المميز لعمل الفلاحين المبذول بدون أجر . وبعد الاحتلال البريطانى ، حبذت سلطات الاحتلال استمرار السخرة ، حتى الغيت عام ١٨٨٩ .

وكانت عملية الغاء السخرة ــ رسميا فى ١٨٨٩ ، هى العملية الاولى التى أدت الى نشأة العمل الزراعى « الحر » ــ المأجور ــ .

وكان قد سبق عملية الغاء السخرة فى ١٨٨٩ ظهور العمل المأجور فى بعض الاعمال الزراعية مثل زراعة القطن والبساتين والتى تحتاج الى عناية خاصة ، كما ان كبار الملاك وجدوا من مصلحتهم استخدام العمل المأجور بدل العمل الاجبارى الذى لم يكن يحقق لهم الحصول على العمل المطلوب ، وكذلك كان سعيد

باشا اعفى الفلاحين الذين يعملون فى الابعديات وعند كبار الملاك من السخـرة .

على كل فان الغاء السخرة ــ كان هو العملية الكبرى فى ظهور طبقة العمال المأجورين فى الزراعة وقد قدر عدد العمال المطلوبين فى العام بعد الغاء السخرة بـ ٢٣٤ر١٤٣ عاملا ، اعتمدت الادارة البريطانية اجورا لهم ٤٠٠ ألف جنيه على أساس أن اجر العامل فى اليوم سيكون ثمانية عشر مليما ــ يخصم منها جـزء الى سائق الانفار والمقاول والوسطاء الآخرين .

وهكذا نجد انفسنا أمام نوعين من العمل الزراعي المأجـور، النوع الاول هو هؤلاء العمـال الذين كانـوا يعملون فى التفاتيش والابعديات والنوع الثانى هو ما عرف بعمال التراحيل الذين يجمعون من قراهم بواسطة مقاولى الانفـار للعمل فى المشروعات العامـة كتطهير الترع والمصارف وشق الطرق .. الخ .

— ثانيــا —

النضــالات العمالية الاولى

تمهيــد :

مازال موضوع تحديد بداية العمل الجماعي للطبقــة العاملة المصرية ونشأة تنظيماتها النقابية موضع دراســة وبحث من جانب مؤرخى هذه الحركــة .

ولئن كان عام ١٨٩٩ هو عند المؤرخين العماليين بداية العمل الجماعي للطبقة العاملة المصرية ، فانه قد سبق ذلك حركات يجب الاشارة اليها ، باعتبارها ارهاصات المعارك الكبرى التى خاضتها الطبقة العــاملة المصرية فى العقدين الاولين من القــرن العشرين من ١٨٩٩أ حتى ١٩١٩ .

فى آخر مارس ١٨٨٢ قام عمــال تفريغ الفحم فى بور سعيد باضراب عن العمل وكان لهذا الاضراب مطلبان — الاول ، أن يدفع الاجر مباشرة من قبل الشركات للعمال وليس عن طريق مكاتب الفحم التى يديرها مقاولون . الثانى ، رفع الاجر المدفوع من الشركات، وقد كان لهذا الاضراب صداه وتأثيره على الحكومة المصرية وقد اصدر رئيس النظار قرارا فى اول ابريل بتشكيل لجنة توفيق للنظر فى النظام المعمول به ، ولقــد حذرت الشركات الاجنبية باستبدال العمال المصريين بعمال من حوض البحر الابيض ، وانتهى الاضراب بتحقيق المطلب الاول .

وخلال احداث الثورة العرابية ، اتضح أن العمال الاجانب من الطليان خاصة — كانوا ينظمون انفسهم فى جمعية خاصة بهم،

فقد أرسل رئيس جمعية العمال الايطاليين بالاسكندرية «كامينى» برقية الى رئيس وزراء الثورة سامى باشا البارودى ، يعلن فيها تأييد العمال الايطاليين لاهداف الحزب الوطنى المصرى وأمانيه الوطنية ، واستنكار التدخل الاجنبى ، الامر الذى حدى بعرابى باشا أن يطلب من رجال الدين أن يوجهوا النداء لجماهير الشعب لعدم التعرض للعمال الطليان بسبب موقفهم التضامنى هذا .

كما أن هذه الجمعية ، قامت بانشاء « الجامعة الشعبية الحرة لتعليم العمال » فى مدينة الاسكندرية .

وفى ١٨٩٥ تشير الادبيات الاشتراكية الى ان عمال الاحذية من الارمن واليونانيين انشأوا نقابة لهم فى القاهرة فى هذا العام ، كما نشير الى اضراب عمال الدخان فى ١٨٩٦ استمر مدة طويلة .

كل هذه الارهاصات الاولى كانت البدايات على طريق العمل الجماعي الطبقى للطبقة العاملة المصرية ، وأنه منذ هزيمة الثورة العرابية سنجد أن الطبقة العاملة المصرية الناشئة كانت هى اولى الطبقات التى دخلت حلبة الصراع ضد استغلال الشركات الاجنبية للكادحين .

وان نشأة العمل الجماعى والتنظيم النقابى فى مصر ، كانت نتيجة لنشأة الطبقة العاملة واصطدامها المباشر برأس المال الاجنبى لان تجمعها فى المصانع والورش والمشروعات والموانىء جعلها اسرع القوى الاجتماعية قابلية للحركة والتنظيم .

كما أن التنظيمات الطبقية العمالية الاولى لم تكن امتدادا لنظام الحرف والطوائف — الملغى قانونا فى ١٨٩٠ — فنظام الحرف والطوائف أو نظام الاصناف كان نظاما خاصا بتنظيم العمل الحرفى والعلاقات داخل كل حرفة بين مراتبها المختلفة — (شيخ الطائفة — الرؤساء — الصناع — الصبيان) ، ولم تكن الطائفة تنظيما يواجه طبقة تستغل الصناع ، وانما هى تنظيم يحافظ على الحرفة

واسرارها وقواعدها وعاداتهـا وتقاليدها ويقوم بتنظيم علاقتهـا بالحكومة كتحصيل الضرائب ، وكما أنها تنظيم يقوم على الجـبر والالزام لممارسة الحرفة بينما النقابة تنظيم اختيارى وطبقى ينضـم اليه العمال ، مختارين ليوحدهم وينظمهم فى عملية نضالهم ضـد الطبقة الراسمالية ، الطبقة التى تملك كل وسائل الانتـاج والتى تتحكم فى سوق العمل ، وبينما تنظم الطائفة طبقة أصحاب العمل الى جانب الصناع الحرفيين والذين يملكون أدوات الانتاج ـ فان النقابة ـ تتكون من هؤلاء الذين فقدوا كل علاقة لهم بملكية وسائل الانتاج ولا يملكون غير قوة عملهـم .

عصر النضال الطبقى والتنظيم

اولا : من ١٨٩٩ — ١٩٠٧ :

سجل عام ١٨٩٩ بداية ظهور الحركات الطبقية العظيمة ففى مارس ١٨٩٩ اضرب الايطاليون الذين كانوا يعملون فى بناء خزان اسوان مطالبين برفع اجورهم وتخفيض ساعات العمل .

فى اكتوبر ١٨٩٩ اضرب عمال الشركة الخديوية للملاحة احتجاجا على تخفيض الشركة لساعات العمل من ١١ ساعة الى عشر ساعات ونصف ، مع استقطاع النصف ساعة من الاجر .

فى ديسمبر ١٨٩٩ اعلن عمال السجاير اضرابهم الكبير والذى استمر حتى فبراير ١٩٠٠ . وقد شمل الاضراب كل صناعة الدخان، ونجح الاضراب فى تحقيق المطالب الخاصة برفع الاجور . وان تفاوت رفع الاجور من مصنع الى مصنع لعدم وجود هيئة واحدة تمثل العمال أمام أصحاب المصانع ولكن هذا الاضراب انتهى الى نتيجة هامة وهى وجود تنظيم نقابى خاص بعمال الدخان « جمعية لفافى السجاير بالقاهرة » ورأسها دكتور يونانى هو الدكتور كريازس .

فى سبتمبر ١٩٠٠ اضرب عمال الفحم بجمرك الاسكندرية ، وعاد عمال الشركة الايطالية الى الاضراب فى ديسمبر ١٩٠٠ احتجاجا على تخفيض الشركة لاجورهم من ٢٠ قرشا الى ١٥ قرشا وفى ١٩٠١ أضرب عمال ترام الاسكندرية ، وكان اضرابهم احتجاجا

على معاملة الرؤساء الاجانب لهم ، ولالغاء نظام الجزاءات والعقوبات والغرامات المالية ، وتخفيض ساعات العمل التى كانت تصل الى ١٣ ساعة عمل فى اليوم ، كما شهد عام ١٩٠١ اضرابات عديدة أخرى مثل اضراب العمال الترزية الاجانب والمصريين ، وفى ١٩٠٢ ، أضرب عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية ، وعمال مطبعة الكوريدى بالقاهرة وعمال لف السجاير بالاسكندرية .

وفى عام ١٩٠٣ دعى عمال السجاير الى الاضراب لتعديل اتفاقيات ١٩٠٠ ولما كانت نقابتهم التى أسسوها فى ١٩٠٠ قد اختفت فقد اتجهوا الى تكوين نقابة جديدة ــ من العمال المصريين والاجانب وقد عرفت باسم « الجمعية المختلطة لعمال السجاير » .

وتعددت الحركات الاضرابية واتسع نطاقها وكان من أشهرها اضراب عمال توزيع التلغراف فى فبراير ١٩٠٦ وفى ابريل ١٩٠٧ اضرب عمال الفحم فى ميناء بور سعيد وتضامن معهم عمال ورش قناة السويس وعمال النظافة .

وبدراستنا لهذه الاضرابات نجد أنها أفرزت التنظيم الطبقى للطبقة العاملة المصرية ، وانها جاءت نتيجة لوجود أشكال مختلفة من التنظيم السابق على قيامها ، وانها انتهت فى اغلب الاحيان بخلق منظمات « نقابية » وان كانت تسمى بالجمعيات حينئذ ، ففى هذه الفترة كان هناك :

جمعية لفافى السجاير بالقاهرة (١٨٩٩) ، جمعية اتحاد عمال الخياطين بالقاهرة (١٩٠١) ، جمعية الحلاقين بالقاهرة (١٩٠٢) جمعية عمال المطابع (١٩٠٣) جمعية عمال الادوات المعدنية (١٩٠٢) جمعية عمال السجائر بالاسكندرية (١٩٠٢) جمعية كتبة المحامين بالقاهرة (١٩٠٢) جمعية عمال الدخان المختلطة (١٩٠٣).

ولقد عبرت هذه الاضرابات عن وعى الطبقة العاملة المصرية بوجودها كطبقة اجتماعية مستغلة مضطهدة ، ليس من سبيل أمامها

لتغيير ظروف حياتها القاسية الا ان تنظم صفها وتوحد وتقاوم مستغليها .

نجد أن الاجور السائدة كانت متدنية الى الحد الذى لا يسمح بحياة البشر ، فمثلا كان أجر العامل غير الفنى بالمحالج ثلاثين مليما والحدث من ١٠ مليمات الى خمسة عشر مليما ، وكان أجر عامل الترام اليومى يتراوح بين ٨٠ مليما ومائة مليم وأجر سائق القطار حوالى ١٦٠ مليما ، وجاءت لوائح للجزاءات والغرامات تستهلك جزءا كبيرا من الاجر .

وكان متوسط ساعات العمل اليومى خمس عشرة ساعة ، فمثلا كان عامل النقل يعمل ١٣ ساعة ، عامل محالج القطن يعمل ١٧ ساعة ، عامل الشحن والتفريغ يعمل ١٢ ساعة ، عامل المطابع ١٦ ساعة .

وكانت ظروف العمل وشروطه قاسية بل بالغة القسوة حيث تنعدم جميع الاشتراطات الصحية والانسانية ، وينعدم أى تأمين لحياة العامل ولا يوجد أى قانون يحميه ، لم يكن هناك غير خمس مواد فى القانون المدنى القديم « باسم عقد ايجار الاشخاص » فكان العامل فى نظر القانون شأنه شأن أى شىء أو عقار يؤجر ، بل ان القانون كان يحمى الاشياء أكثر من حمايته للانسان العامل ، فمحور القانون المدنى كان هو حماية الملكية الفردية .

ومن المهم هنا أن تبدى الملاحظات التالية على هذه الفترة المبكرة :

أولا : ان هذه الحركات الاضرابية رغم أن محتواها الطبقى كان اقتصاديا ، فانها كانت ذات طابع وطنى معاد للاستغلال الاستعمارى ، فاغلبها كان موجها بالاساس ضد مصالح أجنبية بريطانية أو فرنسية أو بلجيكية .

ثانيا : ان هذه الموجة الواسعة من النضالات الطبقية ، رغم انها كانت الارضية الملهمة لكثير من الافكار الاشـتراكية ، فانها منذ البداية تأثرت بوجود عناصر اشتراكية على راسها أجنبية ومصرية وقد قال لورد لويد فى كتـابه عن « مصر منذ كرومر » ان الحـزب الاشتراكى الايطالى كان نشطا فى مصر نشاطا لا يقل عن نشـاطه فى ايطـاليا .

كما ان هناك من تصدى من المثقفين المصريين والعرب مبكرا للدعوة الى الاشتراكية ، وكان فى مقدمة هؤلاء الكاتب العربى فرح انطوان والذى جاء الى مصر هربا من الاضطهاد العثمانى فى ١٨٩٧، واصدر فيها مجلة « الجامعة العثمانية » والدكتور الطبيب شبلى شميل ، وفى ١٩٠٧ وزع شباب الحزب الوطنى منشورا فى القاهرة يدعو المصريين الى دراسة الاشتراكية والاهتمام بها ، ان بدايـة النضالات الهائلة للعمال المصريين كانت قوة دفع للفكر الاشتراكى المكتوب فى مصر بكل اتجاهاته ، كما انها كانت متأثرة هى نفسـها الى حد ما بهذا الفكر الاشتراكى .

— ٢ —

الحـركة النقـابية

من ١٩٠٨ — حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

ليس من خط فاصل بين هذه المرحلة والمرحلة السابقة ولكن هذه المرحـلة تتميز بأن الحركة النقابية ميزتهـا خطوط جـديدة فالقيادات النقابية من أبناء الطبقة العاملة المصرية ازداد عددهـا واصبحت هى الغالبة واشتركت فى حركة النضـال بأعـداد أكثر وتكتلات كبيرة — السكك الحديدية ، الـترام — كما أنه فى هـذه المرحلة نمت الدعـوة الى الاشتراكية ، وارتفعت أصوات قـوية

تطالب بتأسيس حزب سياسى للعمال ، وأسس الوطنيون حزبهم الوطنى — ٢٢ اكتوبر ١٩٠٧ — فى مواجهة احزاب اليمين حزب الامة وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، وكان الاول على حد تعبير مصطفى كامل يساير المحتلين والثانى فى خدمة سياسة السراى ، وارتبط هذا الحزب الوطنى بحركة الطبقة العاملة التى أصبح لها شأن والتى ارتفع صوتها قويا قبل كل الاصوات وخلال قيادات نقابية اظهرت تمرسا فى العمل النقابى وقدرة تنظيمية فائقة.

أولا — نمو الحركة الاضرابية وازدياد عدد النقابات :

شهدت هذه الفترة مجموعة من الاضرابات الكبيرة قادتها قيادات نقابية اظهرت تمرسا فى العمل النقابى وقدرة تنظيمية فائقة.

حركة عمال السكك الحديدية :

ان عمال السكك الحديدية الذين دخلوا معركة النضال مبكرين ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ كانوا قد نظموا صفوفهم ، وانشأوا تنظيمهم الخاص سرا « جمعية السكك الحديدية » ، وفى اغسطس ١٩٠٨ أصدرت مصلحة السكك الحديدية — المنشور رقم ٤٥٧ — ويقضى بالعمل يوميا ١٢ ساعة متواصلة فى المحطات الكبيرة يعقبها ٢٤ ساعة راحة ، وواحد واربعون ساعة عمل يعقبها ٢١ ساعة راحة ، وتحريم النوم أثناء العمل ، فاتخذ عمال السكك الحديدية قرارا فى ١٣ أغسطس بالاضراب عن العمل ففى صباح هذا اليوم وصل الى مصلحة السكك الحديدية ثلاثة عشر تلغرافا موحدة النص : منشور الإدارة نمرة ٤٥٧ صارم وغير مستطاع نرجو تقليل ساعات العمل وتحسين رواتبنا ولن نهدأ حتى ننال مطالبنا .

وقامت اللجنة التى شكلت لقيادة الاضراب بصياغة المطالب وارسالها للصحف ، وتحددت فى سبع مطالب : ٨ ساعات عمل فى اليوم ، يوم راحة فى الاسبوع ، رفع أجور المنازل عن المعاونين وخلافهم ، تعديل الدرجات أسوة بعمال المصالح الاخرى ، تحسين

المهيات والرواب بقدر صعوبة الاعمال : الامتياز فى المعاش بحسب صعوبة وخطر الاعمـال وترقية العمـل بحسب الاقدميـة وليس بالخواطـر .

وتمكنت اللجنة القيادية ، وجمعية بؤساء السكك الحديدية ان تحرك وتكسب الرأى العام عن طريق الصحافة التى نشرت بياناتها وان تجبر المصلحة وادارتها البريطانية بالاعتراف بمندوبيهم، وتلبية بعض مطالبهم .

وفى عام ١٩١٠ عاد عمال السـكك الحديدية الى الاضراب ، فى ١٧ اكتوبر ١٩١٠ أعلن عمال عنـابر السكك الحديدية ببولاق اضرابا وصفته جريدة اللواء بانه « اعتصام هايل فى عنابر السكك الحديدية فى العاصمة » وقد صاغ العمال مطالبهم : عـزل مستر بيكر وكيل باشمهندس العنابر والذى كان يعطيهم الاعمال بالمقاولة بعد أن كان يشغل باليومية ، زيادة الرواتب كل ثلاثة أعوام ، تشكيل لجنة دائمة للنظر فى شكاياتهم تضم ثلاثة من العمال ، وعدم القسوة فى مجازاتهم والغاء نظام العمل بنظام خصم ربع يوم من أجر كـل عامل يتأخر فى قضاء حاجته عشر دقائق .

وبدأ الاضراب عنيفا فمنعت القطارات الموجودة بالعنابر من الخروج والسفر الى الوجهين القبلى والبحرى ، وانتزعت قضبان الخط الحديدى الموصل الى الوجه القبلى .

ووجهت الحكومة قوة من البوليس بقيادة الكولونيل ماكولى ، واثناء المفاوضة مع مندوبى العمال ، بدأ هجوم وحشى على العمال، واضطر البوليس الى الاستعانة بالجيش لكسر مقاومة العمال ، وانضمت جماهير الشعب المحيطة بالعنابر الى العمال ، وانتهت هذه المعركة بسقوط عدد كبير من الجرحى واعتقال عدد كبير من العمال وتقديمهم للمحاكمة ، ولكن العمال قد حققوا من مطالبهم : ابطال الاعمال بنظام المقاولة وتشغيلهم باليومية والماهية ، وعزل مستر بيكـــر .

وقد انتهت هذه الحركات الاضرابية بأن تكونت نقابة لعمال السكك الحديدية ، ضمت الى صفوفها عدة الوف وهى من النقابات القاعدية التى مارست دون توقف نشاطها خلال الحرب، وظهرت على مسرح الاحداث خلال ثورة ١٩١٩ وفى عام ١٩٢٠ .

حركة عمال الترام :

فى شهر اكتوبر ١٩٠٨ تقدم عمال الترام بمطالبهم : خفض ساعات العمل الى ٨ ساعات بدلا من ١٢ ساعة ، والعمل فى الاعياد بأجر مدفوع ، وزيادة المرتبات بنسبة ٤٠٪ مع زيادتها مرة كل عام ومنح العمال اجازة فى حالة المرض واجازات اعتيادية سنوية ، ومنع الموظفين واغلبهم من الاجانب من اهانة العمال وضربهم ، واعادة العمال المفصولين الى العمل وتاليف لجنة للتحقيق فى شكاوى العمال على أن يمثل فيها العمال والشركة وتخصص الغرامات التى تخصم من أجور العمال للصرف منها على مصالح العمال ومنح العمال ملابس مصلحية مجانا وعرض قضية الفصل على لجان التحقيق .

واخطر العمال الشركة ومحافظة مصر بمطالبهم والا لجأوا الى « الاعتصام » ورفضت الشركة مطالب العمال فى ١٧ اكتوبر، فأجمع العمال وقرروا الاضراب يوم ١٨ اكتوبر .

وبدأ الاضراب ، ونام العمال على القضبان الحديدية فمنعوا سير العربات ، ورفض العمال التخاطب مع مدير الشركة الا عن طريق نقابتهم وهاجم البوليس العمال المضربين بوحشية وقبض على عدد كبير منهم ، قدم منهم للمحاكمة ٧٢ عاملا .

ووقف الحزب الوطنى وصحافته الى جانب العمال المضربين فهاجمت جريدة « اللواء » شركة الترام المتعنتة ضد العمال وناشدت الوطنيين ان يؤيدوا العمال فى موقفهم خدمة لقضية جميع العمال فى مصر ، وطالبت العمال أن يجعلوا ضمن مطالبهم عدم

احتكار وظائف المفتشين للاجانب وأن يرقى اليها العمال المصريون وطالبت جريدة « المؤيد » بضرورة اصدار قانون يضمن مصالح العمال وأرباب الاعمال ورغم القضاء على هذا الاضراب بوحشية، فان الشركة اضطرت الى اجابة بعض مطالب العمال فى ٢٩ أكتوبر، فأصبحت ساعات العمل عشر ساعات وتقرر أن يدفع لكل عامل يصاب أثناء الخدمة راتب ثلاثة أشهر ونصف ، وزيادة على الاجور بحيث تصبح اليومية عشرة قروش ونصف فى السنة الاولى ، و ١٢ قرشا فى السنة الثانية الى أن تصبح ١٤ قرشا فى السنة التاسعة؛ وأن تقوم الشركة بدفع ثمن نصف الملابس ، كما وافقت الشركة على أن ينوب أربعة من العمال عن كل مخزن لتقديم الشكاوى واعادة العمال المفصولين والمتهمين الى الخدمة .

وعاد عمال الترام الى الاضراب فى ٣٠ يوليو ١٩١١ ، اذ خاضوا اضرابا من أضخم الاضرابات التى شهدتها البلاد منذ بداية العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية ، فى الفترة من ١٨٩٩ ــ ١٩١١ .

وقد بدأوا يعدون لهذا الاضراب طيلة شهر يوليو ، ففى ٢ يوليو عقدوا مؤتمر كبيرا حضره ٤٠٠٠ عامل ، واشترك مع العمال فى مؤتمرهم محاميان وصاغ العمال مطالبهم .

وتشكل وفد من مندوبى العمال والمحامين لتقديم المطالب الى الشركة ، ورفضت الشركة المطالب وقامت بفصل ثلاثة من العمال متهمة اياهم بأنهم نظموا مؤتمر ٢ يوليو ، وعرض العمال شكواهم على رئيس النظار ، والذى قرر للعمال أن الوزارة ستعرض مطالبهم على الشركة ، أصرت الشركة على رفض مطالب العمال وفى مساء ٢٩ يوليو ١٩١١ قرر العمال بدء الاضراب فى ٣٠ يوليو، ونفذ القرار أربعة آلاف عامل ومستخدم من مختلف الوظائف والجنسيات . ورفض العمال تهديد الشركة لهم بفصلهم جميعا ان لم يعودوا الى العمل خلال ٢٤ ساعة واستمر الاضراب ووقفت الصحافة الى جانب العمال المضربين وجمعت التبرعات من الجمهور لمساعدتهم ، واشترك الجمهور مع العمال فمنع الشركة من تسيير

العربات . ثم بدأ هجوم البوليس فى اليوم الخامس للاضراب والذى وصفته الصحافة حينئذ « بمذبحة العباسية » وثار الرأى العام — احتجاجا على المذبحة ، وعندما وجه العمال المضربون نداءهم الى عمال المرافق للتضامن معهم ، لبى عمال الترام بالاسكندرية النداء — وعقدوا مؤتمرا صاغوا فيه أثنى عشر مطلبا وبدأ اضرابهم فى مساء يوم ٥ اغسطس ١٩٠٨ .

واستمرت هذه الحركة الاضرابية اكثر من عشرة ايام تأكد خلالها أن التنظيم النقابى لعمال النقل — الترام بصفة خاصة — قد اشتد عوده وتوحدت ارادة وصفوف العمال واكتسبوا تمرسا فى استخدام أساليب العمل النقابى النضالية من أجل تحقيق أهدافه .

ثانيا — الحزب الوطنى والحركة النقابية :

تأسس الحزب الوطنى فى ديسمبر ١٩٠٧ ، برئاسة الزعيم الوطنى مصطفى كامل وطيلة قيادة مصطفى كامل للنضال الوطنى، لم يبد أى اهتمام بالطبقة العاملة وبقدرتها فى النضال الوطنى ، ولم يدرك المغزى الحقيقى « للعمل الجماعى » الطبقى الذى بدأ منظما منذ مطلع القرن .

ولكن ازدياد حركة العمال النضالية بدأت تفرض على الحزب الوطنى ضرورة الاتجاه الى هذه الطبقة الشعبية ، فبعد تولى الزعيم الوطنى الديمقراطى محمد فريد قيادة الحزب الوطنى فى فبراير ١٩٠٨ بعد وفاة الزعيم مصطفى كامل ، اتجه الحزب الوطنى بكل ثقله الى حركة الطبقة العاملة الناشئة ، ليس فقط متضامنا معها ، أو معاونا لها ، ولكن كذلك داعيا الى العمل على تنظيمها .

وبدأ الحزب عمله التنظيمى ذلك :

أولا : بانشاء مدارس الشعب لتعليم العمال .

ثانيا : انشاء نقابة الصنائع اليدوية .

فما كاد عام ١٩٠٨ يقترب من نهايتــه حتى كان الحــزب قد أسس مدارس الشعب فى بولاق والخليفة وشبرا والعباسية وفى المنصورة والاسكندرية وطنطا ، والتى وصل عدد الدارسين فى كل مدرسة منها الى ١٢٠ دارسا .

وفى ١٩٠٩ أسس نقابة الصنائع اليدوية ، واتخذت مقرا لها بالسبتية ، وأنشأت فروعا فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا وانضم لعضويتها كل الدارسين فى مدارس الشعب ووصلت عضويتها فى آخر ١٩٠٩ الى ٨٠٠ عضوا واقرت لائحة خاصة بها ــ باسم قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية .

ولقد كانت غالبية عضوية هذه النقابة من الصناع اليدويين من مختلف الحرف والذين كانوا يكونون أعدادا كبيرة وقطاعا هاما فى العمل الاقتصادى حينئذ ، والذين أثاروا ضجة كبرى خلال الفترة الاولى من نشأة العمل الجماعى للطبقة العاملة باضراباتهم العديدة.

والى جانب نقابة الصنائع اليدوية ، انشــأ الحزب الوطنى علاقات تضامن وتعاون مع النقابات الاخرى ــ وكان وثيق الصلة بأقوى النقابات التى قادت العمل الجماعى فى هذه الفترة ــ نقــابة عمال السكك الحديدية ، نقابة الترام ، نقابات عمال الغاز والكهرباء والمياه . كما أن الحزب دعى المناضلين والعمال لينظموا أنفسهــم فى نقابات عمــالية .

وقد ارتبطت دعوة الحزب الوطنى الى تأسيس نقابات العمال، بتأثر قيادة الحزب فى ظل رئاسة محمد فريد ، بالفكر الاشتراكى ، وبالاعتماد على الحركة الاشــتراكية العماليــة فى النضال ضــد الاستعمار الانجليزى .

ثالثا : ازدهار الحركة الاشتراكية :

لقد تفتحت براعم الفكر الاشتراكى فى مصر ، وسط الحركة العمالية المبكرة ـ فظهرت الدعوة الى الاشتراكية فى مقالات عديدة فى الصحف ، وبدأت الاصوات الرجعية المتعاونة مع الاحتلال ترتفع مستشعرة هذا الخطر عليها ـ ولمحاولة تصويره بأنه تيار خطير قادم الينا من أوربا .

وفى هذه الفترة لم تقتصر الدعوة الى الافكار الاشتراكية على مقالات تنشر فى الصحف ، أو كتب تؤلف عنها ، انما تعدتها الى الدعوة المباشرة لانشاء حزب سياسى للعمال ـ فى ١٢ يوليو ١٩٠٨ تأسس « حزب المقاصد المشتركة للعمال » وكان مؤسسه محمد احمد الحسن صاحب جريدة « الوضاح » العمالية ولسان حال هذا الحزب ، ويبدو أن بناء هذا الحزب واجه صعوبات ، ولكنه عاد الى الظهور فى يوليو ١٩٠٩ ـ كما أصدر بيانا فى مارس ١٩٠٩ نشرته جريدة الاهرام احتجاجا على قانون المطبوعات جاء فيه باسم الحزب « نحتج بالنيابة عن حوالى خمسين الفا من العمال على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ، ونطلب الغاءه ولسوف يحتج العمال احتجاجا فعليا اذا لم تتدارك الحكومة الامر وتحترم صوت الشعب » .

رابعا : تشريعات حماية العمال :

اتجهت الحركة العمالية ومعها الحركة السياسية فى هذه الفترة الى النضال من اجل وجود تشريع خاص يحمى العمال ـ كتب الزعيم الوطنى محمد فريد مقالا فى ٢٩ يوليو ١٩٠٨ بجريدة اللواء يقول فيه « الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تعين سن العمال ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضيها العامل فى الشغل ، فنجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة خصوصا فى معامل الدخان ومعامل حلج القطن حيث يشتغل الاطفال

ذكورا واناثا فى وسـط من أردأ الاوساط من الوجهـة الصحيـة والادبيـة » .

وفى خطاب له فى ١٩١٢ قال : « نرى العامل الماهر اذا سقط من شاهق أو اذا قطعت يده مثلا يخرجه مستخدمه بدون أن يرتب له شيئا يقوم بأوده وبدون أن يجد من الحكومة عضدا ولا نصيرا » .

ورغم ذلك فانه فى هـذه الفترة لم يكن توازن القـوى بين الطبقات المختلفة ليسمح بوجود أى تشريع عمالى ، وكانت سلطات الاحتلال والرجعية ترفض ذلك لانها تريد قوى العمل رخيصة الى ادنى حد وفى أحط ظروف لصالح رؤوس الاموال الاجنبية .

ولكن رغم كل ذلك ، فقد تمكنت الحركة العمالية ان تحصل على تشريع مبكر — صدر فى عام ١٩٠٩ ، بصدور قانون بلائحـة تشغيل الاحداث ، وقد حرمت هذه اللائحة تشغيل الاحداث قبـل بلوغ سن التاسـعة .

وفى هذه الفترة أصدرت سلطات الاحتلال عددا من القوانين المقيدة للحرية ، والتى استخدمت ضـد الحركة العمالية — مثـل قانون التشرد ١٩٠٨ — وقانون النفى الادارى ١٩٠٩ .

— ٣ —

بقيام الحرب العالمية أعلنت الحمـاية البريطانية والاحـكام العرفية وصـدر قانون منع التجمهر . فواجهت الحركة العماليـة بطشا متزايدا ، واعتقل ونفى عدد كبير من قادة الحركة الوطنية ، ومن القادة النقابيين ومن بينهم مثلا أحمد لطفى عضو شرف نقـابة عمال الترام ، وأحمد رمضان زيان رئيس نقابة الصـنائع اليدوية بالاسكندرية ، ومحمد عوض جبريل سكرتير نفس النقابة .

وفى ظل هذه الظروف سيق العمال الى العمل فى ظل ظروف بالغة القسوة الى الشغل فى السلطة ، لخدمة قوات الحلفاء فى كافة ميادين الحرب ، فى سيناء وفلسطين وفى العراق وفى جـزر البحر الابيض وفى ميدان القتال فى فرنسا .

وازدادت ظروف الاعباء المعيشية على الجمـاهير الشعبية الكادحة ، وساءت أحوالهم وعمت البطالة صفوفهم ، وفى ظل هذه الظروف القاسية ، تحرك العمـال يهزون بمظاهراتهم القاهـرة والاسكندرية ، (مظاهـرة العمـال العاطلين بالاسكندرية فى ٣١ يوليو ١٩١٤م ، مظاهرات العمال العاطلين بالقاهرة فى ٣١ سبتمبر ١٩١٤) .

وانتهت هذه المظاهـرات بمحاكمة عدد كبـير من العمال ، واضطرت السلطات الى تكوين لجنة عليا لحل مشاكل البطالة .

ان الحركة النقابية قد تراجعت طيلة سنى الحرب ، ولكنهـا مع نهاية الحـرب عادت لتواصـل مسـيرتها ، وهى تحمل تراث النشـأة البطولى واستعادت وجودهـا ابتداء من نهـاية عـام ١٩١٧ .

— ثالثـا —

الحركة العمالية بعد الحرب العالمية الاولى

— ١ —

الحركة النقابية وقيام اتحاد نقابات العمال

المشاركة فى ثورة ١٩١٩ :

عادت النقابات الى الحياة اثر الحرب مباشرة — فما ان حل عام ١٩١٨ حتى كانت عشرات النقابات قد أعيد تكوينها ، وقد ارتبطت حركة اعادة بناء النقابات بنشاط اشتراكى واسع فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، وفى خلال عام واحد وجد فى المدينتين ما يقرب من ٣٦ نقابة .

وما ان جاءت ثورة ١٩١٩ الوطنية حتى كانت الطبقة العاملة، بنقاباتها وبالعناصر الوطنية والاشتراكية المرتبطة بها مستعدة للمشاركة فيها ، بل ان استمرار الثورة لم يتحقق الا بالمشاركة العمالية والفلاحية ، هذه المشاركة التى ارتبطت منذ البداية باستقلالية حركتها عن الطبقات والفئات العليا ، فرفعت مطالبها الاقتصادية والاجتماعية ومزجتها بحركة النضال من اجل الاستقلال .

وعندما بدأت الثورة فى ١٢ مارس ١٩١٩ بمظاهرات الطلبة التى تصدى لها البوليس ، وخشيت عناصر كبار الملاك حركة الجماهير وتصدوا للمظاهرات مطالبين بالهدوء والسكينة حتى

لا يزداد غضب الانجليز . دخل العمال ميدان المعركة فى ١٣ مارس ليلهبوا الثورة ويمنحوها قوة حقيقيـــة .

ففى ١٣ مارس ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبولس بالقاهرة اضرابهم الكبير والذى استمر حتى يوم ٢ مايو ١٩١٩ . وفى ١٥ مارس أعلن عمـــال عنابر الســـكك الحـــديدية اضرابهم ، وفى نفس اليوم أعلن عمال وسائقى السكك الحديدية الاضراب ، وعمـــال ورشة البوستة الخديوية ، وخـــلال استمرار الحركـــة الاضرابية توالت الاضرابات فى كل مكان ، فى ١٨ مارس أعلن عمـــال المطبعة الاميرية اضرابهم ، وفى ٥ أبريل ١٩١٩ أعلن عمال شركة الغاز بالقاهرة الاضراب ، وفى ١٣ أبريل أعلن عمـــال الكنس والرش الاضراب ، وفى ٣٠ أبريل أعلن عمال ورش جبـــل الزيتون الاضراب ، واستمرت هذه الاضرابات حتى مايو ١٩١٩ . وهكذا أعلن اضراب عام شامل استمر أكثر من شـــهر ونصف شل الحركة الاقتصادية فى البلاد واعطى ثورة ١٩١٩ بعدها الثورى ، وخرج بهـــا من النطاق الذى كانت تريده الفئات العليا من قيـــادة الوفد المكونة من كبار الملاك والبورجوازية المصرية الناشئة ــ نطاق التهادن والتفاهم ــ الى نطـــاق الثورة المستمرة التى لا تتوقف . واذ تقدم العمال خـــلال اضراباتهم تلك بمطالبهم الاقتصادية ، فلم يكن ذلك عن ضيق أفق طبقى بقـــدر ما كان ادراكا واعيـــا بالبعد الحقيقى للثورة على المحتلين ، وأنها يجب أن ترتبط بتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية لهم ولجماهير الشعب المصرى الكادح .

وعندما أصدر قادة الوفد فى القاهرة بيانا على أثر اعلان اللنبى فى ٢٥ مارس ١٩١٩ بأن واجبه الاساسى هو أن يضع حدا ونهاية للاضرابات الحالية ، ويدعو فيه الشعب أن يلتزم حدود القانون ، وأن لا يسد الطريق فى وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة، فان هذا البيان وانذار اللنبى لم يكن لهما أى أثـــر على استمرار الحركة الاضرابية ، وحتى الافراج عن سعد وصحبه فى ٧ أبريل ١٩١٩ ، فان أغلب الاضرابات استمرت حتى مايو . وخلال أحداث ثورة ١٩١٩ نشطت حـــركة تكوين النقابات وقد نشطت القـــوى

السياسية المختلفة فى مجال الدعوة لتكوين النقابات العماليـــة ، وخاصة بعد أن فرضت الحركة العمالية وجودها كقوة أساسية فى أحداث الثورة ، وكانت اليـد الطولى للعناصر الاشتراكية فى هذا المجال كما أن نقابة الصنائع اليدوية بنفوذ الحزب الوطنى عادت الى الظهور والنشاط فى المجـال العمالى ، كما أن الوفـد اهتـم بالتوجه نحو العمـال بعد أن استشعر خطورة استقلال الحـركة العمالية عنه ، فأرسل الزعيم سعد زغلول باشا الى عبد الرحمن بك فهمى طالبا منه أن يوجه عناية خاصة الى العمال ونقاباتهم .

وبذلك تميزت ثلاث قوى سياسية تعمل وسط الحركة النقابية حينئذ وهى :

١ ـ الحزب الوطنى وقد وجه كل نشاطه الى تكوين نقابة واحدة تضم كل طوائف العمـال وعلى أساس فردى وهى نقـابة الصنائع اليدوية ، والتى استمر وجودها بشكل أساسى فى مدينـة الاسكندرية .

٢ ـ حزب الوفد : وقد ركز نشاطه على كسب نفوذ داخل النقابات المنشأة أو انشاء نقابات لها مستشارين من قبـله من بين الاعيان والمحامين ، وكما قام عبد الرحمن بك فهمى بتوجيه اهتمام خاص بالنشاط العملى ، وباشراك العناصر العمالية فى العمل السرى الذى كان مسؤولا عنه .

٣ ـ العناصر الاشتراكية : والتى لم تكن قد كونت حزبها بعد ، ومنها عناصر من أصول أجنبية يونانية وايطالية وأرمنية ، وعناصر عمالية عربيـة كان لها شأن كبير فى حـركة تكوين النقابات الى جانب العناصر العماليـة المصرية العديدة .

الصراع الطبقى يحتدم والتنظيم النقابى يزداد قوة :

خلال أحداث الثورة قدم العمال مطالبهم الاقتصادية وطالبوا بتحقيقها وقد دارت اغلب هذه المطالب حول :

١ ــ زيادة الاجور ــ فعمال الترام طالبوا بزيــادة أجورهم الى خمسة عشر قرشا ، وعمــال الكنس والرش طالبوا بأجــر شهري قدره ثلاثة جنيهات ، وعمال البوستة الخديوية طالبوا بزيادة أجورهم بمعدل عشرين فى المائة .

٢ ــ منح العمال علاوة غلاء المعيشة حددها عمال الترام بــ ٣٠٪

٣ ــ أن يكون يوم العمل ٨ ساعات .

٤ ــ عطلة أسبوعية مدفوعة الاجــر .

٥ ــ عدم اضطهاد العمال النقابيين .

٦ ــ طلب أجازة سنوية مدفوعة الاجر (خمسة عشر يوما) .

الى جانب العديد من المطالب الاخرى الخاصة بكل فئــة من الفئات والمتعلقة بظروف عملها ــ مثل طلب عمال الترام بملابس مجانيــة .

ولكن موجة الاضرابات التى توقفت فى مايو ، عادت فى النصف الثانى من ١٩١٩ ، قوية وعامة ففى الفترة من أغسطس الى نوفمبر ١٩١٩ شهدت البلاد أربعــة وعشرين اضرابا كبيرا . والتى كان من أضخمها اضراب عمال السكك الحديدية بالقاهرة والذى استمر ستة وخمسين يوما ، كما أن عددا من هذه الاضرابات استمر أربعين يوما ، وبرز على رأس هذه الاضرابات نقابات جيدة التنظيم .

ومن هذه الاضرابات :

- اضراب عمال شركة الغاز فى آخر نوفمبر ١٩١٩ والذين لــم تكن أجورهم تتجاوز عشرة قروش فى اليوم ، رغــم أن كل عامل كان مكلفا باضاءة ٦٠ مصباحا عند الغروب واطفائهــا بين الساعة الثانية والثالثة صباحا ، وتنظيفها بالنهار .

- اضراب عمـــال شركة السكر وعمـــال التفتيش بكوم أمبو عن العمل فى ١٦ يوليو .

- فى ٤ اغسطس أضرب عمـــال الشـــحن والتفـــريغ فى مينـــاء الاسكندرية مطالبين بزيادة الاجور وتقليل ساعات العمل الى سبع ساعات وجعل أجـــرة العامل ٤٠ قرشـــا بدلا من ٢٠ قرشا ـــ وأجيب العمال الى مطالبهم فى ٦ أغسطس .

- اضراب عمال شركة النور (المصريين والاوربيين) .

- اضراب عمال الترام فى ١٠ اغسطس .

- فى ١٢ اغسطس أضرب عمال مصنع الســـكر بأبى قرقاص ، وعمال السبرتو بطره ، ومصانع تكرير السكر بالحوامدية .

- وفى ٢ اغسطس أضـــرب عمـــال ترام مصر الجديدة وعمـــال الاوتوبيس .

- ١٣ اغسطس اضراب عمـــال شركة المخـــازن والاســـتبداع (البوند استور) .

- وفى ١٤ اغسطس ١٩١٩ وتنفيذا لقرار مجلس النقابة العامة لعمال الدخـــان أضرب جميـــع عمـــال لف السجـــاير فى كل « الفابريكات » احتجاجا على تصرف محل مكلونيان .

- وفى نفس الوقت أعلن عمال ترام الاسكندرية الاضراب ، ولما أبلغت ادارة الشركة العمال بأن مجلس الادارة لا يوجد منه بالاسكندرية الا مسيو سلفامو ومسيو الفريد ممبان ، حيث أن باقى أعضائه بباريس أعلن العمال استمرار الاضراب حتى يجتمع مجلس الادارة ويرد على مطالبهم بالتلغراف .

● ونفس الشيء حدث من عمـال السـفن النيلية والتجـارية (كانديدا) حيث أجل مدير المصنع اجابة المطالب حتى يتـم الاتصـال بصاحب المصنع الموجود بروما — اعلن العمـال وعددهم ٧٠٠ عامل وطنى واجنبى استمرار اضرابهم .

ازاء هذه الموجة العاتية من الحركات الاضرابية والتى وصفها عامل فى رسالة الى صحافة العصر — بأنها حرب الاجور ــ اضطرت الحكومة الى عقد اجتماعات خاصة لمجلس الوزراء لبحث مطالب العمال ، وفى ١١ اغسطس ١٩١٩ أصدر قرارا خاصـا بالاجازات لعمال اليومية جاء فيه :

« فيما يتعلق بالاجازات : يكون لاولئك العمال أجازة يوم واحد بأجرة كاملة عن كل شهر من شهور الخدمة فى خلال السنة الاولى، أما بالنسبة للسنوات التالية فتكون الاجازة التى تمنح لهم عن كل سنة خمسة عشر يوما بأجرة كاملة وفضلا عن ذلك يمنحون أجازة ستة أيام بأجرة كاملة عن أيام العطلة العمومية ويجوز ضم مـدد الاجازات بعضها الى بعض طبقا للقواعد التى توضع لذلك » .

وفى هذه الفترة ، واستشعارا من قبل الحكومة بأن القمـع والارهاب لن يكفيا مع هذه الحركة العمالية القوية . قرر مجلس الوزراء فى ١٨ اغسطس ١٩١٩ بتشكيل لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الاعمـال .

وقد توصلت هذه اللجنة الى عدد من الاتفاقيات فيما يختص بعمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل الترام والميـاه والنور والدخان فقررت اللجنـة :

١ ــ مضاعفة أجور العمال فى هذه المرافـق .

٢ ــ تحديد ساعات العمل فى بعض هذه المرافق بـ ٨ ساعات عمل فى اليـوم .

٣ – منح العمال مكافأة عن سنى الخدمة بواقع شهر عن كل سنة ، مع الراحة الاسبوعية .

٤ – منح العمال اجازات سنوية .

٥ – منح العمال نصف اجر عن ايام المرض بمدة اربعة شهور فى السنة .

٦ – منح العامل فى حالة حدوث اصابة مرتبا كاملا خلال الاشهر الثلاثة الاولى ونصف مرتب خلال الاشهر التالية حتى تمام الشفاء .

وفيما يختص بعمال المحال الصناعية (الورش) والتجارية الصغيرة قررت اللجنة :

١ – منح زيادات تعادل الاجر تقريبا .

٢ – خفض ساعات العمل الى درجة معقولة .

وتوصل العمال بقوة نضالهم فى هذه الفترة الى أن يفرضوا وجودهم النقابى على الدولة وأصحاب رؤس الاموال . رغم أنه لم يكن هناك اى تشريع يعطيهم هذا الحق ، بل أن الحق نفسه كان محرما . من أبرز الامثلة على ذلك فى هذه الفترة اضطرار مدير شركة ترام القاهرة أن يعلن اعترافه بالنقابة فى منشور يصدره ويذيعه على الملأ .

وهكذا فقد صاحب هذه الموجة الاضرابية العالية حركة واسعة ونشيطة لتكوين النقابات على نطاق القطر المصرى كله ، فتكونت نقابات جديدة بالاضافة الى النقابات القديمة لعمال النسيج وفن المعمار وعمال ومستخدمى المحلات التجارية وعمال المحالج والمكابس وعمال الغاز والكهرباء وعمال شركات السكر . ووصل عدد النقابات فى هذه الفترة الى ما يقرب من ٣٨ نقابة فى القاهرة و ٣٣ نقابة فى

الاسكندرية و ١٨ نقابة فى منطقة القنــاة وحوالى ١٠٥ نقــابة فى الغربية والشرقية وكوم أمبو والجيزة .

نشأة أول اتحاد لنقابات العمال وتأسيس حزب اشتراكى مصرى :

فى خلال ١٩٢٠ ، واذ استشعر العمال أن حركتهم قد ازدادت قوة ، وأن تفرق نقاباتهم أمر يضعفهم ، ويسمح لعدوهم الطبقى أن يتغلغل فى صفوفهم ويسيطر على نقاباتهم ويوجهها الوجهة التى يريدها فكانت الدعوة الى الوحدة . الى انشــاء اتحــاد يضــم كل نقابات العمال ، ويوحدها فى صراعها مع رأس المال بغض النظر عن انتماءاتها السياسية واستمر الحوار على نطاق القطر من أجل تحقيق هذه الوحدة من منتصف عام ١٩٢٠ حتى بداية عام ١٩٢١ . وقد اجتمع فى الاسكندرية خلال هذه الفترة ممثلون لنقابات تضــم حوالى ٣٥ الف عامل لدراسة مشروع لانشاء اتحــاد عام لنقابات العمال فى مصر . ولكن ممثلى النقابات المرتبطين حينئذ بحزب الوفد والحزب الوطنى ، وضعوا الكثير من العقبات فى وجه قيام هــذه الوحدة ، وخاصة ان هذه القيادات النقابية كانت تخشى من قــوة نفوذ الاتجاه اليسارى ــ العناصر الاشتراكية ــ داخل الحــركة النقابية . واخيرا تمكنت العناصر الاشتراكية من عقد مؤتمر حضره مندوبو حوالى ٢٠ نقابة يمثلون أكثر من ثلاثة آلاف عامــل فى أول عام ١٩٢١ — وأعلنوا قيام أول اتحاد لنقابات العمــال فى مصر فى مدينة الاسكندرية ، وانضم اليه بعد تأسيسه اثنتى عشرة نقــابة فأصبح يوجد ٣٢ نقــابة .

وفى نفس العــام الذى أعلن فيه تكوين أول اتحــاد لنقابات العمال ــ أعلن تكوين الحزب الاشتراكى المصرى فى اغسطس ١٩٢١ وهو الحزب الذى أصبح الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٢٣ وقد جاء فى برنامجه فى الفقرة ثانيا :

ان الحزب يعمل على :

١ ــ الاعتراف بهيئات العمال رسميا وبحقها فى الدفاع اقتصــاديا واجتماعيا وسياسيا عن مصالحها .

٢ ـ تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم فى اتحادات وضم الاتحادات الى بعضها فى اتحاد وربطه بالاتحاد العام الدولى .

٣ ـ الدفاع عن قانون ٨ ساعات فى اليوم ومساواة العمال المصريين والاجانب فى عمل واحد وعمل تشريع لحماية العمال المرضى والعاطلين .

٤ ـ تأليف تعاونيات للانتاج والتوزيع .

٥ ـ تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان .

وقد اهتم الحزب الاشتراكى بالنشاط وسط العمال وركز على تنظيمهم فى نقابات ، وقام بافتتاح عدد من المدارس المجانية فى انحاء البلاد لتعليم العمال فى الليل ولتهذيب أبنائهم فى النهار .

الدولة تواجه الحركة النقابية :

ازداد نشاط الحركة العمالية أثر تكوين اتحاد النقابات ونظم الاتحاد العديد من الاضرابات العمالية العامة والتضامنية ، وتشير لجنة التوفيق الى نمو الحركة العمالية فى تقريرها عن الستة أشهر التى انتهت فى ٣١ مارس ١٩٢٢ الى أن حوادث الاعتصام قد ازدادت بشكل كبير منذ يوليو ١٩٢١ ، وأنه فى تلك الفترة حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصام بين عمال ٥٠ شركة ومعملا ، وكان اطول هذه الاعتصامات اعتصام عمال تكرير البترول فى السويس والذى استمر ١١٣ يوما ثم إعتصام عمال ترام القاهرة وقد استمر ١٠٢ يوما واعتصام عمال « ورس » واستمر ٦٠ يوما ، ثم اعتصام عمال شركة الغزل واستمر ٢٥ يوما ، واعتصام شركة الغاز بالقاهرة واستمر ٤٥ يوما ، واعتصام عمال العروة الوثقى بالاسكندرية واستمر ٣١ يوما واعتصام شركة الهندسة واعتصام شركة ملابس لومهتون بمصر واستمر ٢١ يوما ، بالاسكندرية واستمر ١٨ يوما ،

واعتصام حلاجى القطن بدمنهور واستمر ١٦ يوما وحلاجى القطن بزفتى واستمر ١٠ أيام . كما قدمت اللجنة احصاء فى تقريرها عن عدد نقابات العمـــال فى مصر .

ذكر أنه يوجد فى القاهرة ٣٨ نقابة وفى الاسكندرية ٣٣ نقابة وفى منطقة القنال ١٨ نقابة وفى طنطا ٤ نقابات ونقابة فى دمنهـــور واخـــرى فى زفتى .

كل ذلك حدى بالحكومة المصرية وبناء على طلب مباشر مـــن السلطات البريطانية أن تتخذ الاجراءات لمواجهةهذهالحركةالنامية، والتى أصبحت تأخذ مواقف مستقلة خاصة وان قيادة الثورة الوطنية لم تقدم أى برنامج اجتماعى . وهكذا اجتمـــع مجلس الوزراء فى الاقصر على ظهر الباخرة ارابيا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ برئاسة السلطان، وصدق على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ بشأن تحريم التنازل عن الاجور الى نقابة أو شركة أو اية جمعية بقصد الاشتراك فيها .

وفى ٣ فبراير ١٩٢١ أصدر القائد العام للجيوش الانجليزية فى مصر اعلانا لتطبيق هذا القانون . وكان نص الاعلان : «بمقتضى القانون رقـــم ٢ لسنة ١٩٢١،قد وضعت إحكام لمنع التنـــازل عن الاجور للنقابات الصناعية وبما أنه من الضرورى تطبيـــق أحكام القانون المشار اليه على جميع سكان القطر بناء عليه أنا الموقـــع أدناه (ادموند هنرى هيمين) (فيكونت اللنبى) .

بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى فيلد مارشال قائد عـــام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى آمر بما آتى : يكون لاحـــكام القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيا كانت جنسيتهم نفس القـــوة والمفعول المترتبين على اعـــلان صادر بمقتضى الاحكام العسكرية تحريرا فى ٢٨ يناير فيمـــا يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيا كانت جنسيتهم » .

وأبدى العمال مقاومة لهذا القانون ، وتحدوا اعلان اللنبى ،

وكانت أول نقابة عمالية أعلنت عدم التزامها بهذا القانون هى نقابة عمال ترام القاهرة ، وتلتها باقى النقابات ، كما أعلن اتحاد نقابات العمال عدم الرضوخ لهذا القانون .

واستمرت النقابات فى الوجود ، واستمرت الاضرابات فصدر قانون جديد وضع قيودا على نشاط الطبقة العاملة ، وحظر الاضراب على العمال قبل اخطار السلطات بخمسة عشر يوما على الاقل واعتبر الاضراب المفاجىء جريمة .

ولقد جاءت هذه الاجراءات المضادة لنقابات العمال وحركتهم مصاحبة لازدهار الراسمالية المحلية وظهور مؤسساتها المستقلة ، فاتجه بنك مصر والذى كان قد تأسس عام ١٩٢٠ الى انشاء مشروعات راسمالية ، مثل شركة مصر للطباعة عام ١٩٢٢ ، ومصر لحلج الاقطان ١٩٢٤ ، ومصر للنقل والملاحة النهرية ١٩٣٥ ، ومصر لغزل ونسيج القطن ١٩٢٧ .. الخ .

وازدهرت الصناعات الراسمالية ، فزادت صناعة السكر والكحول والسجاير والملح عما كانت عليه قبل الحرب ١٠٠٪ وصناعة الزجاج ٩٩٪ والاحذية والاسمنت والصابون والاثاث ٩٠٪ والكبريت ٨٠٪ وحلج القطن ٤٠٪ .

واتجهت هذه الراسمالية النامية الى توحيد طبقتها فى مؤسستها الخاصة « اتحاد الصناعات بالقطر المصرى » والذى تأسس ١٩٢٢ تحت اسم جمعية الصناعات بالقطر المصرى ورأسه اسماعيل صدقى باشا وكان من بين أعضائه الـ ٩٠ مسيو سورناجا ومسيو هنرى فوسنا ، وكان هدفه حماية مصالح الراسمالية وتنشيطها وتنسيق العمل مع المجلس الاقتصادى الذى انشأته الحكومة فى سبتمبر ١٩٢٢ .

العمل الجماعي يزداد قوة :

لم ترهب القوانين التى صدرت العمال ومنظماتهم النقابية، واحتدم الصراع بين راس المال والعمل المأجور للحصول على أحسن شروط للتعاقد الحر واخذ شعورهم بالتضامن يزداد فقد منحتهم المعارك الكبيرة التى خاضوها ثقة واعتدادا بالذات وخاصة بعد تكوينهم لاتحادهم .

فى هذه الفترة بالذات وعلى اثر اعلان دستور ١٩٢٣ ، وتولى الزعيم الوطنى سعد زغلول الوزارة بعد الانتخابات التى اجريت وفق هذا الدستور ، اشتدت هجمات الراسماليين وبصفة خاصة الاجانب منهم ، وتعرض العمال لحملات اضطهاد واسعة ، فاعلنت بعض الشركات تخفيض الاجور ، والغاء المكاسب التى حصل عليها العمال خلال اضراباتهم السابقة ، وفصلت أعداد كبيرة منهم بهدف احلال عمالة جديدة لا علاقة لها بالمنظمات النقابية القائمة .

وقرر اتحاد النقابات مواجهة هذا الهجوم ، وبدأت النقابات المنضمة اليه المقاومة فنجد عمال شركة الغزل بالاسكندرية يضربون احتجاجا على قرار الشركة بتخفيض أجورهم ١٠٪ ويستمر اضرابهم ثلاثة أشهر متواصلة وينفجر الموقف أكثر ابتداء من آخر فبراير ١٩٢٤ ففى مصنع ايجولين للزيت ، والذى كان يديره روسى أبيض هرب من روسيا بعد الثورة الاشتراكية ، بدأ هذا المدير بفصل العمال بالجملة ، الى ان فصل فى يوم ٢٥ فبراير مائة عامل دفعة واحدة : واذ أحس العمال انه يريد استفزازهم ودفعهم الى الاضراب اعلنوا استعدادهم بأن يقبضوا خمسة أيام فى الاسبوع بدلا من سبعة ولا يفصل أحد من العمال ولكن صاحب المصنع يصر على فصل المائة عامل . وفى أول مارس بدأ عمال شركة الملح والصودا اضرابا مطلبيا ورغم تأييد لجنة التوفيق لمطالب العمال فان الشركة الانجليزية رفضت رغم تظاهرها بالقبول ، وفصلت ٤٠ من قادة العمال وعينت بدلا منهم بأجور عالية ، فثارت ثائرة العمال وجددوا اضراباتهم .

وتساهلت حكومة الوفد مع اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية، ولم تواجه تحديهم السافر للعمال باتخاذ أى اجراء يمنع هذا العدوان المستمر على الحقوق .

واذ وجد اتحاد النقابات هذا التعسف ، وسكوت الحكومة الوطنية ، فقد قرر الدخول فى حركة اضرابات واسعة ، واذ وجد الاتحاد أن الراسماليين قد لجأوا الى اسلوب فصل العمال المضربين وتعيين عمال جدد بدلا منهم ، وهو ما حدث لعمال شركة النور ، وعمال مصنع ايجولين ، وعمال شركة زيوت كفر الزيات ، فان الاتحاد طالب العمال الا يتركوا المصانع اثناء الاضراب ، وكان شعاره « أيها العمال ، ضعوا ايديكم على المحراث باستمرار » وذلك لمواجهة خطة الراسمالية باستخدام العمال الجدد من جيش العاطلين .

ففى شركة الغزل الاهلية اعتصم العمال بالمصنع ، كانوا يعملون نهارا ، وينامون فيه ليلا ، ونفس الشىء حدث فى مصنع ايجولين ، ولم يتمكن عمال الملح والصودا من الدخول الى مترعملهم فقد منعهم البوليس بالقوة ونفس الشىء حدث فى مصنع الخواجة ابو شنب للزيت والصابون بالاسكندرية ، وفى تفتيش حلق الجمل التابع لشركة البحيرة ، وفى شركة زيت فاكوم ، وفى شركة زيوت كفر الدوار ،وفى شركة ميو للاعلان ، كما أضرب عمال ترام القاهرة وعمال شركة هليو بوليس وتليفونات القاهرة وعمال المخابز .

وسارت المظاهرات العمالية فى القاهرة والاسكندرية ، وطالب العمال العاطلون « بالخبز او العمل » . وتعالت صيحات تنذر الحكومة الوطنية بأن الخط الشامل يهدد كل المصالح وطالبت بتمع سريع لهذه الحركة العمالية . وبدات الحكومة حملة اعتقال لاعضاء الحزب الشيوعى واغلقت مقره بالاسكندرية وجميع مقراته بانحاء القطر واوفدت الحكومة على

جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية الى الاسكندرية لقمع الحركة الاضرابية ، ومعه قوة خاصة ارسلت من القاهرة .

واذ استشعر قادة الاتحاد أن الرأسمالية الاجنبية قد تمكنت من دفع حكومة سعد زغلول لخوض معركة مع العمال على اساس أن الثورة الشيوعية قد أصبحت على الابواب فقد تصدوا لفضح هذه المؤامرة ، ومن بينهم مصطفى أبو هرجة سكرتير عام الاتحاد بالنيابة ، وانطوان مارون ، مستشار اتحاد النقابات والمستشار القانونى لاغلب النقابات بالاسكندرية ، وهما عضوان فى قيادة الحزب الشيوعى وقد أصدر مصطفى ابو هرجة بيانا ، يعتبر وثيقة تاريخية فى مجال التفريق بين التنظيم النقابى والحزب . قال فى هذا البيان ، ما كان اتحاد النقابات العام آلة لحزب من الاحزاب أو هيئة من الهيئات فى مصر ، انما هو هيئة وجدت لخدمة العمال » .

وقال : « ان البعض يتهم الاتحاد بأنه ستار يعمل الحزب الشيوعى من خلفه ، لكن الاتحاد ينفى ذلك والواقع ينفيه ، اذ أن اتحاد النقابات شىء قائم بذاته والحزب الشيوعى شىء آخر لا تداخل ولا تمازج بينهما والاتحاد خادم العمال على تباين مفاهيم السياسة ونزعاتهم الحزبية واختلاف عقائدهم الدينية .

وهو ينتهز هذه الفرصة ليعلن للعمال والراى العام فى مصر والى رجال الحكومة ان حركته ليست مصطبغة بأية صبغة سياسية وان جبهته ومرمى سهمه فى الوصول بالعمل الى مستوى اخوانهم فى الممالك الاوروبية فيتمتع العمال بالحقوق الشرعية التى اقرها التشريع الوضعى والسماوى » .

ولكن الرأسمالية الاجنبية ، والبرجوازية الوطنية بطشتا بأول اتحاد طبقى اقامته الطبقة العاملة المصرية بنضالها المرير والدامى والذى تبيناه فى الصفحات السابقة .

البورجوازية تتصدى لقيادة النقابات :

ما كان يمكن للزعيم الوطنى أن تتحمل زعامته لشعب الضربة العنيفة التى واجه بها الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية ، ولذا كان لابد وان يدخل بحزبه « الوفد » ميدان العمل وسط العمال ، فالنقابات رغم حل اتحادها ، مازالت قائمة ، فنقابة الترام بالقاهرة عند ما ردت على نصح الزعيم لهم بالعدول عن الاضراب، قالوا فى رسالتهم : لقد قابلنا نصيحتكم بالطاعة والامتثال واستأنفنا أشغالنا اليوم راجين النظر فى أمرنا داعين لدولتكم بطول البقاء حتى تنقذونا من أجور النازل بنا » .

لذلك كان قرار الزعيم سعد زغلول — أن تقوم القيادات الوفدية — وعلى راسها عبد الرحمن بك فهمى بقيادة النقابات وتنظيمها ، لذلك فانه لم تمض أيام حتى تأسست فى ١٥ مارس ١٩٢٤ النقابة العامة للعمال ، والتى أصبحت الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى فى ١٩ يوليو ١٩٢٤ .

ولقد عبر الاتحاد عن اهدافه بأنها العمل على تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول الى كل ما فيه الخير لهم ادبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا ، وان يعمل على ايجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رؤوس الاموال وأرباب الاعمال لتحديد ساعات العمل وتقدير الاجور وترتيب المعاشات والمكافآت والاعانات فى حالة العطل والعجز والاصابة ومنح الاجازات والعلاوات ووضع نظام للترقيات واعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم ابنائهم ووقاية صحتهم ، كما اعترف فى قانونه باستخدام سلاح الاضراب العام الجزئى .

وقد اعلن عبد الرحمن فهمى فى خطبه العديدة الهدف من قيام الاتحاد والنقابات ، ففى واحدة منها بالفيوم قال : فلقد قبلت زعامتكم لادافع عنكم وأحمى مصالحكم فلا تنتظروا منى أن أحاول الحصول لكم على أكثر من حقوقكم فانى كما أدافع عن حقوقكم

ادافع من حقوق الشركات معكم ولو لم تكلفنى هى بذلك لان حماية مصالحها صيانة لمصالح بلادنا التى فتحت صدرها للاجانب لتستفيد منهم ويستفيدوا لانهم ضيوفنا ، ولقد اشتهرتم باكرام الضيف .

ولكن هذا الاتحاد لم يعش طويلا ، فمع أول ازمة واجهتها حكومة سعد زغلول مع الانجليز والسراى ،وبعد القبض على عبد الرحمن بك فهمى فى قضية مقتل السردار الانجليزى سير لى ستارك ومجىء حكومة رجعية الى الحكم ، حكومة زيور باشا فى ١٩٢٥ ، مع هذه الأزمة أختفى هذا الاتحاد .

نضال العمال يستمر بعد نكسة الاسكندرية

رغم قوة الضربة التى وجهت الى الحركة العمالية فى مارس ١٩٢٤ فان الطبقة العاملة المصرية ما كان يمكن للارهاب العنيف أن يسكت صوتها الذى ارتفع قويا منذ مطلع القرن .

ولنسجل هنا العديد من الامثلة على استمرار الصراع العمالى:

ـ يونيو ١٩٢٤ اضرب عمال فابريقة المعصرة من اجل زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل واحتلوا المصنع ، دفاعا عن أنفسهم بعد أن استأجرت الشركة بعض الاعراب للتحرش بهم .

ـ اكتوبر ١٩٢٤ اعلنت نقابة عمال شركة السكر بكوم أمبو اضرابا مطالبة فيه باعتراف الشركة بالنقابة وعدم فصل العمال وتحديد ساعات العمل بثمانية وان تحسب ساعة العمل الاضافية بساعتين ، وبالعطلة الاسبوعية المدفوعة الاجر ، وبأجازة ٢١ يوما كل سنة الى جانب ٣٥ مطلبا أخرى .

ـ فبراير ١٩٢٥ ، أضرب عمال شركة السكر بالمطاعنة بقيادة نقابتهم مطالبين برفع اجورهم ومحتجين على فصل اربعة من زملائهم بسبب نشاطهم النقابى .

ـ ٢٨ فبراير ١٩٢٥ ، اضراب عمال المخابز بالاسكندرية مطالبين بتحديد ساعات عملهم والتى كانت تتراوح بين ١٤ و ١٦ ساعة ، وزيادة أجورهم .

ـ ١٥ مارس ١٩٢٥ اضراب عمال الحركة فى محطات الفرز وسكك حديد القبارى بالاسكندرية .

ـ اضراب عمال مصنع مسبيرو للدخان .

ـ ٢٥ ابريل ١٩٢٥ ، اضراب عمال جمسرجان بالزقازيق ، واشترك فى الاضراب ١٨٠٠ عامل وعاملة ، ووقع على عريضة الاضراب عامل وعاملة .

ـ وشهدت اعوام ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ العديد من الاضرابات المتناثرة ، مثل اضرابات عمال المطابع والنسيج والترام .

ولم تتوقف حركة تكوين النقابات :

فى السنين الست التى تلت نكسة الاسكندرية استمر العمال فى فرض وجودهم التنظيمى ، ليس فقط بالمحافظة على النقابات التى كانت فى ايديهم بل بتأسيس نقابات جديدة تقودهم فى عملية الصراع اليومى مع راس المال ولم يتخل العمال عن حقهم هذا فى التنظيم رغم كل ألوان القهر والبطش والاضطهاد .

وفى هذه الفترة بذلت محاولات عديدة من قبل قوى سياسية مختلفة ، من احزاب الاقليات الرجعية لانشاء اتحادات عمالية باءت بالفشل ، غير انه تكون اتحاد جديد فى مارس ١٩٢٨ وعدد اعضائه ستة آلاف .

والامثلة على ذلك كثيرة :

ففى الاسكندرية تكونت نقابات لعمال شركة الملح والصودا وعمال المخابز الافرنجية وللعمال والكيالين بمينا البصل وعمال

المخابز الوطنية ولعمال البحر وعمال المعمار بالرمل ونقابة لخريجى مدارس الصناعة ولعمال مدرسة محمد على الصناعية .

وتكونت عشرات النقابات بالاقاليم منها نقابة لعمال السكر بأرمنت ونقابة للعمال والفنيين وفى المنصورة وحدها تكونت عشر نقابات للعمال بالمحلات التجارية وللكيالين والنجارين والاسطرجية ولعمال السكك الحديدية ولعمال المدابغ وللنقاشين ولعمال الحلاقة.

وقد روت الكاتبة البريطانية اليونر برتز فى كتابها « الاستعمار البريطانى فى مصر » شيئا عن الكفاح العمالى وحركة تكوين النقابات حيث قالت :

« كانت هذه الحالة ـ تقصد الكاتبة ظروف العمل والاجور السيئة ـ باعثا على سلسلة من الاضرابات فى ١٩٢٧ امتدت من صناعة الى اخرى ومن منطقة الى ثانية فهؤلاء عمال المياه والنور فى الاسكندرية وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير فى القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس ببور سعيد وعمال الترام فى الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالاجور . نجح العمال فى الحصول على بعض المكاسب وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ماتزال النقابات صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها عمال ترام الاسكندرية واعضاؤها ألفان ثم أن هناك نقابات كثيرة ولكن صغيرة كنقابة الحلاقين وسائقى العربات .. الخ .. وهذه ما تزال تجاهد منعزلة بعد أن انفض اتحاد النقابات ، وفى خريف ١٩٢٧ قضت الحكومة على محاولة عقد مؤتمر عام للنقابات، غير أنه تكون اتحاد جديد فى مارس ١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة آلاف . وفى هذه الفترة بذلت محاولات عديدة من قبل قوى سياسية مختلفة من أحزاب الاقليات الرجعية لانشاء اتحادات عمالية باءت كلها بالفشل .

ولكن فى ١٩٢٨ تشكلت مجموعة من النقابات اذ تشكل اتحاد

ـ كان النفوذ السياسى فيه لحزب الوفد ـ وقد كان اتحادا قويا وبلغت عضويته عدة آلاف » .

النضال من اجل تشريع للعمل :

ارتبط النضال النقابى فى هذه الفترة بالضغط والعمل من اجل ضرورة اصدار تشريع عمالى وانشاء مكتب للعمل وفى يناير ١٩٢٧ تقدمت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس النواب بتقرير عن ضرورة وضع تشريعات عمالية ، واصدر البرلمان قرارا بتشكيل لجنة لاعداد تشريع عمالى ، فى يوليو ١٩٢٧ برئاسة عبد الرحمن رضا باشا وانهت هذه اللجنة أعمالها فى نوفمبر ١٩٣٠، ووضعت مشروعا تضمن ١٢٠ مادة .

ولكن اتحاد الصناعات تصدى لهذا العمل وعارضه بشدة ، ووضع مجموعة من الشروط بخصوص سن اى تشريع عمالى جاء فيها : أن يسبق صدور القوانين انشاء مكتب عمل به اختصاصيين يدرسون ظروف العمل فى كل صناعة ، ان ينشأ مجلس للعمل يضم ممثلى الطرفين ، الا ينفذ أى قانون عمالى الا بعد فترة يستعد خلالها أصحاب الاعمال لاعمال التشريع ، الا يكون للتشريع العمالى أى أثر رجعى ، الا تفرض الحكومة أعباء جديدة من حيث الصحة والوقاية قبل دراسة اللائحة ، الا تنقل التشريعات الاجنبية ، أن تخطو الحكومة خطوات قصيرة فى التشريع العمالى .

وانتهى الصراع بوأد مشروع لجنة رضا وانشاء مكتب للعمل فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ ، الحق بادارة الامن العام وعين مديرا له انجليزى هو مستر جريفز .

ولكن النضال العمالى والنقابى استمر ، وتطورت آفاقه فى الفترة التالية ـ ولم يلن عوده ، وازداد ارتباطه بالنضال السياسى من أجل الحرية والديمقراطية والاستقلال فى مواجهة أعنف سنى حكم الرجعية والسراى .

ــ رابعـا ــ

النضال العمالى من ١٩٢٠ حتى الحرب العالمية الثانية

ــ ١ ــ

الحركة الاضرابيـة :

اتجهت الاضرابات العمالية فى هذه الفترة ضد :

١ ــ حكم السراي والاستعمار ، ومن اجل عودة دسـتور ١٩٢٣ .

٢ ــ من اجل تحقيق المطالب الاقتصادية العاجـلة وحيث طحنت الازمة الاقتصادية الكادحين .

٣ ــ الاعتراف للعمال بحقهم فى التنظيم النقابى ، واصدار تشريع خاص بالعمل وعلى طول هذه الفترة ، نستعرض عددا من حركاتها الاضرابية .

ــ اضراب عمال العنابر بالسكك الحديدية ، والذى بـدا يوم ١٤ مايو ١٩٣١ اليوم الاول من ايام انتخابات حكومة اسماعيل صدقى باشا وكان الاضراب عنيفا ، واضرابا سياسيا خالصا تنفيذا لسياسة الوفد فى مقاطعة الانتخابات ــ وواجهت الحكومة هـذا الاضراب بعنف شديد وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى ، سجن عدد كبير وفصل ٤٧٧ عاملا لاتهامهم « بالوفدية » .

ــ اغسطس ١٩٣٢ اضراب عمال جباسات البلاج ببورسعيد، واستمر الاضراب احد عشر يوما ، انتهى باخراج العمال من مساكنهم بالقوة ، وتشريد زعمائهم .

— اكتوبر ١٩٣٢ أضرب عمال النقل بميناء البصل بالاسكندرية .

— اضراب عمـــال ثورن .. كروفت « الاتوبيس » فى مارس ١٩٣٣ ، ثم يونيو ١٩٣٣ مطالبين بزيادة فى الاجـور ، واســتمر الاضراب حتى ١٧ يونيـــو

— ٢٠ يونيو ١٩٣٣ اضرب عمال طرق النحاس بالقاهرة .

وتعددت الاضرابات المتناثرة فى صناعة النسيج وفى النقل ، ولكن الموجة الاضرابية سجلت تصاعدا ونموا خلال الاعوام ١٩٣٥، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، اضرابات عمـــال الفحم وعمال نقل بـذرة القطن بميناء الاسكندرية فى فبراير ١٩٣٥ ، وحصل العمال على زيادة فى الاجـور ، فى شهر يونيـو ١٩٣٩ أضرب عمال مصـانع الزيـوت بالاسكندرية ، وعمال شركة اقطان كفر الزيات بالاسكندرية وعمال شركة الغزل الاهلية للنسيج بالاسكندرية .

وفى يوليو ١٩٣٦ أضرب عمـال ترام الاسكندرية واسـتمر اضرابهم ٣٦ يوما ، وفى ١٣ يوليو ١٩٣٦ عاد عمال شركة السكر بالحوامدية الى الاضراب عن العمل : واحتل العمال المصنع لمدة ثلاثة أيـام .

وشهد عام ١٩٣٨ اضرابات لها شأنها ، منها اضراب عمال النسيج بالمحلة الكبرى ، وقد قـاد هذا الاضراب لجنـة سرية ، واستمر الاضراب حوالى شهرين ، وقمع بالقوة ، وفض بعد مجزرة رهيبة ، وحوكم مئات من العمال وحكم على خمسين منهم بالسجن، وفى ٨ مايو ١٩٣٨ اعلنت مجموعة من النقابات اضرابا عاما للمطالبة باصدار تشريع للعمل وفى ٩ مايـو سارت مظاهرة كبيرة اشترك فيها نقابات العمال بأعلامها وكانت مطالبها :

١ — الاعتراف بالنقابات العماليـــة .

٢ — اعادة النظر فى قانون اصابات العمل .

٣ ــ مراقبة المحال لتنفيذ تعليمات وقرارات مصلحة العمل .

٤ ــ تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات .

٥ ــ حـل مشكلة البطـالة .

وقد وقع على هذه المطالب نقابات : الدخـان ، والامنيوس والتجارة ، والصياغة ، والنحاس ،والمناديل والفنادق ، وعنابر السكك الحديدية والطباعة والنور والمخابر والانديةوالزخرفةوالمحال التجـارية والنسيج .

وفى ١٣ يونيو ١٩٣٩ بدأت مجموعة من القيادات النقابيـة اضرابا عن الطعام ــ حتى تصدر تشريعات عمالية واستمر الاضراب حتى يوم ١٨ يونيو ، وقامت تحركات جماهيرية واسعةتاييدالعمال المضربين كما أعلن اضراب للتضامن مع العمال المضربين ، وتحت تأثير هذا العمل الجماهيرى من قبل النقابات أحيل مشروع قـانون النقابات الى مجلس النواب فى يوليو ١٩٣٩ ، ونوقش فى أوائـل ١٩٤٠ وأقره المجلس ولكن مجلس الشيوخ عطله .

ــ ٢ ــ

التنظيم النقابى : حركته وعلاقته بالاحزاب السياسية :

وفى هذه الفترة التي امتدت من الثلاثينات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية نما التنظيم النقابى وفرض وجوده بنضـال جماهير العمال حتى حصل على الاعتراف القانونى ، ولكن فى نفس الوقت تنازعته واقتسـمته الاحزاب السياسية والجماعـات المتصارعة الوطنية والرجعية ، ورغم ذلك فقد وجدت مجموعة قليلة ناضلت باستقلالية عن هذه الاتجاهات وتمكنت من قيادة أغلب الاضرابات من أجل المطالب العمالية .

وعانت النقابات خلال هذه الفترة ضغطا وقهرا وعنتا شديدا، وكانت شؤون العمل والعمال تابعة لوزارة الداخلية ، واخضع النشاط النقابى لرقابة بوليسية صارمة .

ونتيجة لسيطرة القوى السياسية المختلفة على المراكز القيادية للحركة النقابية تعثرت كل المحاولات لتوحيد الحركة العمالية وايجاد مركز واحد يقود نضالها ضد المستغل الاجنبى وضد الراسمالية وبذلك كانت كفاحات العمال الاقتصادية مبعثرة .

ورغم ذلك فقد رفض العمال كل محاولات الفئات الرجعية العليا للنفوذ الى صفوفهم ، ففشلت محاولة من قبل داوود بك راتب لتكوين اتحاد للنقابات ومحاولة من قبل ادوار جلاد باشا كذلك .

ولكن فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ عقد مؤتمر نقابى كبير برئاسة النبيل عباس حليم واشترك فى المؤتمر ٥٥ نقابة ، وقرر المؤتمر انشاء «اتحاد نقابات عمال القطر المصرى» وجاء تكوين هذا الاتحاد مؤيدا من جانب الوفد المصرى ، الذى كان فى تحالف مع النبيل عباس حليم المختلف مع البيت المالك حينئذ — وهو تحالف لم يدم طويلا .

وخاض الاتحاد معارك عديدة مع حكومة صدقى باشا تميزت بالعنف — الامر الذى جعل عباس حليم فى يونيو ١٩٣٤ اثر اجتماع فضه البوليس بالقوة يعلن انه لا علاقة له بمثل هذه الاسباب العنيفة . كما أن الخلاف قد دب بين عباس حليم والوفد ، لاتجاه عباس حليم لانشاء حزب عمالى بقيادته ، وعلى اساس رغبته فى السيطرة الكاملة على الاتحاد .

وفى يناير ١٩٣٥ وبعد انعقاد المؤتمر الوفدى والذى تقدم فيه عزيز ميرهم ببيان عن الحركة العمالية ، قرر الوفد تكوين مجلس أعلى للعمال وتشكل هذا المجلس فى ٩ فبراير ١٩٣٥ ، واختير

فى البداية عباس حليم الذى سريعا ما تنحى عن رئاسته بناء على طلب من مستر جريفز فتولى الرئاسة حمدى سيف النصر باشا .

وقد أعلنت الرجعية والسفارة البريطانية معارضة شديدة لانشاء الوفد لهذا المجلس وكما عبر مراسل الديلى تلغراف فى ١٢ فبراير اذ قال فى برقية ارسلها لجريدته : « ان خطوة الوفد للسيطرة على العمال فى مصر اخطر خطوة منذ ثلاث عشرة سنة وكذلك عبر عن ذلك التقرير الذى تقدمه مستر جريفز الى رئيس الوزراء ، وخطاب صدقى باشا الى رئيس الوزراء فى ١٢ فبراير .

وهكذا احتدم الصراع الحزبى داخل الحركة النقابية ، فازداد نفوذ الزعماء والمستشارين غير العماليين من ابناء الطبقة الوسطى .

وفى مواجهة هذا النفوذ البرجوازى ، كون بعض النقابيين « هيئة العمال المستقلين » وأعلن برنامجها ان هدفها « هو تحرير الطبقة العاملة من الاستغلال الحزبى والسياسى والسعى بجميع الوسائل لاصدار القوانين وأعلنت أن لاعضاء الهيئة الحق فى اختيار الوقت المناسب للمناداة بحزب العمال المصرى » .

ورغم ضراوة هذا الصراع الحزبى داخل النقابات المصرية فان الحركة العمالية لم تفقد اندفاعها النضالى فى الصراع ضد استغلال راس المال ومن اجل استخلاص حقوقها وحريتها والقوانين الحامية لها استمرت فى اضراباتها واعتصاماتها والتى قدمنا امثلة عديدة وبارزة لها .

وفى هذه الفترة وبفضل النضال العمالى والنقابى وجدت مجموعة من التشريعات العمالية والتى توجت فى ١٩٤٢ بقانون النقابات وقانون عقد العمل الفردى .

التشريع العمالى وموقف الدولة :

امام تزايد النضال الطبقى للعمال منذ بداية الثلاثينات وفى مواجهة الازمة الاقتصادية وحكم صدقى باشا رجل السراى واتحاد الصناعات — اضطرت السلطات فى محاولة لتهدئة الحركة العمالية الى تشكيل لجنة لوضع برنامج تشريعى لتنظيم شؤون العمـل ، وراس هذه اللجنة محمود فهمى القيسى باشا ، كما طلبت الحكومة الصدقية من مكتب العمل ارسال خبير لابداء الراى فيما يجب على الحكومة اتخاذه فى مجال التشريع العمالى — فأوفد المكتب فى فبراير ١٩٣٢ المستر هارولد بيلر — وقد أوصى بيلر بالتدرج فى التشريع ، وقال فى تقريره : « أن السياسة الاجتماعية الجديدة لا ينبغى أن ترمى الى عدم الاخذ فورا بالنظم الراقية التى تسير عليهـا الدول الصناعية الكـبرى » .

ولكن تحت ضغط الحركة العمالية صدرت مجموعة متنـاثرة من القوانين — منها :

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ وهـو القانون الخاص بتنظيم تشغيل الاحداث من الذكور والاناث ، ويلاحظ أن هذا القانون عمم تشغيل الاحداث فى كل الصناعات ، كما خفف عقوبة المخالفة ، كما استبعد العمل الزراعى فأباح تشغيل الاطفال بها مهما كان عمرهم.

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ، وهو القانون المنظم لتشغيل النسـاء فى الصناعة والتجارة وهو قانون لم يطبق ، واستمرت ظروف تشغيل النساء قاسية ومهينة .

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ ، بخصوص تحـديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة على الصحة بتسع ساعات من

العمل الفعلى ، وكان هـذا القانون محل انتقـاد شديد من قبـل النقابات العماليـة .

القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، بشأن التعويض عن اصابات العمل ورغم أن مجلس النواب عارضه بداية على انه قانون فيـه شيء من الاشتراكية فان هذا القانون جاء فى خدمة اصحاب الاعمال، اذ الزم العامل باثبات أن هناك خطأ أو اهمـال من جانب صاحب العمـل .

الاعتراف القانونى بالنقابات ، عندما تولت وزارة الوفد الحكم فى ١٩٢٤ ، واجهت نشاطا عماليا متزايدا ، فأصدرت القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال ، وهكذا بعد مسيرة طويلة وشاقة اعترفت الدولة للعمال بحقهم فى التنظيم الخاص بهم .

وقد جاء هذا القانون ناقصا ومشفوعا بقيود خطيرة :

اولا : حرم على العمال ان يكونوا اتحادا عاما لهم .

ثانيا : استبعد العمال الزراعيين من التنظيم النقابى .

ثالثا : استبعد كذلك عمال ومستخدمى الحكومة ، وخدم المنازل .

واطلق القانون سلطة وزير الشؤون الاجتماعية فى حل النقابة ودون اللجوء للقضاء وجعل جميع اجتماعات النقـابة وانتخاباتها تحت اشراف وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية مما ييسر على رجال الادارة والبوليس السياسى التدخل فى شؤون النقابات .

ولكن ما أن صدر هذا القانون ـ حتى ازداد نشـاط العمـال فى تكوين نقاباتهم ففى ١٩٤٤ أصبح عدد النقابات ٥٢١ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢٫٨٧٦ الف وفى ١٩٤٥ رغم اضطهاد النشاط النقابى. أصبح عدد النقابات ١٨٩ بعضوية ٨٩٥٦٠ وتحايل عمال الحكومـة على القانون وانشأوا « مؤتمر عمال الحكومة » .

وصـــدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشـــأن التأمين الاجبارى عن حوادث العمل ، كما صدر فى ١٩٤٤ القانون رقم ٤١ والخاص بعقد العمل الفردى ، ولكن فى نفس الوقت كان قد صدر الامر العسكرى رقم ٤٠ بمنع الاضرابات .

ان مجموع القوانين العمالية التى صدرت حتى ذلك الحـين كانت ولا شك خطوات الى الامام من أجل تحقيق المطالب العمالية ولقد جاءت كنتيجة حتمية لنضال العمال الطويل .

ــ خامسا ــ

من نهاية الحرب حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها حدثت تطورات هامة فى الاقتصاد المصرى وفى الكفاح الوطنى والسياسى أثرت بدورها على الحركة العمالية وعلى التنظيم النقابى .

فالصناعة المصرية نمت وازدادت ، وظهرت المصانع الكبيرة والمناطق الصناعية ، وتركز ٥٨٪ من العمال الصناعيين فى ٥٨٠ مصنعـا ، وانعكس ذلك على تركيب الطبقة العاملة من الناحيـة العددية ومن ناحية العمل الجماعى وازدياد وعيها بقوتها وذاتها . وقد كان لذلك أثره على الدور الطليعى الذى كان للعمال فى الحركة الوطنية واتجاه حركتها للاستقلال عن الاحزاب البورجوازية وصدامها المباشر مع رأس المال الكبير ، وظهور قيادات عمالية جديدة وازدياد حركة النضال من أجل الوحدة النقابية .

وازدادت حدة استغلال الطبقة العاملـة والكادحين ، حيث ازداد الاثرياء ثراءا ، والفقراء فقرا ، لقـد كان أكثر من ٢١٪ من الدخل القومى يذهب الى العـدد القليل من كبـار الملاك وكبـار الراسماليين ، وانخفضت الاجور الحقيقية انخفاضا شديدا ، حيث كان متوسط أجر العامل الزراعـى فى العام لا يزيـد عـن ١٤ جنيها أى ما يساوى ثلاثة جنيهات كأجر حقيقى فى العـام ، وكان متوسط الاجر السنوى للعمال فى المدن ٣٥ جنيها أى ثمانية جنيهات كأجر حقيقى فى العام (كان متوسط الاجر الشهرى للعامـل ٢٩٣ قرشا فى عام ١٩٤٢) .

ان كفاح العمال لم يقتصر على الحركات الاضرابية الواسعة

من أجل زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف العمل — لقد امتد كفاح العمال المستقل بعد الحرب الى بروز دورهم فى الحركة الوطنية — الى المشاركة بدور رئيسى وطليعى فى حركة الكفاح ضد الاستعمار وضد حكم كبار الملاك ورأس المال الكبير .

— ١ —

ظروف حياة العمال : الاجور وساعات العمل والشروط :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عاشت الطبقة العاملة المصرية حياة قاسية ورهيبة — تفاقمت مشاكلهم وازدادت تفاقما فى المناطق الصناعية الكبيرة ووصفت صحافة هذه الايام ، التقدمية والديمقراطية حياة العمال بأنها « حياة بؤس أسود مرير » و «حياة تنزف دماء » و « قبور للكادحين وقصور للمستغلين » ، « العمال اشباح وأكفان » .

البطالة :

وبعد الحرب ازدادت البطالة وخاصة بعد توقف الصناعات العسكرية التى ارتبطت بظروف الحرب لتموين قوات الاحتلال[١] ، كما توقفت صناعات ومشروعات تجارية مرتبطة بهذه الصناعات ، وقد بلغ عدد العمال المتعطلين نتيجة توقف هذه الاعمال ستون الفا (٦٠ الفا) وقدر عدد العمال العاطلين بـ ١٨٠ الفا هذا غير البطالة الموسمية والتى كانت تقدر بأكثر من نصف مليون وخاصة فى مجال الزراعة .

انخفاض الاجور :

تدنت الاجور الى أدنى حد ، فكان متوسط الاجر فى صناعة الغزل والنسيج يتراوح بين ٥٢ مليما و ٧٢ مليما ، وكان متوسط

الاجر فى الطباعة والصناعات الميكانيكية يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ مليما وكان متوسط الاجر فى المطاحن وصناعة الثلج والزيوت والمأكولات المحفوظة والمخابز والمياه الغازية ومنتجات الالبان ومصانع المكرونة يتراوح بين ٦٠ مليما و ٨٥ مليما .

وقد حدد الامر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الحد الادنى لاجر العامل باثنى عشر قرشا ونصف يوميا ، بما فى ذلك اعانة الغلاء .

ومثل هذا الاجر لم يكن ليكفل للعامل أى قدر من الحياة اللائقة بالانسان .

سوء الحالة الاجتماعية :

وبهذه الاجور الضئيلة عاش العمال حياة الكفاف ، وتكدسوا فى مساكن ضيقة وغير صحية ، وفى بعض المناطق الصناعية كالمحلة وشبرا الخيمة كان العمال يسكنون ٢٠ فى غرفة واحدة ينامون فيها بالوردية .

ولم يكن فى امكان هذه الاجور الضئيلة أن تواجه الارتفاع الشديد فى أسعار الحاجيات الضرورية والذى ارتفع فى ١٩٤٤ بنسبة ٣٥٣٪ ولم يقتصر الامر على سوء أحوال السكن والغذاء بل تعداه الى عدم توفر الكساء الضرورى للعامل واسرته ــ وساءت أحوالهم الصحية وأرتفعت نسبة الامراض المهنية ،وانتشرت الامراض الصدرية بين عمال النسيج ، وحرم أولادهم من التعليم وكتب عليهم أن يكونوا عمالا من حداثة سنهم دون أن يحصلوا على أى قدر من المعرفة .

عجز القوانين العمالية والاضطهاد والبطش :

وكانت القوانين العمالية محدودة وقاصرة ، وغير مطبقة ، وفى غيبة من اى رقابة قانونية الغيت فترات الراحة واعتدى على الاجازات ، ولم تراع مواعيد العمل للاحداث والنساء واهملت كل الاحتياطات الخاصـة فى أماكن العمل ، وطبقت لوائح جزاءات قاسية كانت سـيفا مسلطا فى وجـه العمال بفصلهم وتشريدهم وللعدوان على أجورهم الاساسية ، ولم تكن عقـود العمل تحـرر وفق القـانون .

وعانى العمال الوانا من البطش والقهر من قبل الدولة والتى كانت فى خـدمة **الراسمالية الى ابعد حـد** ــ فسحقت الاضرابات العمالية بالدبابات واحتل الجيش والبوليس المناطق الصناعية ، واغتيل زعماء العمـال .

وهكذا وجدت الطبقة العاملة نفسها مدفوعة الى حومة صراع طبـقى عنيف .

ــ ٢ ــ

الاضرابات العماليـة :

خاض العمـال مجموعة من الاضرابات الكبيرة والصغيرة ــ والامثلة كثيرة ــ وسنقتصرها هنا على عدد منها :

ــ اضرابات عمـال السكر بالحوامدية ــ وقد قادت نقـابة العمـال فى الفـترة من فبراير ١٩٤٥ حتى ديسمبر ١٩٥١ خمس اضرابات كبيرة فقدت فيها الشركة ١٠٤٫٠٠٠ يوم عمل ، بلغ عدد أيام الاضراب فى هذه الاضرابات ، حوالى ثلاثين يوما وقـد انتهى

الاضراب الاخير بقمعه بشدة وبحل النقابة وابعاد قادتها ، وقيـام الشركة بتكوين نقابة جديدة خاضعة لها .

اضرابات عمال النسيج :

ونذكـر منها اضرابات عمال شبرا الخيمـة ، والتى بدات باضراب عام للمنطقة كلها في ٢ يناير ١٩٤٩ واستمر ٢١ يوما ، ولقد لقى العمال المضربون العون والتضامن من عمـال الصناعات الاخرى ، ومن الفلاحين فى القوى المجاورة ، واستمرت اضرابات شبرا الخيمة تقلق الرأسمالية المصرية والاجنبية ، ولم يكن أمـام أصحاب المصانع الا أن يلجأوا الى اسلوب نقل مصانعهم من المنطقة الى مدن أخرى .

وشهدت مدينة المحلة الكبرى اضرابين كبيرين فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ لعمال الغزل والنسيج انتهيا باحتـلال الجيش للمصانع وفصل وتشريد وسجن اعداد كبيرة من العمال ، وفى الاسكندرية قام عمـال شركة الغزل الاهلية باضرابات كبـيرة فى يوليو ، ومارس ١٩٤٨ .

ومن أشهر اضرابات عمال الغزل والنسيج فى هذه الفترات اضرابات عمال سباهى فى الاسكندرية ١٧ مارس ١٩٤٨ ، واضراب ١٧ اغسطس ١٩٥٠ ، فى الاضراب الثانى أطـلق صاحب المصنع النار على العمال وقتل ثمانية عمال القيت جثثهم فى ترعة المحمودية.

ومن أشهر اضرابات هذه الفترة ــ اضرابات عمال النقل ، اضراب ٦ يوليو ١٩٤٦ ، واضرابات أخرى فى ١٩٤٧ ، كما اضرب عمال السكك الحديدية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠ اشترك فيه ٢٠ الف عامل من عمال السكك الحديدية .

التنظيـم النقـابى

ان الفترة الممتدة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ تعتبر فترة ازداد فيها عدد النقابات التى تكونت فى حدود القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهى كذلك فـترة اظهرت فيها المنظمـات النقابية تحـديها للاسـتغلال الاستعمارى والاقطاعى والرأسمالى ، وهى فترة النضال من أجل الوحدة ، وخلالها برزت قيادات نقابية جـديدة ، قيادات مستقلة عن الاحزاب التقليدية ، وقيادات اشتراكية .

تطور الوجود النقـابى :

فى هذه الفترة الممتدة من صـدور قانون النقابات حتى عـام ١٩٥٢ ازداد عـدد النقابـات باضطراد وعرفت الحـركة النقابية المستويات التالية من التنظيم :

أ ــ نقـابة المنشأة .

ب ــ النقابة المهنية العامة .

جـ ــ الروابط والجمعيات .

د ــ الاتحـادات المهنية .

هـ ــ أشكال تنظيمية نضالية .

و ــ الاشكال التوحيدية العامة ، المؤتمرات ، اللجان التحضيرية والتأسيسية للاتحـاد العـام .

ويوضح الجدول التالى حركة تكوين النقابات وعضويتها خلال ثمانى سنوات من ٤٤ ــ ١٩٥١ :

السنة	عدد النقابات	عدد الاعضاء	متوسط العضوية
١٩٤٤	٢١٠	١٠٢٧٦	ــ
١٩٤٥	١٨٩	٨٩٥٦٠	ــ
١٩٤٦	٤٨٨	٩٥٥٣٨	١٩٦
١٩٤٧	٤٤١	٩١٦٠٤	٢٩٨
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤	٢٦٠
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥	٢٦٤
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٣٤	٣٠٤
١٩٥١	٤٨٨	ــ	ــ

ويمكننا حصر المستويات النقابية ــ التى كانت سائدة طيلة هذه الفترة فيما يلى :

ا ــ نقـابة المنشأة :

بصدور قانون النقابات كون العمال نقابات خاصة بالمنشآت مستقلة داخلهـا ، وقد تمـكن الرأسماليون فى أغلب الحـالات من السيطرة عليها بعيدا عن النقابات العامة والتى كانت أكثر نضالية لبعدها عن صاحب العمل ، كما شجع الرأسماليون وجود شكلين من التنظيم داخل المنشأة ، على أساس خلق صراع بين العمـال والمستخدمين لصالحهم ، وفى أغلب الاحوال كانت نقابات المستخدمين تمثل نوعا من تنظيـم ذوى الياقات البيضاء المميزين عن الفئـات الاخـرى .

النقابات المهنية العامة :

وهى النقابة التى كانت تؤسس على نطاق مدينة أو محافظة لمهنة أو صناعة معينة . وكان طابع هذه النقابات أكثر نضـــالية، ومنها كانت نقابات قادت أضخم المعارك العمالية فى هذه الفترة ــ مثل النقابة العامة لعمال النسيج فى شبرا الخيمة ، والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة وضواحيها ، والنقابات العامة للسواقين .

وفى فترات صعود النضـــال تمكنت هذه النقابـــات من خلق أشكال تنظيمية تربطها مباشرة بالوحدات الانتاجية مثل « لجـــان المصانع » و « لجان المندوبين » ، كانت هذه اللجان لجان «صدام» و « صراع » وكان معظـم أعضائها من النقـــابيين المناضلين ومن العناصر الاشتراكية والوفدية والمستقلة .

روابط العمـــال :

حرم القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ على عمال الحكومة والمؤسسات الحكومية التى تدير مرافق عامة حق التنظيم النقابى ، فنظم العمال الحكوميون أنفسهم فى جمعيات عرفت باسم « الروابط » ولقد كانت الروابط تعبيرا متخلفا عن التنظيم العمالى واتجهت الحركة العمالية الى مسالك سلبية وغير نضالية .

الاتحادات المهنيـــة :

أباح القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ لنقابات العمال أن تشكل فيما بينها اتحادات مهنية ترعى مصالحها المشـتركة وقـد عملت الدولة بكل الوسائل لمنع استفادة العمال من هذا السماح القانونى لخشيتها من وحدة العمال على نطاق المهنة الواحدة ولكن خـلال مجرى الصراع فرض العمـــال بقوة نضالهم عـددا من الاتحادات

المهنية ــ مثل اتحاد عمال البحر ــ واتحاد عمال النقل المشترك ، والتى تكونت بين عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

المؤتمــرات :

لما كان القانون يحرم على نقابات العمال اى عملتوحيدىعلى النطاق القطرى ، فقد لجأ العمال الى خلق أشكال توحيدية لا تخضع لنص التحريم فى القانون ، ولما كان الوفد وهو الذى قد سعى الى محاولة لتوحيد النقابات تحت قيادته ــ فأسس اتحاد للنقابات الموالية له باسم رابطــة النقابات (١٩٤٣) . حتى سارعت النقابات الى الاستفادة من هذه السابقــة . فعقدت بعض النقابات اجتماعا فى ٩ ديسمبر كما عقد مؤتمر ١٦ ديسمبر من ستين مندوبا يمثلون ثلاثين نقابة كبرى ، وأعلن هذا المؤتمر تكوين اتحاد باسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الاهلية ، وفى ١٩٤٥ أصبح يضم ٢٥ نقابة من نقابات القاهرة وستين نقابة من نقابات الاقاليم ، وقد أعلن هذا المؤتمر فى بيان له فى نوفمبر ١٩٤٥ أن المؤتمر يكافح من أجل حياة افضل ، وأن من أهدافه تنظيم العمـــال المصريين على أسس ديمقراطية ، والدعوة الى تكوين مؤتمر لنقابات عمال مصر ، وتمثيل العمال المصريين فى الاتحـــاد العالمى للنقابات وجميـــع المؤتمرات الدولية والدفاع عن العمال أمام الهيئات الرسمية وأصحاب الاعمال والقضاء وتنظيم كل كفاح للعمال ضد الاعتداء عليهم وفى ســبيل التحرر الوطنى وتوطيد أركان الديمقراطية .

وفى نفس الوقت تكونت هيئة أخــــرى باســـم اللجنــــة التحضيرية لعمال القطر المصرى ، وأعلنت أهدافها التى كانت قريبة من اهداف مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الاهلية .

وفى أول مايو ١٩٤٦ انعقد مؤتمر توحيدى لكل نقابات عمـــال القطر المصرى اشتركت فيه الهيئتان السابقتان لاعلان تكوين مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، والذى أعلن أهدافه على النحو التالى:

١ – المطالبة بالجلاء التام سياسيا وعسكريا واقتصاديا عن وادى النيل فـورا .

٢ – المطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال مصر

٣ – مكافحة البطالة وذلك بمنع أصحاب المصانـع من غلـق مصانعهم واستيلاء الحكومة على كل مصنع يغلق وشراء الحكومة لورش الجيش الامريكى والبريطانى . وسن قانون للتأمين الاجتماعى ضد البطـالة .

٤ – توفير أعمال للعمال المتعطلين منذ أول يناير ١٩٤٦ ومنع توفير أى عامل من عمـله .

٥ – مطالبة الحكومة بالافراج عن العمـال المقبوض عليهم بسبب نضالهم النقابى والوطنى وتحسين معاملة الزملاء المقبوض عليهم والمطالبة بسرعة البت فى قضيتهم .

٦ – الاحتجاج الصارخ على تشريد وطرد عمال شبرا الخيمة والمطالبة بوقف هذه الاجراءات .

٧ – تحديد ساعات العمل بـ ٤٠ ساعة فى الاسبوع مع عدم المساس بالاجور وفقا لقرار الاتحاد العالمى للنقابات وتقرير يـوم عطلة أسبوعية بأجر كامل لجميع العمال .

٨ – المطالبة باعتبار أول مايو من كل عام عيدا عاما لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة الاجر كما هو مقرر لجميع عمال العالم

ولكن حكومة صدقى باشا أعلنت اغـلاق هذا المؤتمر فى ١١ يوليو ١٩٤٦ واعتقلت قادته ، ضمن حملة عامة ضد القوى الوطنية والتقدمية – باسم حملة مكافحة الشيوعية – ولم يسكت العمـال وكونوا هيئة أخرى باسم هيئة العمال المصريين – أصدرت بيانـا احتجت فيه على الاجراءات الرجعية .

وقد تشكل فى اكتوبر ١٩٤٥ ، تنظيم عمالى ، ذو طابع سياسى باسم « لجنة العمال للتحرر القومى » وتزعمها محمد يوسف المدرك وعبرت عنها مجلة « الفجر » ولكن سريعا ما بطشت حكومة صدقى باشا بهذه اللجنة والقت بقادتها فى السجن .

ان الصورة التى قدمها التنظيم النقابى المصرى بعد الحرب العالمية الثانية وفى مواجهة ظروف قهر وضغط استعمارية رجعيـة وعنيفة ــ هى صورة مشرفة ، رغـم أن النقابات لم تتمكن الا من تنظيم ١٠٪ من عمال الصناعة والتجارة والنقل ، ووجدت نقابات عضويتها أكثر من ٢٠٠ عضو فكان هناك فى ١٩٥٠ ــ اثنان وثلاثون نقـابة عضويتهـا من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ عضو ومجمـوع أعضائهـا ٥٢٫٣٩٦ وثمانى عشرة نقابة عضويتها الف فأكثر ومجموع عضويتها ٦٣٫٤٨٧ وكما وجدت أربعة اتحادات مهنية تضم ٢١ نقابة .

وقد كانت قوة التنظيم النقابى مركزة اساسا فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فوفقـا للاحصائيات الرسمية عـام ١٩٥٠ ــ كان بالقاهرة ١٥٣ نقابة عضويتها ١٥٤٫٠١٠ وبالاسكندرية ١٠٥ نقابة عضويتها ٣٣٫٤٠٠ و ١٠٥ نقابة بالوجه البحرى عضويتها ٣٨٫٧٧٠ و ٤٢ نقابة بالوجه القبلى عضويتها ٧٠٫٦٠٠ و ٨٦ نقابة بباقى المحافظات تضم ٩٫٦٠٠ .

وفى فترة الاحكام العرفية التى اعلنت مع حرب فلســطين توقف النشاط التوحيدى تقريبا . وفى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ وفى ظــل حكومة الوفد ومع تصاعد حركة النضال الوطنى ضد الاســتعمار البريطانى عاد النضال من أجل تكوين اتحاد عام لعمال مصر فقامت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للعمال والتى دعت الى عقد مؤتمر تأسيس فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ بعد أن تمكنت من توحيد أكثر من ٢٠٠ نقـابة نشيطة فى اللجنة التحضيرية ، ولولا حريق القاهـرة فى ٢٦ يناير واعـلان الاحكام العرفية لقـام الاتحاد العام للعمال فى ذلك التاريـخ .

العلاقات الدولية للتنظيم النقابى :

فى ١٩٤٥ وجهت الدعـوة من الاتحـاد العالمى للنقابات الى العمـال المصريين للمشاركة فى مؤتمره التأسيسى الذى انعقـد فى اكتوبر من نفس العام ، وقد لبى الدعوة اللجنة التحضيرية لعمـال القطر المصرى ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الاهلية، كما سافر للاشتراك فى هذا المؤتمر وفد ثالث يرأسه ابراهيم زين الدين وهو نقابى دارت حـوله اتهامات معينة لارتباطه بالسفارة البريطانية ، وكان يمثل حزب النبيل عباس حليم ، وفى باريس اتحد الوفدان الاولان — اذ لم يكن انقسامهما الا انعكاسا للانقسام السائد فى اوساط اليسار المصرى حينئذ ، وهو انقسام اضر واجل قيـام وحدة نقابية قوية وحقيقية ، وقدم الوفد المصرى تقاريـر ناقشت مشاكل الاجور والبطالة وساعات العمل وظروفه ، ودور الاستعمار البريطانى فى محاربة الحركة النقابية المصرية ودوره فى تأخر الصناعة فى مصر وعرقلة نموها وموقفه من المشكلة الزراعية وكبته للحريات.

ولقد اتخذ المؤتمر التأسيسي قرارا بادانة الاستعمار البريطانى وعملائه فى مصر وطالب بضرورة جلاء القوات البريطانية عن وادى النيـل .

وخلال المؤتمر تحقق لقاء نقابى عربى اشتركت فيه الوفـود العربية — التى كانت مشاركة فى المؤتمر ، وتمكنت من احباط محاولة مكتب النقابات الامريكية والانجليزية ليصبح ممثل الهستدروت ممثلا لعمال الشرق الادنى والاوسط ، وبمساعدة النقابيين من البلـدان الاشتراكية ، انتخب مصطفى العريس القائد النقابى العربى لهذا المنصب ، وقد كان اللقاء النقابى العربى ذا أهميـة كبيرة بالنسبة للعمال العرب من أجل توحيد نضال النقابات العربية .

ومنذ حملة صدقى الارهابية ضد الحركة الوطنية والحـركة العمالية ، منعت الحكومة اى اتصال بين النقابات المصرية والاتحاد العالمى النقابات ، ولكن فى ١٩٥١ وبعد تأسيس اللجنة التحضيرية للاتحاد العمـالى للنقابات — اشتركت هذه اللجنـة فى اجتماعات الاتحـاد العالمى للنقابات .

ــ سادسا ــ

نظرة سريعة على الحركة النقابية بعد ١٩٥٢

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة تنظيم الضباط الاحرار، كانت الحركة النقابية المصرية قد عانت الكثير خلال الشهور من يناير حتى يوليو ١٩٥٢ ، فعدد كبير من القادة النقابيين اليساريين القى بهم فى السجن أو المعتقل ، وتوقف النشاط النقابى واصيب بشلل نضال العمال من أجل حقوقهم ومطالبهم .

ولذلك ما أن قامت هذه الثورة وأعلنت عن هويتها فى البداية بأنها ضد النظام الملكى ، حتى احس العمال أن الدولة القادمة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مطالبهم واستعادة حقوقهم ، واعلنوا تأييدهم لها .

وأعادت اللجنة التحضيرية نشاطها من أجل تكوين الاتحاد العام للنقابات باسم اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال . وأعلنت برنامجها واصدرت العناصر اليسارية صحيفة عمالية « الواجب » وانضم الى اللجنة التأسيسية قيادات نقابية من كل الاتجاهات .

وفى شهر اغسطس ١٩٥٢ ، قام عمال النسيج بكفر الدوار باضراب ، كان موجها بالاساس ضد الشركة الراسمالية ذات راس المال المختلط ، فقد طال حرمانهم من حقوق الحياة الاساسية ، وكانت مطالبهم متواضعة خاصة بزيادة الاجر وتحسين ظروف العمل والاعتراف بحقهم فى التنظيم النقابى ، وخلال الاضراب وبأيد غير عمالية،وكما اثبتت التحقيقات،فان عناصر بوليسية(مأموركفرالدوار)

وعناصر من الادارة من بينها ابن احد البشوات المصريين من أصحاب رأس المال فى هذه الشركة ومن رجال السراى دبروا تخريبا فى مكاتب الشركة ، ولم يتعرض العمال لاحداث أى تلفيات بمبانى الشركة بل حافظوا عليها فى وجه هذا التخريب ، واستغل هذا الحادث دون تحقيق لمعرفة المخربين الحقيقيين للبطش بالعمال واعتقال مئـات منهم ، وعقدت محاكمة عسكرية عاجلة ميدانية ، حكم فيها باعدام العاملين « خميس والبقرى » وقد كان هذا الصدام مؤثرا الى حد كبير على العلاقة بين العمال وحركة ٢٣ يوليو ، ودقا لاسفين بينهما، وكان بداية لمواقف صدامية بين اليسار المصرى وحـركة الضباط الاحـرار .

ولم يخفف من وقع هـذا الحادث على العلاقة بين الضباط الاحرار والطبقة العاملة ما صـدر بعد ذلك من قوانين واجراءات متقدمة مثل قانون الاصلاح الزراعى .

واستمرت اللجنة التأسيسية لاتحاد النقابات فى نشاطها ، وقامت بعض الحركات الاضرابية المتناثرة ، لكن فى بداية ١٩٥٣ اتخذ مجلس قيادة الثـورة مجموعة من الاجراءات المعادية للديمقراطية فحلت الاحزاب وعطلت الصحافة التقدمية واليسارية وأوقف نشاط اللجنة التأسيسية لاتحـاد نقابات العمـال واعتقل عـدد كبير من القيادات النقابية اليسارية .

ولكن الحركة النقابية كان قد اشتد ساعدها خلال السنوات الماضية ، وقد رأى مجلس قيادة الثورة ضرورة الاتجاه لكسبها ، وبدأ نشـاطا خاصـا فى صفوفها ، وتمكن من التعـاون مع بعض القيادات النقابية القديمة ، ولكن وحتى عـام ١٩٥٤ ، حيث كانت احداث مارس كان ما زال لليســار وللعناصر النقابية المستقلة نفوذ كبير فى الحركة النقابية وخاصة فى نقابات النقل والنسيج ، وقد شـهدت هـذه الفترة اضرابا ضخما لعمـال النسيج بمصنع الشوربجى بامبابه قمع بقسوة وسقط فيه عدد من القتلى ، وهكذا فان اعدام خميس والبقرى لم يضعف من عزيمة الطبقة العاملة .

وفى محاولة لكسب الحركة النقابية من قبل حركة الضباط صدر القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ، لسد عدد من الثغرات التى كانت فى القانون القديم .

وقد حرم هذا القانون الحل الاجبارى للنقابات كما سمح لعمال الزراعة بتكوين نقاباتهم وهو ما نص عليه من قبل قانون الاصلاح الزراعى ، واعترف صراحة بحق النقابات فى تكوين الاتحاد العام للعمال ، (لم يتكون الاتحاد الا بعد خمس سنوات من صدور هذا القانون) .

كما كان قد صدر قبل هذا القانون وفى شهر ديسمبر القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى - وكفل هذا القانون بعض الحقوق الجديدة للعمال - وقد شمل هذا القانون جميع العمال بما فيهم عمال الزراعة - ولكنه استثنى عمال المحال الصغيرة وخدم المنازل - وكما شمل كافة العقود فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة - والعقود المحدودة المدة ، كما زاد عدد أيام الاجازة السنوية واعفى العمال من الرسوم القضائية .

كما صدر فى نفس التاريخ القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل .

وبصدور هذه القوانين عدلت المادة ٣٩ والتى كان يشكو منها العمال بسبب اغفالها للفصل التعسفى .

ولكن الراسمالية المصرية فى هذه الفترة تمكنت من أن تحول بين العمال وبين وصولهم الى تكوين اتحاد لهم ، قد ساعدها على ذلك خشية حركة الضباط الاحرار من أن يستولى اليسار على القيادة فيه أو يكون له نفوذ كبير فيها ، خاصة وأن الصدام بينها وبين اليسار مازال مستمرا ، وقد بلغ قمته فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ :

وفى ديسمبر ١٩٥٣ تكونت هيئة حزبية لحركة الضباط الاحرار عرفت باسم « هيئة التحرير » وقد تكون قسم خاص فيها للعمـال وتولى مسئوليته عدد من الضباط ، واصبح هذا القسم هو المكـان الوحيد المسموح فيه لتجمع النقابات .

ولكن الصدام بين حركة الضباط الاحـرار وبين الاستعمار البريطانى ، ومع الاحلاف الاستعمارية ، جعل تنظيم الضباطالاحرار وبقيادة جمال عبد الناصر ، يعتمد اكثر واكثر على الطبقة العاملة ـ فاهتم بتنظيمها — ولكن رغم هذا الاهتمام كان يخشى دائما امكانيـة استقلال الحركة النقابية ولذلك كان محور هذا الاهتمام الا تسـلك الحركة النقابية طريق الانفلات من السيطرة الادارية والى حد كبير من القبضة البوليســـية .

وفى هذه الفترة تشكل داخل هيئة التحرير تنظيم بديل للاتحاد العام للنقابات ، عرف باسم مؤتمـر النقابات وقد ضـم غالبيـة القيادات النقابية حينئذ ، وهو التنظيم الذى اشترك فى مارس ١٩٥٦ فى تكوين الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .

ورغم كل العقبات التى وضعت فى وجـه الحركة النقابيـة للتضييق على نشاطها النقابى الطبقى فقد زادت قدرتها على التنظيم زيادة كبيرة فى هذه الفترة ويوضح الجدول التالى هذه الزيادة .

السنة	عدد النقابات	عدد الاعضاء	متوسط العضوية
١٩٥٢	٥٦٨	١٥٩٩٦٠٨	٢٨١
١٩٥٣	٩٤٧	٢٦٥١٩٢	٢٨٠
١٩٥٤	١١٥٤	—	—
١٩٥٥	١١٥٥	٣٩٤٢٤٥	٣٤١
١٩٥٦	١٢٤٦	٤٥٩٠٢٩	٣٧٠

ومن ١٢٤٩ نقابة كان هناك ١٢٦ نقابة عضويتها من ٣٠١ الى ٥٠٠ و ٧١ نقابة من ٥٠١ الى ٧٥٠ ، و ٣٦ نقابة من ٧٥١ الى ١٠٠٠ و ٣٩ نقابة من ١٠٠١ الى ٢٠٠٠ و ١٤ نقابة من ٢٠٠١ الى ٣٠٠٠ و ٩ نقابات من ٣٠٠١ الـ ٥٠٠٠ واربع نقابات من ٥٠٠١ الى عشرة آلاف .

ولكن رغم هذا النمو وظهور النقابات الكبيرة فان التنظيم النقابى كان يعانى من التفتت والبعثرة لوجود نقابات ضعيفة كثيرة غير قادرة على اداء واجباتها النقابية .

وبعد تاميم قناة السويس وخلال عدوان ١٩٥٦ ، ونتيجة للصدام المباشر مع الاستعمار الاجنبى حيث قامت دولتان استعماريتان كبيرتان حينئذ انجلترا وفرنسا ومعهما القاعدة الاستعمارية الكيان الصهيونى ـ اسرائيل ، فان ثورة ٢٣ يوليو اصطدمت بالراسمالية الاجنبية فى البلاد فمصرت العديد من الشركات الاجنبية ونشأ بذلك قطاع رأسمالية الدولة ، وبذلك ضعف نفوذ الراسمالية المحلية ـ هذا فى نفس الوقت الذى كانت الطبقة العاملة رغم معاناتها قد وقفت الموقف الوطنى الصلب ـ فاضطرت قيادة الثورة وبعد ان اصدرت دستور ١٩٥٦ أن تسمح بقيام اتحاد عام للعمال تأسس فى ٣٠ يناير ١٩٥٧ ، ومن المهم هنا أن نشير الى ان توازن القوى كذلك من الحركة النقابية العربية كان له أثر كبير على هذا التطور وقيام الاتحاد العام للعمال فى مصر .

ومن المهم ان نشير هنا الى انه ، قد حدث تطور هام فى قانون العمل بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ـ فجاء قانون العمل الموحد ٩١ لسنة ١٩٥٩ محدثا تحولات كبيرة فى التنظيم النقابى حيث أخذ القانون .

١ ـ بمستوى النقابات العامة قاضيا بذلك على وضع التفتت الذى كان مصدره استغلال نقابات المنشآت كما قضى على التفرقة داخل التنظيم النقابى الواحد بين العمال والمستخدمين .

٢ ـ سمح بتكوين نقابات فرعية فى المديريات والمحافظات.

٣ ـ اعتبر اموال النقابات من الاموال العامة وبذلك عندما طبق القانون أصبح عدد النقابات ٥٩ نقابة عامة ، وبذلك اصبح البنيان النقابى فى ظل القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ يقوم على قاعدة واسعة من اللجان النقابية على مستوى المنشآت ثم النقابة الفرعية على مستوى المحافظة ثم النقابة العامة على مستوى الصناعة ثم الاتحاد العام للعمال .

ثم حدث تطور هام آخر ، وخاصة بعد صدور قوانين واجراءات يوليو ١٩٦١ ، انشاء قطاع عام وطنى اثر تأميم معظم الشركات والمنشآت والبنوك ـ فصدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل الباب الرابع من القانون ٩٨١ لسنة ١٩٦٤ .

اولا ـ صنف القانون الصناعات تصنيفا جديدا أدى الى تكوين ٢٧ نقابة عامة بدلا من ٥٩ نقابة عامة .

ثانيا ـ ادخل عمال الزراعة وعمال الحكومة فى قطاع التنظيم.

ثالثا ـ منح اللجان النقابية شخصية اعتبارية .

رابعا ـ الغى النقابة الفرعية كمرتبة فى التشكيل النقابى وان جاز تشكيلا فى حالة وجود عشر لجان على الاقل فى المحافظة الواحدة .

خامسا ـ سمح بتشكيل اتحاد محلى فى كل محافظة ولكن ظلت هناك قيود ادارية وسياسية ، هذه القيود اشتراط عضوية الاتحاد القومى ، ثم بعد ذلك عضوية الاتحاد الاشتراكى كشرط للترشيح لاى منصب قيادى ـ وهو القيد الذى الغى مؤخرا بعد صدور قانون النقابات رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .

وفى ظل هذا التطور يصل عدد اعضاء النقابات المصرية الآن الى حوالى مليون وستمائة الف عضو ورغم ذلك فان التنظيم النقابى لا ينظم فى صفوفه حتى اليوم الا ٢٧٪ من العمال فعمال الزراعة لا يستوعب التنظيم منهم الا نسبة ضئيلة ، وكذلك عمال القطاع الخاص والذين يمثلون نسبة كبيرة من عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

انها مسيرة طويلة للحركة النقابية المصرية ، مسيرة لم تكتمل بعد - ولكن هذا التاريخ الطويل يؤهل هذه الحركة النقابية ان تطور وجودها وبناءها ، وان تاخذ مكانها الجدير بها فى النضال التاريخى من اجل تصفية تحرير المجتمع العربى من الاستعمار والرأسمالية ، ومن أجل استعادة الحق العربى المغتصب واستعادة الشعب العربى الفلسطينى لوطنه من الاستعمار الاستيطانى - الصهيونى - ولبناء غد اشتراكى مشرق .

المراجـــع

١ ـ امـين عز الدين

ـ تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ .

٢ ـ الينـور بيرنز

ـ ترجمة حمد رشدى صالح «الاستعمار البريطانى فى مصر» ١٩٢٦ .

٣ ـ د. رفعت السعيد

ـ تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر من ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ .

٥ ـ شهدى عطية الشافعى

ـ تطور الحركة الوطنية المصرية .

٦ ـ عبد المنعم الغزالى

ـ تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ .

٧ ـ صحف دوريات وتقارير « اتحاد العمال » ١٩٢٤ .

ـ الحساب ١٩٢٥ ـ الطليعة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .
ـ تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ ١٩٥٧ .

٣

الحركة النقابية الدولية

دورة عمال الصحة العرب
حول العلاقات الدولية
المعهد العربى للثقافة العمالية
وبحوث العمل – بغداد
١٩٧٩

ـ تقـــديم :

فى هذه المحاضرة عن الحـــركة النقابية الدولية نتتبع تطـــور الحركة النقابية الدولية منذ بداية هذا القرن ، القرن العشرين ـ حتى اليـــوم .

ويهمنا أن نشير هنا الى أننا ونحن نتتبع هـــذا التطـــور ـ بايجاز شديد ـ قد يكون مخلا أحيانا بمعالجة الكثير من القضايا، فأننا قد تركنا بعض الموضوعات التى ستكون موضوع محاضرات مستقلة فى هذه الدورة ، مثل الحديث عن الحركات الاتحـــادية فى أمريكا اللاتينية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الدولـــى لنقابات العمال العـــربى .

وتنقسم المحاضرة الى ثلاثة اقســـام :

القسم الاول :

الحركة النقابية الدولية حتى عام ١٩١٤ .

القسم الثانـــى :

الحركة النقابية الدولية خـــلال ثلاثين عاما (بعد الحـــرب العالمية الاولـــى) .

القسم الثالث :

الحركة النقابية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

القســـم الاول

١ ــ الحركة النقابية الدولية حتى عام ١٩١٤ :

في السنين من منتصف القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين ، لم يتمكن الدعاة الى تكوين وحدة نقابية دوليـــة من انشاء اتحاد نقابي دولي مستقل ــ لا عن الدولية الاولى ولا عـــن الدولية الثانية . وفى المؤتمر التأسيسى للدولية الثانية (١٨٨٩) رفض اقتراح بانشاء اتحاد دولى للنقابات . وقــد جاءت هــذه المعارضة من قبل القيادات العماليــة المحافظة ، وكان فى مقدمة القــوى المعارضة لتحقيق هــذا الهــدف القيادات البيروقراطية البريطانية . وفى مؤتمرات الدولية الثانية التى تلت المؤتمــر التأسيسي كانت القيادة الالمانية اشد القيادات معارضة لهــذه الدعوة ، لان هذه القيادة « اليمينية » كانت تخشى العمل المشترك المستقل للاتحادات النقابية ، لانه بالحكم والضرورة سينتهى الى نضالات طبقية ذات طابع دولى ضد الاحتكارات والترســـتات الراسمالية ، الى جــانب ان المعارضة الالمانيــة كانت تخشى فى حالة نشوء دولية نقابية مستقلة عن دولية الاحزاب الاشتراكية ، ان يتولى قيادتها الامريكيون والانكليز والفرنسيون ، ومن ناحيــة اخرى فقد تحمست القيادة الامريكية حينئذ لتكــوين مثل هــذه الدولية النقابية لانها كانت تريد ابعاد النقابات عن الاحـــزاب الاشـــتراكية .

قيام السكرتاريات المهنية الدولية :

ولكن جماهير العمال ــ وقد احست بضرورة وحدتهـــا على نطاق دولى فى مواجهة النظام الراسمالى الذى بدأ يفــرض طابعه الاحتكارى الدولى ــ اندفعت بوسائل أخرى تبنى وحدتها الدوليــة .. وقد انتهت جهودها تلك الى تكــوين سكرتاريات (اتحادات) مهنية دولية تضم عمال المهن والصناعات المتماثلة .

وشهد عام ١٨٨٩ أول لقاء نقابى دولى فى باريس ضم ١٧ مندوبا يمثلون نقابات عمال طباعة الكتب فى فرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا والولايات المتحدة وانجلترا وبلجيكا وتكونت أول سكرتارية نقابية دولية لعمال الطباعة فى العالم .

وفى عام ١٨٩٠ اجتمع فى باريس ممثلوا روابط واتحادات عمال المناجم فى انجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وأسسوا السكرتارية النقابية الدولية لعمال المناجم .

وفى عام ١٩٠٠ اصبح عدد هذه السكرتاريات ـ الاتحادات ـ النقابية المهنية الدولية ١٧ منظمة ، وصل عددها عند قيام الحرب العالمية الاولى الى ٣٢ سكرتارية دولية .

وكان اكبر هذه السكرتاريات الدولية عضوية سكرتارية عمال المناجم ٠٠٠ر٣٧٤ر١ ، تليها عمال التعدين ٠٠٠ر١٠٦ر١ ، تليها سكرتارية عمال النقل ٩٥٠ر٨٨١ عضوا .

وتركز نشاط هذه السكرتاريات الدولية فى نشر المعلومات عن الحركة النقابية فى البلدان المختلفة ، وتعريف اعضائها بنشاط هذه الحركات وتوجيه النداءات لمساعدة ومساندة الاضرابات الكبيرة والعمل على منع استخدام العمال من بلد معين لتخريب الاضرابات فى بلد اخر .

الاتحاد الدولى للنقابات :

ازداد النضال والعمل من جانب القيادات الفرنسية (س . ج ت) والانكليزية مؤتمر النقابات البريطانية ، القيادات الامريكية ـ من اجل تأسيس دولية نقابية توحد المراكز الاتحادية القطرية .

وفى ١٩٠٠ وجه البريطانيون دعوة لممثلى مختلف المراكز

القطرية للاجتمـــاع فى كوبنهاكن أثناء انعقـــاد مؤتمر النقابات الدانماركية . وعارض كارل ليجين (*) ـ ممثل النقابات الالمانية، اى مناقشة للقضايا النقابية ذات الصفة المشتركة خارج نطاق الدولية الاشتراكية ـ الدولية الثانية .

وفى ١٩٠٢ عقـد اجتمـاع دولى فى شتوتجارت بالمانيـا ، وانتهى هـذا بانشاء مركز دولى ـ ولكن هذا المركز لم يكن غير مجـرد مكتب تنسيق بلا موظفين أو هيئـات قيادية ولكنه اعتبر لبنة اولى فى سبيل بناء حركة نقابية دوليـــة .

وفى ١٩٠٣ تأسست فى مدينة دبلن سكرتارية نقابية دولية للمراكز النقابية الدوليـــة القطرية ـ واختير كارل ليجين سكرتيرا عاما لها ، وقد تمكن من الامساك بكل أمور هذه السكرتارية بين يـــديه .

ودار صراع داخل هذه السكرتارية الدوليـــة النقابية فى مؤتمراتها التى عقـــدت فى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ و ١٩٠٩ و ١٩١١ . وكان محور هذا الصراع هو رغبة القيادات النقابية الفرنســـية والانجليزية والامريكية فى تحويلها الى اتحاد نقابى دولى حقيقى ، بينما كان كارل ليجين والقيادات المرتبطة به ترفض ذلك وتصر على الابقاء عليها مجرد مكاتب للتنسيق والاحصـاء فقط . ورفض ليجين ان تناقش مؤتمرات السكرتارية الدوليـــة قضية الاضراب العام او قضية الكفاح النقابى ضد الحرب الاستعمارية باعتبارها مسائل وقضايا سياسية مصدرة من الدولية الاشتراكية .

وقد رفض كذلك اتحاد العمل الامريكى هذه القضايا .

(*) كارل ليجين (١٨٦١ ـ ١٩٢٠) قائد الجناح اليمينى فى الحركة النقابية الالمانية . وفى خلال الحرب الاستعمارية العالمية اتخذ موقفا شوفينيا الى جانب الحرب الاستعمارية وظل على رأس الحركة العمالية الالمانية حتى وفاته فى ١٩٢٠ .

وفى اجتماع زيوريخ ١٩١٣ ، وأمام الحاح مندوبى النقابات الفرنسية والانجليزية والامريكية ــ قبل ليجين بالاتفاق مع القادة الامريكان على تغيير اسم السكرتارية الدولية الى اسم الاتحاد الدولى للنقابات .

وهكذا تمكن ليجين من انهاء الصراع فى هذه المرحلة لتكوين دولية نقابية حقيقية الى الابقاء على الوضع كما هو عليه مع تغيير الاسم فقط . وقد أصبحت العضوية النقابية المنظمة المنضمة الى هذه الدولية النقابية الباهته فى ١٩١٤ حوالى ٦٫٨٤٣٫٩٠٩ عضوا .

الدولية النقابية المسيحية ــ الكاثوليكيـة :

وفى مواجهة المد الاشتراكى وازدياد نفوذ الاحزاب الاشتراكية فى صفوف العمال نزل الفاتيكان الى ميدان العمل النقابى منذ عام ١٨٤٧ ، ولكن نشاطه ازداد منذ عام ١٨٩١ بعد البيان البابوى الذى اصدره البابا « ليو الثالث عشر » داعيا فيه الى تكوين نقابات كاثوليكية . ومنذ هذا الوقت تكون العديد من النقابات الكاثوليكية فى المانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا والنمسا . وفى المانيا بلغ النشاط الكاثوليكى أوجه لمواجهة الصراعات الطبقية التى ازدادت حدتها فى البلاد .

وفى عام ١٩١٤ اصبح عدد اعضاء النقابات الكاثوليكية فى العالم ٢٫٢١٣٫٥٤٤ الف ، منها ٣٤٢٫٧٨٥ الف فى المانيا وحدها .

وتركز نشاط النقابات الكاثوليكية فى العمل الاصلاحى ، وكان محور نضالهم هو الايمان بالوفاق والمصالحة بين العمال واصحاب الاعمال ، ووقفوا ضد الاضرابات وحاربوا الاشتراكية ، وكان محور صراعهم هو اضعاف جذوة الحركة العمالية الثورية الصاعدة وهى تواجه الاحتكارات الراسمالية العملاقة والتى احكمت قبضتها على النظم الراسمالية .

لقد انتهجت النقابات الكاثوليكية سياسة التعاون الطبقى شأنها شأن القيادات اليمينية فى حركة الاشتراكية الديمقراطية .

وقبل الحرب العالمية الاولى ، تكونت سكرتارية دولية للنقابات الكاثوليكية ، وهو امر كان يجسم أول انقسام فى الحركة النقابية الدولية .

وقد حاولت هذه الدولية أن تمد نشاطها خارج القارة الاوروبية وخاصة فى بلدان امريكا اللاتينية ، ولكنها فى هذه الفترة لم تتمكن من أن تكسب موقع قدم لنشاطها بسبب قوة الاتجاهات الاشتراكية حينئذ فى الحركة النقابية الناشئة فى أمريكا اللاتينية .

ويجدر بنا ان نشير هنا الى انه منذ بداية النشاطات «العمالية» الدولية عارضت القوى الثورية فى الحركة النقابية كل المحاولات لتقسيم صفوف العمال على أساس التفرقة الدينية ، وحدث فى مؤتمر جنيف للدولية الاولى المنعقد فى عام ١٨٦٦ ؛ أن رفض اقتراح من قبل الوفد الفرنسى — قدم بتأثير من الفوضويين — كان يطالب بوضع نقطة الدين فى جدول الاعمال على اساس اتخاذ موقف ضد الكنيسة . وجاء رفض الاقتراح الفوضوى من منطلق أنه ليس الا دعوة لتقسيم صفوف العمال ضد رأس المال .

ملاحظات وتقييم :

فى الفترة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب الاستعمارية الأولى تميزت الحركة النقابية العالمية بالقسمات الرئيسية التالية :

أولا : تميزت هذه الفترة بتخطى الحركة العمالية لمرحلة النشأة الاولى ، وتخطيها لأساليب الصراع البدائية ، وبدات الطبقة العاملة تعى ذاتها . وبقدر ما أورثت النشأة المبكرة الحركة العمالية اليأس من العمل السياسى المنظم ، فقد أورثت هذه

المرحلة الحركة العمالية الثقة فى العمل السياسى . ففى هذه الفترة بدأ الفكر الاشتراكى يتكون ويتحدد باتجاهاته ، وبدأت تتأصل جذور الاشتراكية العلمية والتى ظهرت كنقيض للاشتراكية الخيالية والمدارس الاصلاحية وكتعبير عن نضج ووعى الطبقة العاملة .

ثانيا : ـ ففى خلال هذه الفترة ـ وبصفة خاصة منذ قيام الدولية الاشتراكية الثانية ـ رفضت الاتجاهات اليمينية داخل احزاب الاشتراكية الديمقراطية انشاء دولية نقابية مستقلة عن دولية الاحزاب الاشتراكية ، فان قيادات هذه الاحزاب الانتهازية كانت تخشى العمل النقابى المستقل عنها ، وتحوله الى تنظيم معارك كبرى ضد الاستغلال الراسمالى ، وفى نفس الوقت التقت الاتجاهات اليسارية المتطرفة « الفوضوية » مع الاتجاه اليمينى فى هذا الموقف .

ثالثا : تميز فى هذه المرحلة اتجاهين رئيسيين فى الحركة النقابية الدولية ، الاتجاه الاصلاحى والمحافظ ، والاتجاه الثورى (وكانت القاعدة الاجتماعية للاتجاه الاول هى الارستقراطية العمالية والتى تكونت فى ظل الوضع الاحتكارى للنظام الراسمالى وحصلت على امتيازات منحتها اياها الراسمالية فتاتا من الارباح الهائلة التى كانت تحصل عليها الامبريالية من مستعمراتها ، وانعزلت هذه الفئة عن طبقتها وهجر زعماؤها الانتهازيون طريق الثورة الى صفوف البورجوازية واصبحوا ماجورين لها بطريق مباشر وغير مباشر .

والنقابية الاصلاحية والمحافظة تفضل النضال النقابى البسيط ، ومحور نشاطها هو الوفاق بين العمل وراس المال وانكار الصراع الطبقى ، واعتبار وسائل المساومة هى اساس وقاعدة النشاط النقابى ، والرفض لاستخدام سلاح الاضراب ـ وهم لم يلجأوا الى استخدامه الا فى حالات قليلة وبسبب الضغط القاعدى من قبل جماهير العمال ـ وهم يرفضون أن يكون للنقابات أى هدف بعيد خاص بتغيير المجتمع الراسمالى تغييرا جذريا واقامة مجتمع

اشتراكى تلغى فيه ملكية الراسماليين لوسائل الانتاج . ومن قادة هذا الاتجاه الاصلاحى كارل ليجين (فى المانيا) وصموئيل جومبرز* (فى الولايات المتحدة) وجون بورنز** (فى بريطانيا) .

وقد عبرت الجمعية النقابية فى بريطانيا عن الاتجاه الاصلاحى بشكل أقوى ، كما نظرت لهذا الاتجاه وخاصة فى مجال النشاط النقابى ، وهى جمعية تأسست فى عام ١٨٨٤ — واتخذت اسمها من اسم القائد الرومانى فابيوس مكسيموس — القرن الثالث قبل الميلاد — والذى عرف بالماطل أو المخادع ، اذ كان محور خططه رفض الدخول فى معركة حاسمة ضد هانيبال . وهكذا كان الاسم يعنى رفض الدخول فى معركة حاسمة مع الراسمالية .

(*) صموئيل جومبرز (١٨٥٠ — ١٩٢٤) واحد من المهاجرين اليهود الى الولايات المتحدة كان يشتغل فى صناعة السجاير فى لندن قبل هجرته . من قادة الحركة النقابية الامريكية ، رئيس اتحاد العمل الامريكى من ١٨٨٢ حتى ١٩٢٤ . عدو الاشتراكية . من أكبر المروجين لعدم اشتغال الطبقة العاملة فى السياسة . دعى الى التعاون الطبقى مع الاحتكارات ، ووقف الى جانب الامبريالية الامريكية فى الحرب العالمية الاولى . كان مثله الأعلى هو وأنصاره من القيادة الأمريكية الانتهازية ، الحركة النقابية البريطانية ، والتى كانت تنشط فى تعاون مع أصحاب العمل على حساب الطبقة العاملة . وقد عمل جومبرز والقادة المرتبطين به فى خدمة كبار أصحاب المصالح — وقد تجلى ذلك فى تعاونهم الوثيق مع الاتحاد الوطنى للسكان فى ١٨٩٣ وهو اتحاد تأسس من قبل كبار أصحاب المصالح وكان غرض هذا الاتحاد اضعاف وتدمير الحركة النقابية .

(**) جون بورنز (١٨٥٨ — ١٩٤٣) شخصية بارزة فى الحركة العمالية الانجليزية ومن قادة الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ، قام بتنظيم العمال العاطلين، نظم عددا من الاضرابات فى العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، وكان من بينها اضراب عمال احواض السفن عام ١٨٨٩ . انضم الى الحزب العمالى المستقل واصبح بعد ذلك انتهازيا وعضوا فى البرلمان ، ووزيرا فى حكومة كامبل — بانرمان فى عام ١٩٠٥ ، وهى المشاركة التى شجعت الانتهازيين الفرنسيين ارستيد بريان و رينيه فيفانى على قبول مناصب وزارية فى وزارة (كليمنصو) فى عام ١٩٠٦ .

وفى مواجهة هذا الاتجاه الاصلاحى والمحافظ ، كان الاتجـاه الثورى والذى تعارضت نظرياته وتكتيكاته واستراتيجيته تعارضا جذريا مع الاتجاه الاصلاحى ، فالاضراب هو سلاح الصراع وليس من سبيل لتغيير حياة العمال التعسة الا بالنضال ضد استغلال راس المال . وهم يستخدمون فى تعبئة وتنظيم الطبقة العاملة كافة وسـائل النشر والدعاية والصحـافة والاجتماعات والمنشـورات والمظاهرات . وهم لا ينكرون المفاوضة والمساومة ولا التنـازلات فى الصراع ولكنها ليست عندهم هى نهاية المطـاف كما هى عند الاصلاحيين . ان هدفه النهائى هو التغيير الجـذرى للمجتمع ، وبينما رأى الاصلاحيون والقيادات أن بعض التحسينات الجزئيـة التى حدثت أو تحدث فى أجور العمال هى غاية النضال النقابى ، فان الثوريين يرون أنه رغم أهمية التحسينات التى تحدث فى أجور العمال نتيجة نضالاته العديدة ، فانـه فى ظل استمرار النظـام الراسمالى يستمر الافقار المطلق للعمال ، فهم رغم زيادة انتاجيتهم لم يحصلوا منها الا على حصة اقل بكثير من الزيادة . وكمـا أن التحسينات القليلة والتافهة فى أجور العمال فى البلدان الاستعمارية لا تساوى شيئا يذكر بالمقارنة مع البطالة المتزايدة وحوادث العمل وبالتدهور الهائل والفظيع فى مستوى معيشة سكان المستعمرات والبلدان التابعة حيث تزداد حدة الاستغلال البشع لهؤلاء السكان فتدنى حياتهم الى مستوى الحياة غير اللائقة بالانسان .

وداخل الحركة النقابية الدولية فى هذه الفترة احتدم الصراع بين الاتجاهين ، وغذت دوائر الاحتكارات العمـلاقة والامبريالية الحركة الاصلاحية والقادة اليمينيين ، وبصفة خاصة عندما لميـز بالوجود داخل الحـركة الاشتراكية العالمية اتجـاه ثورى أعلن المعارضة للحرب الاستعمارية العالمية ودعى الى تحويل السلاح الى صدور وقلاع الراسماليين ، فهى حرب ظالمة ولا يمكن العمال أن يؤيدوا مثل هذه الحروب ، ودعوا العمال الا يوقفوا نضالهم من أجل مطالبهم وضد الاستغلال ، وبذلك ظهرت فكرة تقسيم الحروب الى نوعين حرب عـادلة ـ تلك التى تقاتل فيها القوة من أجـل حريتها وحقها فى تقـرير مصيرها ودفاعـا عن استقلالها وحرب

ظالمة ــ تلك التى تشنها القوى الراسمالية من أجل الاستيلاء على أراضى الغــير .

رابعا : وفى هــذه الفترة التى احتــدم فيها النضـــال ضد الاتجاهات اليمينية المراجعة والتى انكرت الصراع الطبقى وأعلنت استحالة قيام الثورة الاشتركية وروجت للامبريالية باعتبارها التطور التقدمى للراسمالية ــ وطالبت بابعاد العمل النقابى عن العمــل السياسى وأعلنت شعار حياد النقابات الذى يؤدى فى الواقع الى اخضاع النقابات لنفوذ البورجوازية وسيطرتها .

فى نفس الوقت احتــدم الصراع ضــد الاتجاهات اليسارية المغامرة ، والتى عرفت بالاتجاهات فوق اليسارية ، لان مثل هذه الاتجاهات تؤدى فى الحقيقة الى عزل التنظيم النقابى عن جماهير العمال العريضة ، وتؤدى الى تجسيد العمل النقابى وكل عمــل جماهــيرى .

خامسا : وفى هذه الفترة ، وجدت الحركات العمالية والنقابية فى المستعمرات والبلدان التابعة ، وارتبطت نشأة الحركة النقابية فى هذه البلدان بالنضال الوطنى الذى كانت تشنه شعوب هــذه البلدان ضد السيطرة الاستعمارية . وهكذا منذ البداية كان تحالف الحركة العمالية مع الجماهير العريضة للفلاحين والمكونة لجيش ثورة التحرير الوطنى وعمودها الفقرى . وامتد هذا التحالف الى الطبقات البورجوازية الوطنيــة التى تصادمت مصالحهــا مــع المستعمرين الاجانب . وفى نفس الوقت كان الارتباط التاريخى بين العمال والفلاحين والمثقفين الديمقراطيين والتقدميين هذا الارتباط الذى غذى الحركة العمــالية فى هذه البلدان بقوى ثورية هــامة ومستنيرة .

ولكن تلاحظ فى هذه الفترة ان الاتجاه اليمينى فى الاشتراكية الدولية ــ الدولية الثانية ــ دولية الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية أهمل الحركة النقابية فى المستعمرات ورفض نضالها ، ضد السيطرة

الاستعمارية الاجنبية . هذا فى نفس الوقت الذى دعى فيه الاتجاه الثورى فى الاشتراكية الى اهميـة وضرورة وحتمية الوحـدة بين الحركة العمالية فى البلدان الراسمالية والمستعمرات ، واعتبر ذلك شرطا رئيسيا لتحقيق النصر على الراسمالية .

الحركة النقابية الدولية خـلال ثلاثون عاما :

كانت الحرب العالمية الاولى هى التعبير عن بداية الازمـة العامة للنظام الراسمالى وقد انتهت هذه الحرب الى التأكيد على أن النظام الراسمالى بدأ يدخل فى مرحلته الاخيرة .

فمع نهاية الحرب ، قامت أول ثورة اشتراكية فى العـالم — ثورة أكتوبر الاشتراكية — وحيث تمكنت الطبقة العاملة الروسية متحالفة مع جيش الفلاحين الكبير من تحويل الحرب الاستعمارية الى حرب لتصفية الراسمالية وبناء الاشتراكية . ولقد أثر هـذا الحدث التاريخى على مسار الحركة النقابية فى العالم ، فقد تحقق حلم الطبقة العاملة على سدس الكرة الارضية .

ومع نهاية الحرب ، هبت شـعوب المستعمرات فى ثورات هائلة على نظام السيطرة الاستعمارية وعلى أبشع أنواع القهـر والاضطهاد والاستغلال . وفى ظـل هذه الثورات الوطنية تقدمت الطبقة العـاملة الناشئة فى هذه البلدان لتأخذ مكانها فى الثـورة ولتنظيم صفوفها الطبقية فى نقابات واتحادات عمالية .

ومع نهاية الحرب ، اشتدت الازمة داخل النظام الراسمالى العالمى ، وازدادت حدة الاستغلال للطبقة العاملة ، وشهد العالم الراسمالى حركـات واضرابات كبيرة وعنيفـة . وزاد البطش الراسمالى بالحركات العمالية وفى نفس الوقت ازدادت القدرات النضالية والتنظيمية لنقابات العمـال .

ومع ازدياد النضـال الثورى للطبقة العاملة ضد النظـام

الراسمالى ، لجأ الراسماليون الى الهجوم وظهرت النظم الفاشستية ـ ايطاليا ١٩٢١ ـ كأجهزة قمع بالغة الوحشية والقسوة بحركة الجماهير الكادحة ولمنعها من التطور لتطيح بمجمل النظام الراسمالى .

وفى الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩٢٠ يمكننا أن نلاحظ تطورا هائلا فى القدرة التنظيمية لنقابات العمال ، ورغم عدم دقة الاحصاءات التى قدمها الكتاب العماليون والتى نلاحظ عليها كذلك أنها لم تضع فى اعتبارها التطورات النقابية فى العديد من المستعمرات واشباه المستعمرات ، فان عدد الاعضاء فى النقابات زاد من ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون فى ١٩١٣ الى ٤٥٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون فى ١٩٢٠ .

وفى هذه الفترة كانت اكبر المراكز النقابية القومية موجودة فى مجموعة من البلدان الراسمالية : المانيا وبها ٨٫٥ مليون نقابى . بريطانيا ٦٫٥ مليون نقابى . روسيا الشرقية ٥٫٢ مليون نقابى . الولايات المتحدة ٤٫٥ مليون نقابى . ايطاليا ٢٫٣ مليون نقابى . فرنسا ١٫٥ مليون نقابى . بولندا ١ مليون نقابى . النمسا ٨٠٠ الف نقابى . تشيكوسلوفاكيا ٧٠٠ الف نقابى واستراليا ٦٥٠ الف نقابى .

وفى هذه السنوات شهدت القارة الاسيوية نشأة ونمو حركة النقابات العمالية ، ففى اليابان تحول فى ١٩٢١ اتحاد الصداقة الذى كان قد تأسس فى ١٩١٢ الى تنظيم نقابى حقيقى باسم اتحاد العمال اليابانى وضم فى ١٩٢٣ حوالى ١٢٥ الف نقابى .

وشهدت الفلبين ، وهى مستعمرة أمريكية ـ تكوين أول اتحاد نقابى فى مايو ١٩١٩ ، اذ توحدت النقابات المتفرقة فى مركز واحد ضم ١٠٠٫٠٠٠ نقابى .

وفى الهند ، ومن خلال معارك اضرابية قاسية ، تأسس اتحاد نقابات عموم الهند فى ١٩٢٠ .

وفى الصين عقد اول مؤتمر لعمال كل الصين فى ١٩٢٢ ، وضم مندوبين يمثلون حوالى ٣٠٠ ألف عامل مشتركين فى ٢٠٠ نقابة .

وفى هذه الفترة شهدت مصر ، والتى كان قد بدا تكوين النقابات فيها منذ١٨٩٩ نموا متزايدا فى الحركة النقابية وفى النضالات العمالية ، واعيد تكوين النقابات التى كانت قد أوقف نشاطها خلال الحرب ، وتشكل اول اتحاد لنقابات العمال فى مصر فى النصف الاول من عام ١٩٢٠ .

كما شهدت المنطقة العربية فى ذلك الوقت ظهور اول تشكيل نقابى قائم على اساس عنصرى ، اذ اقامت الدوائر الصهيونية فى فلسطين اتحادا للعمال اليهود باسم الهستدروت ، وكان هذا التنظيم هو اول مؤسسة صهيونية جماهيرية تقام على أرض فلسطين (١٩١٩ — ١٩٢٠) ، وقد راسه بن جوريون — اول رئيس لدولة اسرائيل (١٩٤٨) .

تلك صورة عامة لوضع الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الاولى .. وفى نفس الوقت فان الحركة النقابية الدولية بعد الحرب شهدت وجود ثلاث مراكز نقابية دولية :

١ — اتحاد النقابات الدولى .
٢ — الاممية النقابية الحمراء .
٣ — الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية .

اتحاد النقابات الدولى (اممية امستردام) :

خلال الحرب العالمية الاولى ، اختفى اتحاد النقابات الدولى، فقد كان وجوده الصورى لايسمح له بأن يستمر كأداة من ادوات النضال النقابى الدولى . وقد كان قائده كارل ليجين،هذا الانتهازى

العريق قد راح يدافع عن الراسمالية الالمانية ، وعن عدالة الحرب التى خاضتها مع الدول الراسمالية الكبرى الاخرى من اجل استعادة تقسيم العالم .

وبهزيمة المانيا ، اعتبر كارل ليجين مهزوما ، وتخلى عن عجرفته السابقة ، وترك ميدان العمل النقابى الدولى للقيادات البريطانية والفرنسية ، والتى تولت قيادة وتوجيه الاتحاد الدولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وبقيادة النقابية البريطانية والفرنسية ، اعيد بناء الاتحاد الدولى للنقابات ، وعقد أول مؤتمر نقابى دولى فى اغسطس ١٩١٩ فى امستردام ، اشترك فى المؤتمر ٩١ مندوبا من اربعة عشر قطرا يمثلون ٠٠٠ر٧٤٠ر١٧ عضوا . والاقطار التى شاركت فى هذا المؤتمر هى : بريطانيا ، المانيا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، النمسا ، بلجيكا ، هولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، النرويج السويد ، اسبانيا ، لوكسمبرج .

وهكذا قام الاتحاد الدولى للنقابات ، وعرف بأممية امستردام، حيث اتخذ مكاتبه فى امستردام . وعلى عكس الاتحاد الصورى ، الذى كان يقوده كارل ليجين ، فان هذا الاتحاد قد اقر لائحة نظامية تحكم نشاطه ، واختار مكتبا قياديا ولجنة ادارية للمكتب . ويعقد المكتب اجتماعا شهريا ، كما يعقد اجتماعا قياديا موسعا كل ستة شهور ، واعطيت الرئاسة للنقابية البريطانية ، واختير نواب الرئيس من فرنسا وبلجيكا ، واعطيت السكرتارية لهولندا .

برنامج الاتحاد الدولى :

جاء برنامج الاتحاد الدولى للنقابات (اممية امستردام) امتدادا لبرامج وشعارات القيادات النقابية السابقة والمنتهية للدولية الاشتراكية الديمقراطية ، هذه البرامج والشعارات التى كانت التعبير عن تعاون هذه القيادات مع رأسمالية بلدانهم ،

وموالاتهم لدعاة الحرب الاستعمارية وهكذا فعندما طرح للنقاش فى مؤتمر امستردام صياغة برنامج للاتحاد ، فان القيادات المرتبطة بالاشتراكية الديمقراطية والتى دافعت عن الراسمالية خلال الحرب كان موقفها هو نفس موقف قيادات الدول الراسمالية الكبرى عندما اجتمعت بعد الحرب لصياغة برنامج لانقاذ النظام الراسمالى الذى بدأ الدخول فى مرحلة أزمته وتمكين هذا النظام من الوقوف على اقدامه ، وكذلك مواجهة هذا الوليد الجديد — الدولة الاشتراكية الاولى — وحماية الراسمالية منه .

وهكذا فان هذه القيادات على سبيل المثال اتخذت نفس موقف « الحلفاء » حول قضية شروط السلام والتى صاغها مؤتمر فرساى لصالح الدول الاستعمارية المنتصرة ، وكذلك نفس الموقف فى قضية نزع السلاح .

ورغم تزايد ضغط القواعد العمالية ، فان اممية امستردام النقابية ، صاغت برامجها وفق الفلسفة الاصلاحية والقائمة على أساس التعاون والانسجام بين العمل وراس المال فكان الترويج من قبل قيادات هذا الاتحاد لشعارات « الراسمالية المنظمة » أو « الموجهة » و « راسمالية ما بعد الاستعمار » و « العمل الطبقى المشترك » .

وكما أن هذا الاتحاد تجاهل بشكل مطلق ، شانه شان الدولية الاشتراكية الديمقراطية — الدولية الثانية — نضال شعوب المستعمرات والبلدان التابعة ، والنشأة الحديثة لحركة الطبقة العاملة فى هذه البلدان ، تلك لنشأة التى ارتبطت أوثق ارتباط بثورات التحرر الوطنى الصاعدة والتى أعطتها مشاركة الطبقة العاملة فيها زخما ثوريا . لذلك نجد ان هذه الدولية النقابية اقتصر جل نشاطها وارتباطها على بلدان القارة الاوربية بشكل اساسى ، ونظرت الى الحركة النقابية فى بلدان ثورات التحرر الوطنى على اساس انها حركات قاصرة وبعيدة عن النقابية لمشاركتها فى النضال التحررى الذى يستهدف التخلص من

استعمار راسمالية الغرب ، التى كانوا يرونها « راسمالية » عصرية تخطت عصر الاستعمار .

وهنا يجدر بنا ان نسجل ملاحظة على جانب كبير من الاهمية وهو ان الاتحاد الدولى للنقابات منذ اعادة بنائه بعد الحرب العالمية الاولى ، كان متعاطفا مع الحركة الصهيونية والتى كان لها نفوذ قوى فى عدد كبير من احزاب الاشتراكية الديمقراطية . وكان للهستدروت منذ تأسيسه فى ١٩١٩ — ١٩٢٠ علاقات بهذا الاتحاد .

وفى نفس الوقت فان هذه الدولية النقابية قد عبرت عن عمق تعاطفها مع النظام الراسمالى فى موقفها المتخاذل من اول ثورة اشتراكية ثورة اكتوبر الاشتراكية .

وتبنت اممية امستردام تحت ضغط القواعد العمالية واتساع نضالها بعض الشعارات المتعلقة بالمطالب اليومية مثل مطلب ثمانى ساعات عمل .

ان اممية امستردام النقابية لم تكن الا امتداد لتيار الاشتراكية الديمقراطية الانتهازى والذى ارتبط بكل سياساته وشعاراته بالنظام الاستعمارى .

الاتحاد الدولى للنقابات ، واتحاد العمل الامريكى :

لم تكن مشاركة اتحاد العمل الامريكى بقيادة صموئيل جومبرز فى مؤتمر « اممية امستردام » مشاركة كاملة ، فان النقابية الامريكية كانت قد اعلنت عن تطابق سياستها مع سياسة حكومة الولايات المتحدة الامريكية فى مقاطعة كل ما هو دولى ، وعبرت عن كراهيتها لكل ما هو اشتراكى ، خاصة بعد انتصار الثورة الاشتراكية وتصاعد موجات ثورات التحرر الوطنى ، حتى ولو كان اشتراكيا زائفا .

وفى مؤتمر لندن الثانى عارض جومبرز برنامج امية امستردام الذى قدم الى المؤتمر باعتباره من وجهة نظره برنامجا يساريا .

وقد اعلنت النقابية الامريكية منذ عام ١٩٢٠ القطيعة مع اتحاد النقابات الدولى باعتباره من وجهة النظر الامريكية منظمة ثورية ، وحدد اتحاد العمل الامريكى انه يوافق على وجود دولى من خلال منظمة تكون مؤيدة ومدعومة من قبل الحكومات وارباب العمل .

وفى ١٩٣٦ غير اتحاد العمل الامريكى موقفه وعاد الى الاشتراك فى الاتحاد الدولى . وقد كان الهدف من هذه المشاركة هو منع ارتباط هذا الاتحاد بالاممية النقابية الحمراء فى جبهة لمواجهة الفاشية .

الاممية النقابية الحمراء (البروفنترن) :

فى نفس الوقت الذى استعاد فيه الاشتراكيون الديمقراطيون بناء دوليتهم النقابية ـ الاتحاد الدولى للنقابات ـ والتى قامت على الاسس السابقة التى اوجزناها ، فان الاتحاد الآخر فى حركة الطبقة العالمية وجه نشاطا متزايدا من اجل انشاء دولية نقابية اخرى تضم الاتجاهات الثورية والمتعارضة مع الاتجاهات الاصلاحية . وكان هذا النشاط هو امتداد للدولية الثالثة « الكومنترن » والتى كانت تتشكل من الاحزاب الشيوعية فى مواجهة الدولية الثانية المكونة من احزاب الاشتراكية الديمقراطية .

وكان اول نشاط لتاسيس هذه الاممية هو تاسيس المجلس الاممى لاتحادات المهنيين الصناعيين فى اغسطس ١٩٢٠ فى موسكو . وقد اعلن بيان تاسيس هذا المجلس انه يمثل ٩ ملايين عامل منظم فى نقابات ، واعلن هذا البيان ان هذا المجلس هو منظمة اعلامية تقوم بالنضال ضد التعاون الطبقى ولاقرار برنامج للصراع الطبقى والسعى لانشاء منظمة نقابية عالمية جديدة .

وفى اغسطس ١٩٢١ عقد مؤتمر فى موسكو حضره ٢٠٠ مندوب من جميع انحاء العالم لاعادة المجلس الامى لاتحادات المهنيين الصناعيين بهدف اعلان تكوين امية نقابية جديدة . وقد اشترك فى هذا المؤتمر مندوبون يمثلون النقابات الفتية فى المستعمرات والبلدان التابعة ، نقابيون من الهند ومصر وفلسطين وغيرها .

وتعتبر هذه المشاركة هى اول مشاركة من قبل النقابات فى المستعمرات والبلدان التابعة فى نشاط نقابى دولى .

وهكذا شكل هذا المؤتمر الامية النقابية الحمراء والتى انتخبت مجلسا تنفيذيا عاما من سبعة أعضاء منتخبين . وبلغت عضوية هذه الامية الجديدة وفق احصاءات لا تتسم بالدقة ١٧ مليون عضو .

واثر هذا التنظيم الجديد برنامجا ذكرت اهدافه الرئيسية فى النظام الاساسى ، والتى تركزت حول : تنظيم الجماهير الواسعة للعمال فى كل العالم لرصد الراسمالية وتحرير قوة العمل من الاستغلال واقامة النظام الاشتراكى والنضال ضد السياسات الداعية للتآخى الطبقى والتفاهم مع البورجوازية ولاسام الاجتماعى والدعاوى الوهمية عن الانتقال الى الاشتراكية بالطرق السلمية ، واعتبار الاتحاد الدولى — امية امستردام — ركيزة دولية البورجوازية .

كما أن المؤتمر أعطى اهتماما خاصا لدعم النقابات فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، وقرر مساندة كافة حركات التحرر الوطنى . كما أن المؤتمر دعى الى تكوين النقابات الصناعية وتنظيم النساء والزنوج والشبية وجماهير العمال غير المتعلمة ، ورفع شعار « لكل صناعة نقابة واحدة » .

وكما حدث صراع داخل امية امستردام بين أقصى اليمين النقابى — النقابية الامريكية — فى الحركة النقابية الدولية ، وبين اليمين النقابى للاشتراكية الديمقراطية ، فان صراعا حدث داخل

الامية الحمراء بين الاتجاهات اليسارية المختلفة عبر عن خلافات فكرية حادة نتج عنها الصدام بين الاغلبية وبين الاقلية « السندكالية الفوضوية » .

ودار الصراع حول مجموعة من القضايا من بينها كانت قضيتان رئيســتان :

الاولى : هى القضية التى عرفت باسم قضية « الازدواجية » فى الحركة النقابية . ومدار الخلاف أن السندكاليين كانوا يرون أن النقابات القديمة المهنية أصبحت « رجعية » ومحافظة وان الواجب هو تركها « لتموت » وانشاء نقابـات جديدة ثوريـة على أساس النقابات الصناعية . ومثل هذه الدعوة سبق وان وجدت قبولا فى الولايات المتحدة ـــ منظمة عمال الصناعة العالمية المتحدة ـــ وكذلك فى الاوساط النقابية فى اسبانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها . وهذا التصور يؤدى فى الواقع الى احداث الانقسام فى الحركة النقابية ، الامر الذى يضعف فعالية نضاليتها ضد الرأسمالية .

وفى مواجهة هذا التصور طرحت الاغلبية وجهة نظرها على اساس أنه على العمـال المناضلين الذين يريدون وحدة الحـركة النقابية أن يظلوا فى النقابات القديمـة وان يعملوا على كسـبها وبالاسلوب الديمقراطى ، أن القضية الرئيسية هى قضية كسـب النقابات وليست قضية احداث الانقسام فيها ، ولذلك دعت الامية النقابية الحمراء الى ضرورة تكوين جبهة واسعة بين الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين وبقية العناصر المناضلة داخل النقابات.

القضية الثانية : حـول علاقة الامميـة النقابيـة الحمـراء بالكومنترن ـــ الدولية الثالثة ـــ لمـا كان السندكاليون يرفضون أى علاقة بين النقابات وبين الحزب اسياسى ، فانهم رفضوا أى علاقة تنشأ بين الامية النقابية والامية الحزبية : ان السندكالية الفوضوية ترى أنه لا ضرورة لوجود حزب سياسى يقود التغيير فى المجتمـع الرأسمالى ، وان النقابات الثـورية وباستخدام أسلوب الاحزاب العام هى اداة التغيير ، رفضت الاغلبية وجهة النظر تلك .

ولكن فى نفس الوقت ثار صراع آخر حول استقلالية الاممية النقابية عن الكومنترن ، وان تبعية الاممية النقابية لكومنترن ستؤدى الى اضعاف وتقلص رقعة نفوذها . وعلى هذا الاساس قبلت الاممية الحمراء اقتراحا فرنسيا قدم فى المؤتمر الثانى فى ١٩٢٢ على أساس الغاء التمثيل المتبادل بين الدولتين ، والعمل بينهما على أساس قاعدة « الكفاح المشترك » وليس على أساس العمل التنظيمى المشترك .

٣ — الاتحاد الدولى النقابات المسيحية :

وفى الفترة من ١٥ — ١٩ سبتمبر ١٩٢٠ انعقد فى لاهاى المؤتمر الاول للنقابات المسيحية ، واشتركت فى هذا المؤتمر نقابات مسيحية من المانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وايطاليا واسبانيا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وفرنسا . وقدرت عضوية هذا الاتحاد فى ذلك الوقت بحوالى ٣٫٣٦٧٫٤٠٠ وهى احصائية مبالغ فيها اذ أنه عشية الحرب العالمية الاولى لم يتجاوز عدد الاعضاء المشتركين فى كل النقابات المسيحية ٥٤٢ الف ، وفق تقدير السكرتارية العالمية المسيحية (زيوريخ) .

وقد رفض هذا الاتحاد الدولى اى نظرية تقسم المجتمع الى طبقة رأسماليين وطبقة عمال ، واعلن أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تعاون جميع ابناء الشعب الواحد ، وان العلاقات بين الافراد والطبقات أو الشعوب يجب أن تحكمها المفاهيم المسيحية عن العدالة والامان .

هذا هو وضع الحركة النقابية الدولية بعد الحرب العالمية الاولى ، والذى تميز بانقسامها الى ثلاثة مراكز دولية ، الامر الذى اضعف بشكل كبير من فعالية نضالها .

وفى الجزء التالى من المحاضرة نناقش مواجهة الحركة النقابية الدولية للمشاكل الدولية فى عالم النضال العمالى بين الحربين .

١ ـ تنامى النضالات النقابية والسياسية :

فى الفترة بين الحربين ازداد النضال النقــابى والسياسى فى العالم كله . وشمل هذا النضال قطاعات واسعة وعريضة من العمال والطبقات الكادحة الاخرى بصفة خاصة جماهير الفلاحين الفقــيرة والفئات البورجوازية الصغيرة التى طحنتها الازمــة الرأسمالية ، وازدياد وعى الطبقة العاملة بذاتها وتعمق هذا الوعى بحيث أصبح يستهدف نضالها لا مجرد اجراء اصلاحات عاجــلة متعلقة بتحسين مستوى المعيشة وتلطيف جو الاستغلال الرأسمالى . ولكن توجيه النضال لازالة الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية .

ولقد كان قيام أول دولة اشتراكية واستمرارها وسط ظروف صعبة وقاسية حافزا لنضال الطبقة العاملة عالميــا ضد النظــام الرأسمالى والذى أصبح نظاما من الممكن قهره .

ولقد تميزت هذه الفترة بمعــارك سياسية ونقابية عــديدة وذات أثر على نضال الطبقة العاملة ككل وحركتها النقابية الدولية . فالثورة الصينية والتى كان تطورها السريع مذهلا كانت تمثل أكبر ضربة توجه لمجمل النظام الرأسمالى العــالمى . وكذلك الثــورات العديدة التى شهدتها المانيــا والنمسا والمجــر واضراب المجلس الثورى لعمال التعدين الايطاليين (١٩٢٠) والحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ ، الاضراب العــام الكبير فى بريطانيا (١٩٢٦) ، اضراب الجلوس الفرنسى والمرتبط بحركة الجبهة الشعبية المعــادية للفاشــية (١٩٣٦) ، الحركــة الاضرابية الواسعة لمنظمة عمــال الصناعة العالمية فى الولايات المتحدة الامريكية (١٩٣٥) .

٢ ـ تصاعد حركة الثورة ضد السيطرة الاستعمارية :

وفى هذه الفترة ازداد نضال شعوب المستعمرات والبــلدان

التابعة ضد السيطرة الاستعمارية على بلدان القارات الثلاث : افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد دخلت الطبقة العاملة فى هذه البلدان حومة هذا الصراع . ومن خلال مشاركتها فى هذا الصراع نمت وتطورت منظماتها النقابية . ولقد تحقق هذا النمو ليس فقط من خلال المشاركة فى المعارك الوطنية الهائلة التى خاضتها شعوب هذه المستعمرات ولكن من خلال المعارك الطبقية الهائلة التى خاضتها فى نفس الوقت ضد رأس المال العالمى واحتكاراته العملاقة.

ومن المهم أن نشير هنا الى الارتباط الوثيق بين النضال الوطنى والقومى والنضال الطبقى للطبقة العاملة وأن هذا النضال الطبقى قد استمد قوة من الثورات الوطنية والقومية وفى نفس الوقت أمد هذه الثورات بقوة المشاركة الجماهيرية لجماهير الشغيلة .

وقد سجلت هذه الفترة العديد من الامثلة التى تؤكد هذا الاستنتاج الثورة الصينية واضرابات العمال الكبرى فى هونج كونج وشنغهاى ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ ، الثورة المصرية ١٩١٩ والاشتراك العمالى الواسع وبناء اتحاد نقابات العمال (١٩٢١) ، ثورة العشرين فى العراق وتأثيرها بعد ذلك على نشأة الحركة النقابية العراقية التى بدأت فى الظهور من ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ ، الحركة النقابية الافريقية والتى جاءت نشأتها من خلال المعارك الطبقية الكبيرة ضد الاحتكارات الرأسمالية العملاقة ، اضرابات جنوب افريقيا فى العشرينات ، اضرابات الحزام النحاسى فى ١٩٢٧ .

وفى امريكا اللاتينية نمت الحركة النقابية واشتد ساعدها فى النضال ضد الاستعمار الاوربى وضد الاستعمار الامريكى . وقد تمكنت الحركة النقابية فى امريكا اللاتينية أن تؤسس أول اتحاد نقابى قارى لعمال القارة كلها فى ١٩٣٨ وهو اتحاد بلغت عضويته خلال الاربعينات أربعة ملايين عضو .

لقد كان موقف اممية امستردام ــ اتحاد النقابات الدولى ــ من تنظيم العمال فى المستعمرات وأشباه المستعمرات موقفا سلبيا

بل أن القيادات الانتهازية لهـذه المنظمة كانت تجـد فى استمرار الاوضاع فى المستعمرات استمرارا لاوضاعها ولما تحصل عليه من امتيازات (الارستقراطية العمالية) .

وفى نفس الوقت فان الاممية الحمراء اهتمت بالنشاط النقابى فى المستعمرات وكان لها نشاط توحيدى للنقابات فى آسيا وأمريكا اللاتينية (السكرتارية النقابية لكل المحيط الهادى (١٩٢٩) والتى أشترك فى تأسيسها ممثلوا النقابات فى الصين والهنـد واليابـان والفلبين واندونيسيا وكوريا واستراليا والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، والوحدة النقـابية فى أمريكا اللاتينية ١٩٢٩ (كان اتحاد العمال الامريكى قد أسس منذ ١٩١٨ اتحـاد نقابات عموم أمريكا ، وكان الاب الروحى لهذا الاتحاد ماثيـو وول، ومعروف باتجاهاته الراسمالية الحادة فى الحركة العمالية . كمـا أن صموئيل جومبرز وبعده جرين كانا يختاران رؤساء هذا الاتحاد. وقد عقد هذا الاتحاد خمس مؤتمرات وظل بعدها منظمة على الورق وذلك لارتباط قادته بالدوائر الاستعمارية العليا فى الولايات المتحدة الامريكية حينئذ) .

٣ ــ النمو التنظيمى للحركة النقابية الدولية :

خلال هذه الفترة حققت الحركة النقابية الدولية بكل فصائلها تقدما كبيرا من ناحية العضوية النقابية ، فبينما كان عدد أعضـاء النقابات بعد الحـرب مباشرة أربعين مليونا . ففى ١٩٣٩ قـدر عدد العمال الاعضاء فى نقابات العالم بـ ٦٠ مليونا كانت موزعـة كالآتى :

- ــ اتحاد النقابات الدولى (امستردام) ٢٠ مليون
- ــ الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية (لاهاى) ٣ مليون
- ــ اتحـاد النقابات السوفيتية ٢٥ مليـون
- ــ نقـابات مستقلة ١٢ مليـون

ويلاحظ هنا ان الاممية الحمراء لم تكن موجودة فى ١٩٣٩ ، فقد حلت نفسها من اجل امكانية انجاز وحدة نقابية دولية .

ان هذا النمو فى العضوية بالنسبة للحركة النقابية على النطاق العالمى قد تأثر كثيرا خلال هذه الفترة بالازمة الاقتصادية العالمية ، ازمة الثلاثينات ، وبقيام النظم الفاشية والنازية والتى بطشت بالحركة النقابية للطبقة العاملة فى ايطاليا والمانيا واليابان والنمسا، وفى البلدان التى وقعت تحت نفوذ هذه الدول الفاشية .

٤ ـ النضال من اجل الوحدة الدولية :

ان الانقسام داخل نقابات العمال يكون دائما فى خدمة البورجوازية وهكذا فان الانقسام داخل الحركة النقابية الدولية ليس الا عملا هو الآخر يكون فى خدمة النظام الراسمالى العالمى والامبريالى .

وعلى هذا الاساس فان العناصر النقابية المخلصة لقضية تحرير الانسان وتحرير الاوطان ، ناضلت من اجل تحقيق الوحدة النقابية الدولية . وقد اشتد نضال هذه العناصر من اجل الوحدة لمواجهة التراجعات الانتهازية من قبل القيادات البيروقراطية والارستقراطية العمالية امام الزحف الفاشى والنازى .

وجهت الاممية النقابية الحمراء نداء من اجل الوحدة ـ ابريل ١٩٢٢ ـ وخشت القيادات اليمينية ان تحقق الوحدة سيضر بمراكزها القيادية التى تحصنت فيها بمعونة الدول الراسمالية ودعمها .

واستمر النضال بين شد وجذب ، وفى اجتماع المجلس العام طرحت الوفود البريطانية مشروعا يقضى بعقد اجتماع مع النقابات السوفيتية بهدف تحقيق الاتحاد ودون شروط مسبقة. رفض الاقتراح بأغلبية ١٣ صوتا ضد ٦ اصوات ، الامر الذى ادى بالقيادات البريطانية الى عقد اجتماع مع السوفييت انتهى بتكوين لجنة

بريطانية روسية هدفها السعى لتحقيق الوحـدة النقابية الدولية وبضغوط من قبل قيادة الاتحاد الدولى للنقابـات ومن قبل جومبرز واتحاد العمل الامريكى سريعا ما ركنت هذه اللجنة على الرف بسبب موقف القيادات البريطانية التى خضعت لضغوط الممارسة عليهـا وخاصة بعد رفض اضراب بريطانيا الكبير (١٩٢٦) .

وازاء تزايد خطر الفاشية ، فان الاممية النقابية الحمـراء قد حلت نفسها فى ١٩٣٧ آملة فى أن تتحقق الوحدة النقابية الدولية داخل الاتحاد الدولى للنقابات ــ امستردام ــ ولكن القيادات رفضت نداء الوحدة ، وقد تصدت القيادة الامريكية بعنف لاى نضـال توحيدى لنقابات العـالم .

وظل المجتمع العمالى منقسما الى أن قامت الحرب . . وبـدأ نضـال من اجل الوحدة العالمية فى مواجهة الفاشية .

وكانت لقاءات عديدة واعمال مشتركة الى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فكان التحضير لبناء وحدة نقابية عالمية .

الحركة النقابيـة الدولية

بعد الحرب العالمية الثانيـة

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بهزيمة الفاشية ، ومع نهايتها تقلص النظـام الرأسمالى ، وازدادت رقعـة الاشتراكية واتسعت حركات التحرر الوطنى ، وازدادت قدرتها على مواجهة الامبريالية وحصلت العديد من المستعمرات واشباه المستعمرات على استقلالها . كمـا أن الامبراطوريات الاستعمارية القديمة تراجعت وتلقت العديد من الضربات ، بينما تقدمت الامبريالية الامريكية لتصبح راس الرمـح بالنسبة للامبريالية العالمية ، واحكمت بقبضتها على مسار تطور النظام الرأسمالى العالمى .

وتطور النضال من أجل تحقيق الوحدة النقابية العالمية ، وبدت صورة المنظمات الاتحادية النقابية العالمية على النحو التالى :

١ ــ الاتحاد العالمى للنقابات .
٢ ــ الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .
٣ ــ الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية (الاتحاد العالمى للعمل) .

اولا ــ الاتحاد العالمى للنقابات :

فى أكتوبر ١٩٤٥ أعلن فى باريس عن ميلاد الاتحاد العالمى للنقابات حيث انعقد مؤتمره التأسيسى الاول .

واشترك فى هذا المؤتمر التأسيسى مندوبون من ٥٦ بلدا يمثلون ٦٦ مليون عامل منظم كسب منهم عضوية الاتحاد العالمى للنقابات منظمات تضم ٦٤ مليون عامل .

وباستثناء الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية والسكرتاريات المهنية الدولية التى كانت تابعة من قبل للاتحاد الدولى للنقابات ، واتحاد العمل الامريكى ، فان الاتحاد العالمى للنقابات ضم فى هذه الفترة غالبية العمال المنظمين فى العالم لاول مرة فى اتحاد عالمى واحد .

وكان من بين الاتحادات الكبيرة العضوة فيه اتحاد العمال السوفيتى بعضوية ٢٠ مليون حينئذ ، ومؤتمر النقابات البريطانى (حوالى ٨ مليون) ومؤتمر المنظمات الصناعية بالولايات المتحدة (حوالى سبعة ملايين) والاتحاد العام للعمال فى فرنسا (حوالى سبعة ملايين) والاتحاد العام للعمال فى ايطاليا (حوالى سبعة ملايين) .

كما اشترك فى تأسيس الاتحاد اتحادات ومنظمات نقابية من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ولقد كانت مشاركة الحركة النقابية

من القارات الثلاث فى تأسيس هذا الاتحاد العالمى لها أهميتها ، اذ ابرزت هذه المشاركة شخصية الحركة النقابية فى هذه القارات الثلاث كقوة يوضع حسابها بشكل رئيسى فى عملية الكفاح ضد النظام الراسمالى العالمى .

وهكذا قام الاتحاد العالمى للنقابات مركزا موحدا للحركة النقابية العالمية ، واعلن ان اهدافه تركز على النضال :

- ضد الفاشية والحرب .
- ضد القهر والاستغلال الاستعمارى .
- النضال من أجل السلام والديمقراطية .
- النضال من اجل توحيد العمال فى نضالهم من اجل حياة افضل ومستوى معيشة أعلى .
- النضال من اجل الحرية النقابية وحق العمال فى التنظيم .

واعلن الاتحاد العالمى للنقابات منذ وجوده ان محور تحقيق كل هذه الاهداف هو وحدة كل القوى العاملة فى مجال الحركة النقابية، بغض النظر عن عقائدها وانتماءاتها السياسية والعقائدية ودون ما نظر الى الجنس أو اللون أو الدين . ان للوحدة فى العمل والنضال وفى التنظيم هى الصخرة التى تتحطم عليها كل محاولات وجهود الاستعماريين والراسماليين والرجعيين .

واشترك الاتحاد العالمى للنقابات كعضو استشارى فى نشاط هيئة الامم المتحدة ومنظماتها رغم المعارضة الشديدة من قبل الدول الراسمالية الكبرى :

١ - فللاتحاد العالمى ان يستشار بواسطة اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الامم المتحدة .

٢ ـ له الحق في ان يطلب ادراج مسائل وقضايا على جدول اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقصد المساهمة في حل المشاكل المطروحة .

ومنذ البداية عارض اتحاد العمل الامريكي قيام الاتحاد العالمي للنقابات واعتبره شكلا جديدا للكومنترن ، وعمل منذ البداية على تكتيل قوى نقابية لمواجهة هذه الوحدة العالمية الجديدة والتي لم تحظى برضاء حكومة الولايات المتحدة . كما شجع اتحاد العمل الامريكي المراكز المرتبطة به في المانيا وايطاليا واليابان على معارضة النشاط المناصر للاتحاد العالمي للنقابات . وشجع اتحاد العمل الامريكي النقابات الامريكية على المشاركة في السكرتاريات المهنية القديمة لتعزز من استمرار معارضة هذه السكرتاريات للانضمام الى الاتحاد العالمي للنقابات ، والابقاء على هذه السكرتاريات لتمكن اتحاد العمل الامريكي فيما بعد من تأسيسه دولية نقابية جديدة في مواجهة الاتحاد العالمي للنقابات .

وهكذا فانه حتى عام ١٩٤٨ كان يوجد في الحركة النقابية الدولية الاتجاهات التالية :

١ ـ الاتحاد العالمي للنقابات وهو يضم الى جانب اليسار النقابي والنقابية المناضلة ضد الاستعمار في القارات الثلاث ، اليمين النقابي الاوربي وعلى راسه مؤتمر النقابات البريطاني ومؤتمر المنظمات الصناعية الامريكي .

٢ ـ اتحاد العمل الامريكي ، ويبسط نفوذه على عدد من الحركات النقابية في اوربا وكذا وامريكا اللاتينية والسكرتاريات المهنية الدولية القديمة .

٣ ـ الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

انقسام الاتحاد العالمى للنقابات :

أخذت التناقضات داخل النظام الامبريالى تفتت قواه ولكن لتصبح الامبريالية الامريكية التى خرجت من الحرب اقوى من مجموع الدول الراسمالية مجتمعة .

وازدادت نضالات الطبقة العاملة ضد الاحتكارات الراسمالية، وتعمقت حدة الصراع الطبقى وقوى نضال شعوب المستعمرات والبلدان التابعة فى اتجاه انسلاخها عن النظام الاستعمارى وفى نفس الوقت ازدادت قوة المعسكر الاشتراكى وأصبح نظاما عالميا فى مواجهة النظام الراسمالى .

وهنا فى مواجهة هذا الصعود الثورى رسمت الدوائر الامبريالية الامريكية خططها للسيطرة على العالم الراسمالى بذراع وبذراع اخرى السيطرة على مستعمرات هذه البلدان ومناطق نفوذها .

وكان مشروع مارشال فى مقدمة المخططات الامريكية للسيطرة على أوربا باسم مساعدتها ، وكان مشروع النقطة الرابعة للنفوذ الى المستعمرات والبلدان المتخلفة .

وحول مشروع مارشال ثار الخلاف داخل الاتحاد العالمى للنقابات ورفضت الاغلبية مشروع مارشال باعتبار أنه :

١ — مشروع يهدد استقلال أوربا ويعبر عن التسلل الامريكى.

٢ — أنه مشروع من مشروعات الحرب التى تهدف جعل أوربا قاعدة العدوان على الاتحاد السوفيتى .

٣ — أنه يقدم معونة لقاء شروط سيتكلف اوربا الكثير ،بالاضافة الى إنه يحاول تحويل دول تابعة للاستعمار الامريكى .

وقاد اتحاد العمل الامريكى ومعه الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية الحملة دفاعا عن مشروع مارشال ، واعتبروا أن المشروع ضرورى لاوربا لانها أعجز من أن تعيد تعمير نفسها وحدها .

وانتهى الخلاف الى حدوث الانشقاق فى الاتحاد العالمى للنقابات ، والى تكوين المنشقين للاتحاد الدولى للنقابات الحرة .

وتركزت نشاطات الاتحاد العالمى للنقابات حول دعم عمال البلدان الراسمالية والمستعمرة ، وتضامنهم من اجل تصفية النظام الاستعمارى ، وان النضالات اليومية والمطلبية للطبقة العاملة تتحول اكثر الى نضالات من اجل الاستقلال الوطنى والسلام ، وان نضال الطبقة العاملة ضد الاستقلال هو نضال ضد سياسة الاحتكارات العملاقة الكبرى التى يقودها امبرياليو الولايات المتحدة .

واقر الاتحاد العالمى عبر كل مؤتمراته مباديء واسس للنضال من اجل الوحدة النقابية العالمية ، باعتبار ان الوحدة هى الشرط الضرورى لتحقيق انتصارات حاسمة على راس المال وعلى الاستعمار .

ونمى الاتحاد العالمى وتقوت قدرته التنظيمية من خلال تعبيره عن الاهداف الحقيقية للطبقة العاملة . ويعبر الجدول التالى عن نمو عضوية الاتحاد العالمى للنقابات :

المؤتمر	العام	العضوية بالمليون
المؤتمر التأسيسى الاول	١٩٤٥	٦٢
المؤتمر الثانى	١٩٤٩	—
المؤتمر الثالث	١٩٥٣	٧٩
المؤتمر الرابع	١٩٥٧	٩٦
المؤتمر الخامس	١٩٦١	١٢٠
المؤتمر السادس	١٩٦٥	١٣٧ر٥
المؤتمر السابع	١٩٦٩	١٤٠
المؤتمر الثامن	١٩٧٣	١٥٠
المؤتمر التاسع	١٩٧٨	١٧٠

وهكذا نجد أن الاتحاد العالمى للنقابات يضم فى عضويته أغلب عمال العالم المنظمين فى نقابات . كما أن التنظيمات النقابية التى لا تنتمى الى الاتحاد العالمى للنقابات تشترك فى مؤتمراته العالمية اشتراكا كامل العضوية . كما أن الاتحاد العالمى للنقابات يتبعه ١١ اتحادا مهنيا نقابيا عاما . وهى اتحادات تضم الى جانب النقابات الاعضاء فى الاتحاد العالمى للنقابات ، النقابات غير العضوة فيه .

ثانيا ـ الاتحاد الدولى للنقابات الحرة :

تأسس هذا الاتحاد اثر الانقسام الذى أشرنا اليه ، فى عام ١٩٤٩ ديسمبر حيث انعقد مؤتمره التأسيسى الاول فى بروكسل . وجاء تشكيله من تلك المنظمات التى خرجت من الاتحاد العالمى للنقابات أو المنظمات التى رفضت المشاركة فيه . ومثل المؤتمر الاول ٥٠ مليونا من النقابيين المنتسبين ، ورغم أن الذى وحد كل هذه القوى فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد الدولى للنقابات الحرة هى اشتراكها جميعا فى العداء للاتحاد العالمى للنقابات ، واتفاقها على محاربة ما يسمى بالخطر الشيوعى ، رغم ذلك فان هذا الاتحاد يعانى منذ نشأته خلافات داخلية حادة ، فبينما كان البعض يرى أن تأمين الحرية النقابية لا يمكن أن يتحقق الا فى ظل المشروع الرأسمالى الحر ، فان البعض الآخر وخاصة غالبية القطاع البريطانى ، كانوا يرون أن الاصلاح مستحيل ما دام الربح الخاص هو الذى يحرك الاقتصاد ، وفى نفس الوقت كان هناك خلافات مع النقابيين القادمين من المستعمرات والذين يحملون طموحات معادية فى كثير من الاحيان للاستعمار الاوربى .

وجاء هدف الاتحاد الذى أعلنه فى مؤتمره الاول ، خاليا من اى اشارة للنظام الرأسمالى أو للاستعمار . وقد نص على :

« أن الاتحاد العام باحترامه مبادىء الديمقراطية ، يعلن عن نفسه نصيرا للحرية الانسانية ، ويشجب كل أشكال الشمولية

والاعتداء ، ويعلن أنه يتضامن مع كل الشغيلة الذين حرمتهم أنظمتهم الظالمة من حقوقهم كعمال ، وككائنات حية ويتعهد بأنه سيقدم لهم العون والمساندة » .

وهكذا وجه الاتحاد الدولى للنقابات الحرة نشاطه نحو :

١ ـ محاربة الشيوعية .

٢ ـ مساندة الحركات النقابية الحرة فى المستعمرات والتى تتعهد بالدفاع عن مبادىء النقابية الحرة ، وأن تعمل على قيام نظام ديمقراطى وأن تحارب الشمولية .

٣ ـ تكوين تكتلات اقليمية تابعة له فى أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

٤ ـ مساعدة النشاط لتوحيد واندماج الدول والمشروعات الاوربية مع العمل على وجود تمثيل نقابى فى المؤسسات الاوربية، وعلى سبيل المثال فان أول رئيس لهذا الاتحاد كان عضوا معينا فى مجمع الفحم والفولاذ .

وفى عام ١٩٦٦ اصبح عدد المنظمات المشتركة فى الاتحاد ١١٨ منظمة من ٩٤ بلدا بعضوية لم تزد عن ٦٦ مليون .

وينضم الى الاتحاد السبعة عشر سكرتارية المهنية الدولية التى رفضت من قبل الانضمام للاتحاد العالمى للنقابات كما أشرنا .

ويركز الاتحاد فى نشاطه خارج القارة الاوربية على انشاء المعاهد النقابية التى تنشر مبادىء النقابية الحرة والتى هى امتداد لفلسفة أمية مستردام من التعاون والاخاء الطبقى . وفى هذا المجال أنشأ ثلاثة معاهد فى الهند وأوغندا والمكسيك . كما أنه ساهم فى تأسيس المعهد الافرو ـ الاسيوى فى اسرائيل ، والذى يقوم

بتدريب وتكوين كوادر من امريقيا والذى يستخدمه المستدروت الصهيونى كأداة للنفوذ فى بلدان القارتين .

ـ الاتحاد الامريكى والاتحاد الدولى للنقابات الحرة :

خلال عشرين عاما منذ تأسيس الاتحاد الدولى للنقابات الحرة كانت النقابية الامريكية صاحبة الكلمة الاولى فى الاتحاد ، وتمكنت أن تجعل مكاتب الاتحاد مجالا هاما لنشاط المخابرات المركزية الامريكية .

ولكن مع نمو وازدياد :

١ ـ النضال النقابى العالمى من أجل الوحدة ، فان عددا من الاتحادات وبضغط من قواعدها انشأت علاقات مع الاتحادات المنتمية للاتحاد العالمى للنقابات ومع النقابات السوفيتية وبصفة خاصة اتحاد المانيا الغربية والاتحاد الايطالى للعمل والاتحاد العام للعمال البلجيكيين .

٢ ـ مع اتساع حدة الصراع الطبقى للعمال فى البلدان الرأسمالية فى مواجهة الشركات متعددة الجنسية وفى مواجهة آثار الازمة الاقتصادية الخطيرة ، اتسع العمل المشترك بين النقابات الاوربية المنتمية للاتحاد الدولى للنقابات الحرة ، وبين تلك المنتمية للاتحاد العالمى للنقابات .

اعتبر اتحاد العمل الامريكى مثل هذه النشاطات خروجا على مبادىء النقابية الحرة وتخليا عن المبدأ الأساسى الذى قام عليه الاتحاد الحر وهو مكافحة الشيوعية والمشاركة فى نشاطات ثورية وغير ثابتة ، لذلك عمل اتحاد العمل الامريكى على الخروج من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة فى ١٩٦٩ وبدأ يمارس نشاطه الدولى مستقلا . وبذلك تؤكد النقابية الأمريكية استمرار السيادة لفلسفة وسياسة ومبادىء صموئيل جومبرز اول رئيس لاتحاد العمل الامريكى .

ثالثا — الاتحاد الدولى للنقابات المسيحية (الاتحاد العالمى للعمل) :

بعد الحـرب العالمية الثانية اعيد تأسيس الاتحـاد الدولى للنقابات المسيحية فى مؤتمر امستردام — سبتمبر ١٩٤٦ ، واستمر الاتحاد محتفظا بسياسته التى قام عليهـا منذ تأسيسه عن « تفتح الشخصية الانسـانية المسيحية » ، رفض الصراع الطبقي برفض، التأميمات ، والحركة النقابية عنده هى نتيجة عنصر كرامة وليس اداة صـراع ضد رأس المال .

ويتبع هـذا الاتحـاد عدد من السكرتارية المهنية الدولية . ويشمل نشاط الاتحاد اوربا وامريكا وافريقيا واسـيا .

وفى ١٩٦٨ اتجه الاتحاد الى ضرورة تغيير اسمه الى اسـم آخـر حتى يخفى اساسه الدينى الذى لم يعـد مقبولا كاساس لتكوين النقابات . فغير اسمه فى المؤتمر الثالث عشر الى « الاتحاد العالمى للعمل » ، وكلمة العمل تعنى رفض فكرة انقسام المجتمع الى طبقـات .

وينتسب الى هذا الاتحاد حوالى ٧٠٠ر١٢ الف عامل منظم فى نقابات . ومنذ المؤتمر الثالث عشر لهذا الاتحاد بدأ يوجـه نشاطا يتعاطف فيه مع نضـال عمال بلدان العالم الثالث ضـد الاستعمار والتخلف . وبدأ يشترك فى اعمال مشتركة مع النقابات المنتمية للاتحاد العالمى للنقابات ضـد الشركات متعددة الجنسية . واشترك فى اعمال مشتركة مع الاتحـاد الدولى لنقابات العمـال العرب ، والاتحاد العالمى للنقابات من اجل نصرة عمـال وشعب فلسطين وادانة العدوان الاسرائيلى .

اهمية النضـال من أجل الوحدة النقابية الدولية :

ان الحركة النقابية مواجهـة فى عصرنا الحالى بالعديد من

المشـــاكل التى لا يمكن التغلب عليهـــا الا من خـــلال وحدتها على النطـــاق الدولى :

ـ المشاكل الناجمة عن الازمة الرأسمالية العامـــة .

ـ زيادة حدة الاستغلال للعمـــال من قبل الشركات متعددة الجنسية .

ـ استمرار الاثار الســيئة للسيطرة الاستعمارية واشكال الاستغلال والسيطرة الاجنبية للاستعمار الجـــديد .

ـ النهب المتزايد لموارد وخيرات البلاد النامية .

ـ الانظمـــة الاستعمارية القائمة على التفرقة العنصرية فى افريقيا والوجود العنصرى الصهيونى فى الوطن العـــربى .

ـ وجـــود نظم قاسية تزداد ضغوطها على الشعوب مثـــل الفاشية فى شيلى .

ـ اضطهاد الحريات والحقوق النقابيـــة .

ان التغلب على كل المشـــاكل انمـــا يتطلب بوجوب ضرورة واهمية تشديد العمل من اجل تحقيق الوحـــدة النقابية الدولية ، والتى اصبحت واجبا ملحا وضروريا اكثر من أى وقت مضى .

ان كل هـــذه المشاكل ذات طابع دولى وهكذا فانه اذا كان النشـاط والعلاقات الدولية لاى نقابة فى الماضى يأتى فى المرتبـــة الثانية او الثالثة من نشاط النقابة ، فانه اليوم مسئولية رئيسية من مسئوليات المنظمة النقابيـــة .

ان الحركة النقابيـــة يجب الا تستسلم للواقـــع الانقسامى الحـــالى لانه ضـــار بمصالح الجماهير العماليـــة ، وان اختلاف الافكار والايدولوجيات يجب الا يكـــون عقبة فى وجه اقامة الوحدة النقابية الدوليـــة .

المراجـــع

١ ـ تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم من القـرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٤ ـ عبد المنعم الغزالى .

٢ ـ موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية .. ـ وليم .ز. فوستر ، ترجمة عبد الحميد الصـافى .

٣ ـ الحركة النقابية فى العالم ـ جورج لوفران ، ترجمـة الياس مرعى .

٤ ـ دراســة فى تاريخ الحركـة النقابية العالميـة (بحث لم ينشر) ـ عبد المنعم الغزالى .

٤
عن الحركة النقابية الأفريقية

بغـداد ـ اكتوبر ١٩٧٧

تطور الحركة النقابية الافريقية

منذ ان وطأت اقدام المستعمرين ارض القارة الافريقية ، لم تهدأ المقاومة الافريقية للتخلص من نير القهر والاستغلال الاستعماري ، ولقد وجدت الطبقة العاملة الافريقية مع ادخال المشروعات الراسمالية فى القارة . وجدت هذه الطبقة العاملة فى مجال الزراعة والمناجم وفى النقل والسكك الحديدية والخدمات فى بعض الصناعات الخفيفية مثل صناعة الاغذية وفى مجال البناء ، وعرفت الطبقة العاملة الافريقية ابشع انواع الاستغلال الراسمالى والعمل الاجبارى — السخرة .

وفى وجه هذا الاستغلال البالغ الوحشية والمجرد من كل انسانية رفعت الطبقة العاملة لواء الصراع ضد الاستغلال الراسمالى فى القارة وعرفت سنوات النصف الثانى من القرن التاسع عشر عددا من حركات الصراع الطبقى من أجل تحسين ظروف وشروط العمل وزيادة الاجور . ونشير فى هذا المجال الى اضراب عمال ميناء فرى تاون Free Town عام ١٨٧٤ ، اضرابات عمال الفحم فى ميناء بور سعيد ١٨٨٢ . ولكن لما كان نضال الطبقة العاملة الافريقية هو موجه بالاساس الى السيطرة الاستعمارية الاجنبية فان تطور هذا النضال الى مستويات اعلى ارتبط بتطور النضال الوطنى من اجل الاستقلال والتحرر .

وقبل الحرب العالمية الاستعمارية الاولى ١٩١٤ — ١٩١٨ لم تعرف بلدان القارة الحركات النقابية الا فى عدد قليل من البلدان — مصر فى الشمال الافريقى ١٨٩٩ ، وكذلك الجزائر ١٨٩٢ ، كما وجدت بدايات للعمل النقابى فى جنوب افريقيا .

النضــال النقابى بين الحربين

من ١٩١٩ حتى الحرب العالمية الثانية

خلال الخمسة والعشرين عــاما التى تلت الحــرب العالمية الاولى ، ومع اشتداد ساعد حركات النضال الوطنى والديموقراطى، ازدادت مقاومة العمال فى القارة للمستغلين الاستعماريين ، كمـا بدأوا يفرضـون حقهم فى التنظيم النقــابى .

١ ــ نمو النقابية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد عدد حركاتهم الاضرابية واتساع نطاقهـا ، وتأسيس أول اتحــاد لنقابات العمال ــ ١٩٢٠ ــ ثم اتســاع هذا النضال خــلال الازمة الاقتصادية ١٩٣٠ وحصول العمال المصريين على حقهم فى التنظيم ١٩٤٢ . تطورت النقابات الجزائرية خلال هذه الفترات ، وتكونت فروع نقابية عديدة قدرت فى عام ١٩٢٤ بــ ٣٤٤ فرع نقابى ــ وقد وسعت نشاطها أثر وصول الجبهة الشعبية الى الحكم فى فرنسـا الا أن ذلك لم يدم طويلا وعاد القهر الاستعمارى الى سابق سياسته الارهابية للحركة العمالية الجزائرية . وفى تونس تكونت النقابات الاولى فى ١٩٢٤ . وبدء عمال المغرب نضالهم النقابى عام ١٩٣٤ ، ولكن لم تبرز قوة نقابية منظمة الا بعد ذلك بسنوات .

٢ ــ شهد جنوب القارة اضخم اضراب عام لعمال المناجـم من ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ وفى نفس الفترة كانت حركة عمال كينيا الواسعة ضد البطالة والعمل الاجبارى والضرائب وتلى اضراب عمال السكك الحديدية فى سيراليون (١٩٢٦) وعمال المناجم فى نيجيريا ، واضراب بحارة باسورست فى جامبيا (١٩٢٩) وهو الاضراب الذى تــلاه اضراب عام وليست هذه سوى أمثلة من بين مئات الاضرابات التى شملت غرب القارة وشرقها فى هذه الفترة .

وقد أدت هذه الموجــات الاضرابية والتى اتسمت بالاتســاع والصلابة الى ظهور نقابات أفريقية عديدة ، كما ارغمت السلطــات

الاستعمارية على الاعتراف بحق العمال فى التنظيم النقابى فى بعض بلدان القارة (كينيا ـ ١٩٣٧) و (نيجيريا ـ ١٩٣٩) و (سيراليون ١٩٤٠) و (تنجانيقا وساحل الذهب ١٩٤١) ولقد كان صدور هذه المجموعة من التشريعات النقابية يحمل فى نفس الوقت رغبة الاستعماريين فى احتضان الحركات النقابية الناشئة بالسماح لهم بقدر من الحرية والتنظيم خشية تطور هذه الحركات الى عمل نضالى وطنى وسياسى يهدد كل الوجود الاستعمارى . والملاحظ أن كلا من الاستعمارين الانجليزى والفرنسى كان يهدف من وراء ذلك توجيه الحركة النقابية وجهة اصلاحية وقصر نشاطها على المجال الاقتصادى وابعادها بكل وسيلة عن العمل السياسى . وفى ١٩٤٠ ـ قال البروفيسور روبرتس البريطانى : **ان السياسة الحكيمة ، هى بتوجيه عدم الرضى والسخط المتزايد للشعوب المستعمرات سواء كان اقتصاديا او سياسيا نحو قنوات دستورية .**

لقد كان هدف المستعمرين منذ وقت مبكر هو العمل على « استئناس » النقابات والحاقها بالادارة الاستعمارية من خلال قنوات دستورية شكلية واستخدامها كادوات لحرف النضال الطبقى عن مساره الثورى ، وهو الامر الذى شكل محور سياسة الاتحاد الدولى للنقابات الحرة والاتحاد الدولى للنقابات المسيحية فى القارة الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية .

الحركة النقابية يشتد ساعدها مع

نمو حركة النضال من اجل التحرر الوطنى

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية تغير ميزان القوى فى العالم لصالح حركة التحرر الوطنى واتسعت رقعة الثورات الوطنية فى المستعمرات واشباه المستعمرات وفى نفس الوقت خرجت فيه بلدان استعمارية كبرى كبريطانيا وفرنسا ضعيفة بينما قويت

على جبابها الامبريالية الامريكية والتي تولت زمام قيادة المعسكر الراسمالي الامبريالي ، فقد اتسعت من ناحية اخرى رقعة النظام الاشتراكي الامر الذي شد من ساعد حركة التحرر وهكذا فان مع هذه الظروف الجديدة لصالح الحركة الثورية العالمية ، تقوت حركات الطبقة العاملة واتسع نضالها الطبقي من اجل الحقوق ومن اجل حقها فى التنظيم — كما ازدادت مشاركتها الفعالة فى النضال الوطنى ضد السيطرة الاستعمارية ، وكان من نتيجة هذا التغير فى ميزان القوى أن تحققت الوحدة النقابية العالمية بقيام الاتحاد العالمى للنقابات فى عام ١٩٤٥ — لم يخرج على هذه الوحدة حينئذ الا اتحاد العمل الامريكى والاتحاد الدولى للنقابات المسيحية — وعدد من النقابات والمراكز النقابية المستقلة فى القارات الثلاث . ولكن هذه الوحدة العالمية لم تعش طويلا اذ ان مشروعات الامبريالية الامريكية بعد الحرب للسيطرة على العالم الراسمالى او على المستعمرات . كانت تتطلب تحقيق السيطرة على الحركة النقابية ، والعمل على تقسيم صفوفها حتى لا تواجهها موحدة الكلمة والارادة ، والعمل بكل الوسائل لابعاد الحركة النقابية فى المستعمرات عن النشاط السياسى ، وقصر نشاطها على المسائل الاقتصادية حتى لا تكون قاعدة النضال الثورى من اجل التحرر الوطنى.وبذلك كان الانقسام فى الحركة النقابية العالمية والذى قاده اكبر القيادات النقابية ارتباطا بالامبريالية وهي اتحاد العمال الامريكى والذى انضم اليه اتحاد المنظمات الصناعية الامريكى ، فتأسس الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .

الوضع فى القارة الافريقية

١ — اشتد ساعد الحركة النقابية فى البلدان العربية — فى القارة ، ففى مصر ، قادت نقابات العمال العديد من المعارك الطبقية فى النضال من اجل الحقوق والمطالب — اضرابات ١٩٤٦ / ١٩٤٧ / ١٩٥٠ / ١٩٥١ — كما ازداد النضال من اجل بناء اتحاد عام للنقابات . كما شاركت الحركة النقابية المصرية بدور طليعى فى النضال ضد الاستعمار البريطانى ومشروعات ادخال البلاد فى

أحلاف عسكرية ، فكانت الحركة النقابية هي العمود الفقري للجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تشكلت في فبراير ١٩٤٦ وقادت يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ بالقاهرة و ٤ مارس ١٩٤٦ بالاسكندرية — كما كانت الحركة النقابية في طليعة النضال الوطني في أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وخاصة بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ واعلان الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطاني ، وحتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن الطبقة العاملة المصرية وحركتها النقابية ورغم مساندتها لثورة ٢٣ يوليو ضد النظام الملكي ودعمها للاصلاح الزراعي فانها لم تتخل عن مواصلة نضالها الطبقي من أجل المطالب والحقوق والديموقراطية ، واستمرت مشاركتها في النضال ضد الاستعمار حتى شاركت في تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (مارس ١٩٥٦) ثم أسست اتحادها العام في ١٩٥٧ وفي السودان شهدت أعوام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ نشأة حركة نقابية قوية وبقيادات وطنية تمكنت من بناء اتحاد كان من أقوى الاتحادات النقابية في القارة الافريقية ، وكان له دور بارز وطليعي في النضال ضد الاستعمار البريطاني والرجعية ، وفي النضال العالمي من أجل وحدة الحركة النقابية العالمية .

وفي الجزائر وتونس والمغرب ، اشتد ساعد الحركة النقابية وكان لها دور رئيسي في النضال الطبقي والوطني ضد الاستعمار الفرنسي ، وقد كان لتأسيس اتحاد عمال الجزائر في ١٩٥٦ أثر كبير في ربط الثورة الجزائرية المسلحة بحركة الجماهير الشعبية الجزائرية .

٢ — شهدت بقية بلدان القارة ، في غربها وشرقها ووسطها وجنوبها نمو وازدياد حركة الصراع الطبقي ضد أشكال الاستغلال الاستعماري ، والمشاركة الفعالة للنقابات التي اشتد ساعدها في الحركة الوطنية ، وقاد نقابيون بارزون حركة النضال الوطني لعديد من المستعمرات مثل سيكوتوري ، وشهدت العديد من البلدان الافريقية سلسلة من الاضرابات الهامة مثل اضراب عمال المناجم في الكونغو ١٩٤٥ ، اضراب عمال مزارع المطاط في ليبيريا ١٩٤٧ ،

اضراب النقابات فى نيجيريا ١٩٤٥ — الاضرابات التى شملت الحزام النحـاسى .

ففى غرب أفريقيا ، أضرب عمال المستعمرات فى ١٩٤٧ للمطالبة للمساواة بينهم وبين العمال الاوربيون واعتبر هـذا الاضراب من الاحداث الهامة فى تاريخ الحركة النقابية الافريقية فقد اعقبه ازدياد الصراع الطبقى العمالى حدة فى هذه المنطقة ، الامر الذى ارغـم الإستعمار الفرنسى فى ١٩٥٢ على اصدار قانون تنص احكامه على المساواة بين العمال الوطنيين والعمال الاوربيين فى حالة تسـاوى العمل . كما أنه نتيجة هذه المعارك بدات الحركة النقابية الافريقية تستقل عن النقابات الفرنسية الكبرى .

ومع ازدياد مشاركة النقابات الافريقية فى النضال الوطنى ، وتحول معاركها الطبقية اليومية الى نضال سياسى واسع ضـد القهر الامبريالى فان السلطات الاستعمارية بذلت جهودا مكثفـة فى محـاولة لحرف نضـال النقـابات الى القنـوات الاصلاحيـة والاقتصادية ، وأوكل الى قيادات الاتحاد الدولى للنقابات الحرة والاتحاد المسيحى القيام بهذه المهمة الاستعمارية منذ عام ١٩٤٩ الى جانب النشاط المستقل الذى كانت تقـوم به النقـابات الامريكية والقيادات البريطانية ورغم هذه الجهود المكثفة فان رياح الثورة الوطنيـة كانت أقوى ، واحتـدم الصراع ضـد هذه السياسـة الاستعمارية للسيطرة على الحركة النقابية . ولكن فـانه لاسباب متعلقة بضعف التطـور الاقتصادى للقارة ، ومن ثم ضـعف البنيـة الاجتماعية للطبقة العاملة وتأثير الاوضاع القبلية وتعدد الاديـان واللغات وانتشـار الجهل والامية والامـور التى مكنت السياسة الاستعمارية أن تحقق بعض أهدافهـا فى السيطرة على الحـركة النقابية فى بعض البلدان وتوجيهها فى الطريق الذى أرادته .

ولقد تمكنت نقابات وطنية عـديدة من تنسـيق نشاطها مع الاحزاب السياسية ضد الاستغلال الاستعمارى . وهو تعاون قوى الحركة الوطنية واضعف مواقع السلطات الاستعمارية اقتصاديا ،

وسياسيا ، وهكذا دخل القادة النقابيون فى هذه البلدان ميدان المواجهة السياسية مع المستعمرين الاجانب .

وهنا نجد النقابات الكينية فى الخمسينيات تحل محل الاحزاب السياسية الممنوعة وكما اشرنا من قبل قامت النقابات الجزائرية بدور هام فى الكفاح السرى ضد الاستعمار الفرنسى وارتبطت نشأة الحزب الديمقراطى الغينى منذ ١٩٤٧ بالحركة النقابية وقادت النقابات اشد المعارك عنفا ضد الاضطهاد والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا وروديسيا . وقدمت حركة الطبقة العاملة الافريقية لحركة التحرر الوطنى عددا من ابرز القادة على نطاق القارة — سيكوتورى رئيس غينيا ، سياكا ستيفس رئيس سيراليون ، شهيد النضال الافريقى باتريس لومومبا رئيس الكونغو السابق ، رشيد كرادا رئيس الوزراء السابق لتنزانيا ، والشهيد الشفيع احمد الشيخ وزير الدولة السابق بعد انتصار ثورة اكتوبر فى السودان ١٩٦٤ وانهيار حكم عبود العسكرى . وجوتوا فكوما واحد من زعماء الجبهة الزمبابوية ، وعبد الله ديالو وزير العمل فى غينيا ، وهذه ليست الا بعض الامثلة .

النضال من اجل الوحدة

النقابية الافريقية

لقد ارتبط النقابى الافريقى ضد السيطرة الاجنبية بسعى مستمر لتحقيق وحدة الحركة النقابية الافريقية ، وتنسيق نضالها المشترك على نطاق القارة ، وفى يناير ١٩٥٧ انعقد فى كوتونو — بداهومى — مؤتمر الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء .. ومنذ نشأته شن نضالا واسعا معاديا للاستعمار ، وكان له دور بارز فى هذا النضال وفى ١٩٥٨ رفع شعار الاستقلال الفورى عن فرنسا خلال الاستفتاء العام الذى اجرى فى هذا العام كما اتخذ قرارا بدعم نضال الشعب الجزائرى ، وطالب بانشاء اتحاد نقابى لعموم

القـــارة ، وفى مؤتمره الذى عقد فى كوناكرى قرر ضرورة تشـــديد النضال ضد الاستعمار ، كان أحمد سيكوتورى من أبرز قادة هذا الاتحاد وبذل الاستعمار جهودا كبيرة ليشل فعالية هذا الاتحـــاد ، وتمكنت هذه الجهود الاستعمارية من دفع النقابات المحافظة والتى كانت تدعو لاقامة علاقات مع فرنسا الى الانسحاب منه الامر الذى أضعف هذا الاتحاد ، فتوقف عن العمل وتبعثرت قواه . وفى ديسمبر ١٩٥٨ انعقد المؤتمر الاول للشعوب الافريقية فى أكرا عاصمة غانا، وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا يدعو الى انشـــاء اتحاد يضم جميـــع نقابات العمـــال بالقارة .

وقد أسرعت الاتحادات الدولية الخاضعة للغرب والنفـــوذ الامريكى ــ الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ،والاتحاد الدولى للنقابات المسيحية ــ الى النشاط فى اتجاه جمع الاتحادات الافريقية لتكون بعيدة عن الدعوة التوحيدية لمؤتمر شعوب القارة ففى عام ١٩٥٩ انشأ الاتحاد الدولى للنقابات الحرة اتحادا اقليميا ضم الاتحادات المنتمية اليه أطلق عليه اسم المنظمة الاقليمية الافريقية (AFRO) واتخذ لاجوس عاصمة نيجيريا مقرا له كمـا قام الاتحـــاد الدولى للنقابات المسيحية بتكوين اتحاد أفريقى يضم المنظمات المنتمية اليه واتخذ الكونغو برازافيل مقرا له .

تأسيس الاتوف ــ اتحاد نقابات عموم أفريقيا :

وفى نفس العام ــ نوفمبر ١٩٥٩ ــ اجتمع قادة نقابيون من ٣٤ دولة أفريقية فى أكرا ، وقرروا تكوين لجنـــة تحضيرية تكون مهمتها وضع الترتيبات لعقد المؤتمر التأسيسى لانشاء اتحاد نقابات عموم أفريقيا (AATUF) وتشكلت اللجنـــة التحضيرية من مصـــر ــ المغرب ــ الجزائر ــ غانا ــ مالى ــ غينيا ــ نيجيريا ، وعقدت هذه اللجنـــة اجتماعها الاول فى الدار البيضـــاء فى أبريل ١٩٦٠ .

وفى مايو (من ٢٥ ــ ٢٩) ١٩٦٠ انعقد المؤتمـــر التأسيسى

للاتوف بالدار البيضــاء واشترك فى المؤتمر اكثر من ١٠٠ مندوب يمثلون حوالى ٣٠ منظمة نقابية افريقية كما شهد المؤتمر مراقبون من مختلف الاتحادات الدولية ، وانتهى المؤتمـر بتأسيس الاتوف وانتخب محجوب بن صديق (المغرب) رئيسا للاتحاد وجويد تتيكا (غانا) أمينا عاما للاتحاد واختيرت أكرا عاصمة غانا مقرا للاتحاد ، وانشأ الاتحاد أربعة مكاتب اقليمية فى (لاجوس ـ القاهرة ـ دار السلام ـ برازافيل) .

واعلن الاتوف تبنيه للمبادىء الاربع التالية :

١ ـ الوحدة والتضامن بين الطبقات العاملة الافريقية .

٢ ـ عدم الارتباط بأى من المنظمات النقابية الدولية .

٣ ـ التعـاون مع كل عمـال العالم .

٤ ـ الكفـاح ضد الامبريالية والاستعمار .

كما أعلن ان أهدافه هى :

١ ـ تحطيم الحواجز الصناعية التى أوجدها الاستعمار بين الدول الافريقيـة .

٢ ـ تكوين طليعة للحكومة الوطنية الافريقية لتحرير القارة تحريرا كاملا من الاستعمار والاحتكارات الرأسمالية .

٣ ـ الكفاح ضد خضوع أفريقيا لاى تكتلات غير أفريقية والدفاع عن الحريات الديموقراطية النقابية .

٤ ـ الاتحاد هو المعبر الوحيد عن أصوات ملايين العمال الافارقة فى المحافل الدوليـة .

الانقسام وتاسيس الاتحاد الافريقى لنقابات العمال (الاتوف)

رفضت النقابات المنتمية للاتحـاد الدولى للنقابات الحـرة والاتحـاد الدولى للنقابات المسيحية شرط الاتوف بعدم الانتمـاء للاتحادات الدولية لان ذلك يفقدها الدعم المادى الذى تتلقاه من هذه الاتحادات والذى تعيش عليه فى غالب الاحيـان .

وفى يناير ١٩٦٢ قـادت تونس والسنغال وكينيـا وليبيريا الانقسام من الاتوف . ودعوا الى مؤتمر لتكوين اتحاد جديد . وفى يناير ١٩٦٢ انعقد هذا المؤتمر فى داكار عاصـمة السنغال حضره ممثلوا المنظمات المنشقة من الاتوف . وأعلنوا تكوين الاتحاد الافريقى للنقابات (الاتـوك) وقد انضمت اليه ٢٣ منظمة منتمية للاتحـاد الدولى للنقابات الحرة ، و ٦ منظمات منتمية للاتحـاد الدولى للنقابات المسيحية ، و ١٦ نقابة مستقلة .

وقد انسحبت النقابات المسيحية بعد فترة من الاتوك واشتركت فى تكوين ما يسمى بالمؤتمر العمالى لعموم أفريقيا ، وهكذا انقسمت الحركة النقابية الافريقية ، ولم يكن انقسامها هذا ألا لصالح القوى الامبرياليـة .

النضـال من اجل الوحدة وقيـام

منظمة الوحـدة النقابية الافريقيـة

منذ عام ١٩٦٣ وجميع القوى الثورية تطالب بوحدة الحركة النقابيـة الافريقية وفى مايو ١٩٦٣ طالب ميثـاق منظمة الوحـدة الافريقية بتوحيد الحركة النقابية الافريقية فى داكار واصدروا بيانا جاء فيه : « اننا نقرر خلق مركز نقـابى افريقى واحد يقـوم على الديموقراطية ، ومضاد للامبريالية والاستعمار ومستقل عن المراكز النقابية الدوليـة » وتكونت لجنة تحضيرية تحضر لعقد مؤتمر فى

الجزائر فى ١٩٦٤ ، الامر الذى لم يتحقق بسبب المؤامرات الاستعمارية الخفية ، وفى يناير ١٩٦٥ قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الوحدة الافريقية ضرورة انشاء اتحاد افريقى مستقل للعمال . كما أوصت مؤتمرات وزراء العمل الافارقة فى أعوام ١٩٦٥/١٩٦٦/١٩٦٧ ، السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية بأن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق وحدة النقابات الافريقية ، وأن تكون هذه الوحدة حرة من اى تأثير خارجى . وتعثرت كل هذه المحاولات وباءت بفشل تام .

وفى مارس ١٩٧٢ ، قرر وزراء العمل الافارقة فى مؤتمرهم المنعقد فى كمبالا عاصمة أوغندا ، العمل على عقد مؤتمر يضم المنظمات النقابية فى افريقيا . وكلف مؤتمر وزراء العمل سكرتارية المنظمة بوضع الترتيبات لعقد المؤتمر فى ياوندى عاصمة الكميرون، ووجهت الدعوة الى اربعة أعضاء من كل من الاتوف والاتوك والاربعة منظمات عمالية الافريقية المستقلة لعقد اجتماع فى اديس ابابا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ .

وفى هذا الاجتماع اقترح ممثلو الاتوف — أن يكون اسم المنظمة المقترحة : « منظمة الوحدة النقابية الافريقية » والنص على مبدأ عدم الانتماء الى أى منظمات نقابية دولية .

وتم الاتفاق على عقد المؤتمر التأسيسى فى ياوندى عاصمة الكميرون فى ابريل ١٩٧٣ . ولكن المجلس التنفيذى اجتمع فى ديسمبر ١٩٧٢ بالدار البيضاء واعتبر أن الميثاق الذى اقر فى اديس ابابا يتعارض مع مبادئه الاساسية وهى ثورية الحركة النقابية الافريقية واصالتها وحيادها عن التأثيرات الحكومية والخارجية . كما عارض اقرار مبدأ صوت واحد لكل منظمة عضو ،واعتبر أن هذا المبدأ هو أمر مستحدث على العمل النقابى الوطنى والدولى ، وهو أمر يضمن اغلبية للمنظمات الصغيرة والتى يخضع معظمها للاتحادين الدوليين الحر والمسيحى كما أن المنظمات طلبت من الحكومات تمويل نفقات حضور المؤتمر ، وهو أمر يعنى أن الحكومات لن تمول

الا الاتحادات الخاضعة لها وستحرم النقابات الثورية ، وهكذا قرر المجلس العام للاتوف المنعقد فى القاهـرة فى فبراير ١٩٧٣ ـ : ان اجتماع ياوندى المقترح يجب الا يخرج عن كونه اجتماعا ضيقا يجمع بين سكرتارية الاتوف وسكرتارية الاتوك ، واعضـاء المنظمـات الافريقية المستقلة وذلك لدراسة ومراجعة اهم المشاكل التى تواجه الحركة النقابية الافريقية خاصة :

١ ـ مشكلة الانقسامات النقابية القائمة فى بعض الدول الافريقية وايجـاد حلول لها .
٢ ـ تحديد مقاييس الاصالة وعدم التبعية والتمثيل .
٣ ـ تحديد ميعاد ومكان انعقاد المؤتمر التوحيدى وكيفية تمويله.

واصرت منظمة الوحدة الافريقية على عقد المؤتمر التأسيسى فى موعده المقترح ، ووجهت دعوات فردية ، وعقد الاجتمـاع فى ابريـل (من ٦ ـ ١٤) ١٩٧٣ فى اديس ابابا بدلا من ياونـدى ، وحضره من سكرتارية الاتوف غينيا وتنزانيا وزامبيا وموريشيوس ، وكل سكرتارية الاتوك ، وممثلو ٣١ منظمة عمالية افريقية . وبعد مناقشات طويلة ، تقرر أن تتكون منظمة الوحدة النقابية الافريقية من الاتحادات العمالية والوطنية فى الدول الافريقية المنتمية للمنظمة بعد الموافقة النهائية على الدستور ، كما نص الميثاق على عـدم التبعية الدولية واعتبرت أكرا عاصمة غانا المقر الرئيسى للاتحاد . واختير رئيسا للمنظمة لانيسان سيللا من غينيـا وخمس نواب له (من الكميرون واثيوبيا والمغرب والنيجـر وتوجو) وسكرتير عام (أكومو دنيس) من كينيـا ، وثـلاث مساعدين (من فولتا العليـا ونيجريا وزامبيا) . ولكن الاتوف أعلن فى اجتماع مجلسه العـام فى باماكو عاصمة مالى فى ١٩٧٤ والذى حضره ممثلو مصر والمغرب والجزائر وليبيـا وموريتانيا والصومال وفولتـا العليا ، والكونجو برازافيل ومدغشقر وغينيا بيساو ومالى ووفد من الاتحاد الدولى لنقابات العمـال العرب ، كمراقب ، أن المنظمة الجديدة لا تمثـل الوحدة الحقيقية للحركة النقابية الافريقية ، لانها تضم المنظمـات ذات العضوية القليلة ، كما أن عـددا من المنظمات التى حضرت

مؤتمرها التاسيسى انسحبت فيما بعد ـ الصومال ـ تونس ـ مالى وتقرر تشكيل وفد من الاتوف لاجـراء حوار مع المنظمة الجـديدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات المستقلة حول قضية الوحـدة النقـابية الافريقية .

وبعد لقاءات عـديدة فى نيروبى وجنيف والجزائر وكوناكرى والقاهرة ـ ثم الاتفـاق على أن تحضر جميع المنظمـات الافريقية اجتماعات المجلس العام لمنظمة الوحدة النقابيـة الافريقية الذى سينعقد فى أكرا فى مارس ١٩٧٥ .

وتم اللقاء وحضرت جميع المنظمات واقرت الوفود المجتمعة : عقد المؤتمر العام لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية فى ليبيا من ٢٠ الى ٢٣ ابريل ١٩٧٦ .

وانعقد المؤتمر فى موعده وحضره أكثر من ٢٥٠ قائد نقـابى افـريقى يمثلون ٤٢ بلدا أفريقيا ، كمـا حضر المؤتمر مراقبون عن حركات التحرر الوطنى وعن المنظمات التابعة للامم المتحدة .

وبذلك انهى هذا المؤتمر الانقسام الذى ساد الحركة النقابية الافريقية والذى عطل نموها وتطورها ومنعها من أن تؤدى مهامها النضـالية .

الحـركة النقابيـة الافريقية

وآفاق علاقتها بالحركة النقابية العربية

ان اللقاء النقـابى الافريقى ـ العربى ضرورى وأساسى فى مجال تحقيق وحدة النضال المشترك للطبقة العاملة ـ من أجـل بناء مجتمعات متحررة من استغلال الانسان لاخيه الانسان وتبـدو اهمية هذا اللقاء من أجل بناء وحدة عمـل بين النقابية الافريقيـة والنقابية العربية ـ من استعراضنا للنقاط التالية :

أولا : ان الحركة النقابية العربية تشكل قطاعا كبيرا وهاما من الحركة النقابية الافريقية ذاتها (مصر ــ ليبيا ــ تونس ــ الجزائر ــ المغرب ــ السودان ــ موريتانيا ــ الصومال ــ جيبوتى ــ ارتيريا) .

ثانيا : ان القطاع النقابى العربى فى الحركة النقابية الافريقية يعتبر من أقدم الحركات النقابية فى القارة الافريقية ــ الحركة النقابية المصرية ــ الحركة النقابية الجزائرية .

ثالثا : العدو الاساسى الذى ناضلت ضده النقابية العربية والافريقية عدو واحد ــ هو الاستعمار واستغلال راس المال العالمى . وهو نفس العدو الذى مازالت تواجهانه .

رابعا : ان المشاكل التى تواجهها حركة التحرر الوطنى العربية هى نفس المشاكل التى تواجهها حركة التحرر الوطنى الافريقية ــ الاستعمار الحديث ، الشركات المتعددة الجنسية، بناء الاستقلال الاقتصادى ، الانتقال من حالة التخلف والبداوة والجهل ، النضال من أجل تصفية الاستعمار الاستيطانى (جنوب أفريقيا ــ روديسيا) (اسرائيل) نشوء الطبقات الاجتماعية الطفيلية الجديدة بعد الاستقلال والتى أصبحت القاعدة الاجتماعية للثورات المضادة والاستعمار الحديث .

خامسا : ان الطبقة العاملة الافريقية تواجه نفس المشاكل التى تواجهها الطبقة العاملة العربية ، مشاكل محو الامية ، مشاكل التدريب المهنى ــ مشاكل التكوين الثقافى ، مشاكل التنظيم النقابى واستقلاليته ومحتواه الطبقى .

سادسا : بالنسبة لخطر نفوذ القيادات النقابية الغربية وخاصة النشاط الخاص الذى تقوم به النقابة الامريكية فى القارة بعد خروجها من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وكذلك النشاط

الخاص للهستدروت فى القارة . ان هذا الخطر نفسه يواجه الحركة النقابية العربية ولابد من عمل مشترك بين النقابية الافريقية والعربية فى هذا المجال .

سابعا : وحدة الاهداف السياسية للحركة النقابية العربية والحركة النقابية الافريقية للنضال من اجل الحرية والاستقلال لكل الشعوب ، وانهاء الاحتلال الاستعمارى والعنصرى لفلسطين وزمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، مواجهة مؤامرات الاستعمار القديم والحديث الموجهة ضد استقلال وحرية الشعوب العربية والأفريقية .

وان انعقاد المؤتمر النقابى العربى الافريقى فى الجزائر من ١٦ - ٢٠ اكتوبر ١٩٧٧ مثل خطوة هامة وتاريخية لاقامة اشكال من العمل المشترك بين الحركتين ، ولتوحيد نضالهما من اجل الحرية والاستقلال الوطنى ، والتقدم الاجتماعى والديمقراطى والأشتراكية والسلام .

كما ان انعقاد هذا المؤتمر فى هذه المرحلة التاريخية كان انجازا مهما فى مواجهة مؤامرات الامبريالية الامريكية والرجعيات المحلية - التى تريد أن تفرض الردة على كل المكتسبات الثورية التى حققتها حركة التحرر الوطنى الافريقية والعربية منذ الستينات .

بغداد - اكتوبر ١٩٧٧

٥

الحركة النقابية العربية

بغداد ـ ١٩٧٧

نشأة الطبقة العـــاملة العربية

نشأت الطبقة العاملة العربية الحديثة مع دخول نمط الانتاج الراسمالى الى البلاد العربية . هذا النمــط الذى عرفته البــلاد العربية مع زحف وسيطرة القوى الاجنبية الاستعمارية على البلاد العـــربية .

أنه مع سيادة المشروعات الراسمالية الاجنبية استخدمت هذه المشروعات « عمال » احرار من كل ملكية الا قوة عملهم والتى كانت تباع بابخس الاجور وفى ظل ظروف بالغة القسوة ، ظروف استغلال استعمارى من ناحية وظروف قهر اقطاعى من ناحية اخرى .

ففى مصــــر : نشأ العمـــل المأجور فى ظل نظـــام محمد على « الاحتكارى » فى مجال الصناعة ، فان محمد على كان قد اقام فى عشرينات القرن الثامن عشر عـــددا كبيرا من المصـــانع والورش لخدمة اغراضه الحربية ومشروعاته التوسعية ولسد حاجة السوق المصرية ومنها مصانع للاسلحة وللغزل والنسيج والكتان والحرير ولانتاج السكر ، وبلغ عددها حـــوالى (٢٩) مصنعا . كما انشأ ترسانة الاسكندرية . . وقد اشتغل فى هذه المصانع عمال باجر اكثر من ٣٠ الف عامل ، وكان من بينها مصانع كبيرة استخدمت اكـــثر من الف عامل .

ولكن نظام محمد على الاقتصادى انهار وتحلل فى اربعينـــات القرن الـ ١٨ فتوقفت مصانع عديدة . .

ولكن فى ظل عهدى سعيد باشا واسماعيل باشـــا ، نشطت حركة اعادة المصانع واحياء الوحدات الصناعية القديمة ، وارتبطت

هذه الحركة براس المـال الاجنبى . وارتبطت هـذه المشروعات بمشروع حفر قناة السويس ، وبعمليات اعداد القطن ونقـله الى الموانىء للتصدير ، فأنشأت شركات للملاحة النهرية والبحرية وبدأ مد الخطوط الحديدية ابتداء من ١٨٥٣ ورصفت الطرق البريـة ، ومدت خطوط البرق والتليفون ، ونشأت صناعة السكر بلغ عـدد مصانعها (٦٢) مصنعا . ومع السلعة الراسمالية الاولى «القطن» والتى كانت العمود الفقرى للاقتصاد المصرى الحديث أنشأت محالج الاقطان ومعاصر للزيوت من بذرة القطن الى جانب مشروعات المياه والنور الى جانب العديد من مشروعات الخدمات لخدمة العمليات الاقتصادية الاستعمارية .

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ وهزيمة الثورة الوطنية الاولى ــ الثورة العرابية ــ تراجعت بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج ، وازدهرت صناعات اخرى مثل صناعة الدخان . كما ازداد عدد الخطوط الحديدية لخـدمة النقل لصـالح الشركات الاستعمارية ، وانشأت شركات للنقل الداخلى فى المـدن الكبيرة ، القاهرة والاسكندرية . كما ازدادت حركة تصـدير رأس المـال الاجنبى الى البلاد . فبينما كانت رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر عام ١٨٩٢ هى ٧٫٣٢٦٫٠٠٠ جنيهـا ، أصبحت فى ١٩١٢ حوالى ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيها ، فيما عدا الدين ورأس مال شركة قنـاة السويس .

واستخدمت هذه الشركات اعدادا كبيرة ومتزايدة من العمال حوالى (٧٠) الف عامـل فى صناعة السجاير وحدهـا فى أربعين شركة (١٩٠٨ ، وفى ١٩٠٥ بلـغ رأس المـال المستثمر فى شركات السكر الخمس (١١٤٠) مليـون فرنك فرنسى ، وعدد العمـال المشتغلين فيها (١٧) الف عامل ، وبلغ عـدد العاملين فى عنابـر السكك الحديدية حوالى خمسة آلاف عامل ، وأكثر من (١٢) الف عامل يعملون على الخطوط الحديدية (١٩١٠) ، وحوالى ثلاثة آلاف عامل فى خطوط الترام ، وما يزيد على (١٥) الف عامل فى الموانىء

(هذا عدا العمالة الموسمية) ، هذا الى جانب عشرات الالوف التى كانت تعمل فى ورش الاحذية والملابس والميكانيك والحدادة والمطابع .

وخلال الحرب العالمية الاولى ، انتعشت الصناعة المصرية حيث أدى انقطاع المواصلات الى عجز فى حاجيات المجهود الحربى ، الامر الذى جعل الاستعمار البريطانى يخفف من قبضته على الصناعة المحلية ، فصناعة السكر زاد انتاجها الى ١٠٠ الف طن ، ووسعت ورشها وعمل فيها صناع وطنيون مهرة فى جميع الحرف ، كما ظهرت صناعات جديدة مثل صناعة النشا ، ونشأت صناعة كبيرة نسبيا لمد الجيش البريطانى بالملبوسات ، وزادت شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية انتاجها بما يتراوح بين ١٥ — ٢٠٪ .. وهكذا زادت أعداد الطبقة العاملة ازديادا كبيرا وتمركزت فى أحياء صناعية وفى المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . وقدر عدد العمال فى الصناعة والخدمات والمرافق العامة بمليون ونصف المليون من بينهم حوالى ١٠٠ الف عامل صناعى .

والى جانب نشأة الطبقة العاملة فى مجال الخدمات والمرافق وفى الصناعة والتجارة ، نشأ عمل مأجور فى الزراعة ..

.. وكانت العملية الاولى لنشأة العمل الزراعى المأجور مرتبطة بزراعة القطن (السلعة الرأسمالية) وبزراعة البساتين والتى تحتاج الى عناية خاصة ، وحيث ان كبار الملاك وجدوا أن من مصلحتهم استخدام العمل المأجور فى الزراعة بدل العمل الاجبارى الذى لم يكن يحقق لهم الحصول على العمل المطلوب ..

والعملية الثانية لنشأة العمل المأجور فى الزراعة تمت بالغاء السخرة فى ١٨٨٩ ، حيث أن الادارة البريطانية وجدت أن السخرة لم تعد قادرة على توفير العدد اللازم والمطلوب فى مشروعاتها . وقد قدر عدد العمال المطلوبين فى أول عام — بعد الغاء السخرة — بـ ١٤٣ر٢٣٤ عاملا ، وقدر أجر العامل بـ ١٨ مليما يخصم منها جزء للمقاول والوسطاء ووسائل الانفار .

.. **وفى العـراق** ، ارتبطت نشأة الطبقة العاملة العراقية بوجود مشروعات رأسمالية لخـدمة مصالح الاستعمار الغربى . ويمكننا ان نحدد وجودها فى مشروعات بناء الطرق والمواصلات النهرية واعمال ميناء البصرة وفى الصناعات الاستخراجية . وكـان الانجليز قد اسسوا أول مركز تجارى لهم فى مدينة البصرة فى بداية القرن التاسع عشر (١٨٠٢) .. ومن المشاريع البريطانية الاولى التى قامت لخـدمة اهداف الاستعمار البريطانى شركة للملاحـة النهرية وتصليح البواخر (بيت لنج) وبعض المعامل لتنظيف الارز وغسل الصوف وتعبئة التمور . وكان قد أنشأ الوالى العثمـانى رشيد باشا بعض المشاريع : شركة للملاحة النهرية ومعملا لتصليح البواخر وعـددا من « الورش » للاصلاحات الميكانيكية والاسلحة الحربية والنسـيج والاخشاب ومعـامل لدبغ الجلـود وصناعة السجاير ، وكانت هذه المشروعات تتسم بصغر حجمها وبدائيتها.

ولم تشهد العراق بداية مشروع رأسمال كبير الا عندما تمكنت المانيـا ــ وبعد دخولها المنطقة فى صراع مع الاستعمار البريطانى وبمساعدة السلطان عبد الحميد ــ من الحصول على امتياز بانشاء سكة حديد برلين ــ بغـداد ، كما حصلت على حـق التنقيب عن البترول (النفط) على جانبى السكك الحـديدية التى ستقيمها . واحتـدم الصـراع بين الدولتين الاستعماريتين بعد هـذا الزحف الالمانى ، ولكن بريطانيا تمكنت فى ١٩١٧ من أن تحـكم قبضتهـا الاستعمارية على القطر العراقى باحتلاله .

نورد فقرة من مقالة كتبتها جريدة « رائد العمال » الانجليزية فى ٣ ابريل ــ نيسان ١٩١٩ عن الظروف القاسية والوحشية التى كان يعيشها هؤلاء المسخرون ، كتبت تقول :

« كان الكرباج كفيلا بتسخير « العمال » من غير حساب فى الاعمال الشاقة ، واصبح الجلد من الاعمال اليومية ، وكلف الاطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى بقعة واحـدة ، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد » .

ولقد عانى العمال العراقيين فى ظل ظروف العمالة تلك شظف العيش وتدنى الاجور الى حد الكفاف حيث كانت تقدر الاجرة اليومية من ثلاثين الى خمسين فلسا وطول ساعات العمل وانعدام اى ضمانات قانونية وأى رعاية صحية أو اجتماعية .

.. **وفى سوريا** ، منذ منتصف القرن التاسع عشر تأخرت الصناعة الحرفية فى بلاد الشام – سوريا – لبنان – فلسطين وذلك امام السيطرة الرأسمالية الاجنبية على السوق فى هذه البلاد ، فالسلع الصناعية الاجنبية التى غزت السوق المحلى اكتسحت الصناعات الحرفية والمصانع اليدوية الصغيرة (المانيفاكتورة) . وفقط فى الفروع الصناعية المتصلة باعداد الخامات المطلوب تصديرها وجدت صناعات صغيرة ومتوسطة متطورة نسبيا .

وبسبب عدم وجود اى حماية جمركية للصناعات الوطنية ونقص المواد الاولية والمهارة الفنية ، وبسبب خضوع الدولة العثمانية للدول الاستعمارية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان بلاد الشام وقعت فى قبضة الرأسمالية الاوربية ، وحتى بعد ثورة ١٩٠٨ التركية والتى كانت موجهة ضد أوتوقراطية السلطان عبد الحميد ، فان الدولة العثمانية استمرت فى خدمة رأس المال الاستعمارى . وقد كان ذلك واضحا فى قانون « تعطيل الاشغال » العثمانى الصادر فى ١٩٠٩ ، والذى منع منعا باتا على المستخدمين والعمال فى المؤسسات الحائزة على الرخصة والامتياز من الحكومة السنية نقل السكة الحديد والترامواى والمرفأ والتنوير القيام بمظاهرات أو اتيان فعل أو حركة يخالف حرية العمل ، ولا يترك للمستخدمين والعملة الا حرية ترك الخدمة فى هذه المؤسسات اذا لم يتفق الطرفان (العمال وأصحاب المؤسسات) على حل . كما أن القانون المذكور منع تأليف النقابات (سنديك) فى المؤسسات التابعة للرأسمال الاجنبى « الحائزة على الرخصة والامتياز من الحكومة السنية » ، وفرض القانون المذكور العقوبات الشديدة (السجن من اسبوع الى سنة مع الغرامة النقدية) على من يؤلف نقابة أو يتسبب بتعطيل الاشغال أو يحرض على الاضراب . وتطع

قانون تعطيل الاشغال العثماني اشواطا بعيدة فى خدمة الشركات الاجنبية الى درجة انه الغى جميع النقابات المؤسسة قبل نشر قانون ١٩٠٩ فى الشركات الاجنبية ـ السكك الحديدية ـ الترامواى ـ الميناء ـ الكهرباء ، وهكذا جاء تكوين الطبقة العاملة فى الشام مرتبطا كذلك بالمشروعات الراسمالية الاجنبية فى مجال المرافق العامة والخدمات بشكل رئيسى ، وفى حدود ضيقة فى المجال الصناعى حيث كانت الصناعة ضعيفة ومتخلفة وانتاجيتها ضعيفة، فمثلا فى صناعة الصابون كان يعمل من ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ عامل فى ١٥٠ مصنعا ، ولم تظهر المطاحن الحديثة فى كل من حلب ودمشق وبيروت الا فى ١٩٠٧ ، وتمركزت صناعة عصر الزيوت فى جنوب فلسطين فى معاصر صغيرة ومتخلفة .

.. **وفى الجزائر** ، ادت سيطرة الاستعمار الفرنسى على البلاد الى تحول الجزائر الى مستعمرة استيطانية ، فنجد انه فى عام ١٨٣٠ كان فى الجزائر حوالى ٨٨٠,٠٠٠ الف مستوطن أوربى مقابل خمسة ملايين ونصف المليون جزائرى .

ان المستوطنين الفرنسيين استولوا على الارض الزراعية واقاموا عليها مزارع راسمالية استخدمت أعدادا كبيرة من العمل الزراعى المأجور من الفلاحين والمزارعين الجزائريين الذين جردوا من ملكياتهم .

وفى ظل هذا الاستعمار الاستيطانى اقام الفرنسيون العديد من المرافق ومشروعات الخدمات لخدمتهم ، سكك حديد ـ شركات كهرباء ، وازداد النشاط فى مجال التشييد والبناء ، اعداد الموانىء بالجزائر وتحويلها الى موانىء كبيرة ، مثل ميناء الجزائر ووهران، سكك حديدية ومطابع ، وبذلك استخدم عددكبير من العمال فى هذه المشروعات . ولم يقتصر استغلال الراسمالية الفرنسية على العمال الجزائريين وحدهم بل تعداهم الى استغلال اعداد كبيرة من العمال الفرنسيين والذين عملوا فى هذه المشروعات وخاصة فى الاعمال التى كانت تتطلب نوعا من المهارة والخبرة الصناعية .

... **وفى المغرب العربى** ، وجد أسلوب الانتاج الراسمالى من خلال عملية استيلاء المستعمرين الفرنسيين بمعاونة سلطان المغرب والباشوات الاقطاعيين على الاراضى الزراعية بالقوة ، وحيث كان يتم طرد الفلاحين المغاربة وتجريدهم من ملكياتهم ، وخلال هــذه العملية ابيد سكان قرى باكملها . وقد صدرت مراسيم سلطانية عديدة ــ بعد توقيع معاهدة الحمــاية بين السلطــان عبد الحفيظ والحكومة فى عام ١٩١٢ ــ منها المرسوم السلطانى الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٩١٥ ينص على أن يرمى بالرصاص كل من يقف فى وجــه الوجــود الفرنسى الاستعمارى . وهكذا استولى الاوربيون على اراضى القبائل وعلى القرى المغربية ، ووجدت الى جانب المزارع الاوربيــة التى تملكهــا المستوطنين عشرات الشركات الزراعيــة الراسمالية الكبيرة . وهكذا استطاعت السلطات الاستعمارية أن توطن فى المغرب خلال الحرب العالمية الاولى مستوطنين أوربيين يساوون عدد المستوطنين الذين تم توطينهم فى تونس خــلال ٤٣ ســنة .

واتجهت الزراعة لانتاج سلع راسمالية ، سلع زراعية قابلة للتصدير بالاساس وبحيث تضمن جلب الربح السريع (الحبوب وخاصة القمــح ، والخمور والموالــح وغرس الزيتــون وتربيــة الماشية) .

وفى نفس الوقت ولخدمة هذا الانتاج الراسمالى فى الزراعة، اتجهت السلطات الاستعمارية الى انشاء الطرق والسكك الحديدية والموانىء والسدود ، كما انتعشت مشاريع البناء والتشييد .

وكانت الراسمالية فى الزراعة لخدمة المصالح الفرنسية وعلى اساس انها زراعة للتصدير للبلد المستعمر ، فكذلك نمت الراسمالية فى المجالات الصناعية ، وان كان نموها فى هذه المجالات أقل من نموها فى الزراعة ، ولم يكن ذلك بسبب فقر بلاد مثل بلاد المغرب من ناحية الثروة المعدنية .. فالمغرب يحتوى على ثروات معدنية هائلة : الفوســفات والرصاص والكوبالت والحــديد والمنجنــيز

والانتيمون والزنك والنحاس وغيرها . لقد كان ذلك بسبب الصراع بين الدول الراسمالية نفسها ، وهو صراع حسمته الحرب العالمية الاولى لصالح فرنسا ، وكذلك لان الراسمالية الفرنسية كانت تخطط على اساس الاحتفاظ باحتياطى استراتيجى من هذه المعادن .

والى جانب ظهور النشاط الراسمالى فى الزراعة والتعدين والمرافق العامة وجد نشاط راسمالى فى مجال الصناعات التحويلية وان كان نشاطا هزيلا اقتصر على تلبية احتيجات الاستهلاك المباشر فى حدود ضيقة ، ومن بين هذه الصناعات كانت صناعة مواد البناء من أهم الصناعات التحويلية وذلك بسبب نمو حركة البناء لخدمة المشروعات الاستعمارية ولخدمة المستعمرين الاوربيين . ومن هذه الصناعات التحويلية صناعة المطاحن (طحن القمح) ، وصناعة البيرة ، وصناعات غذائية اخرى ، الزيوت . وكان من أهم الصناعات التحويلية التى استوعبت يدا عاملة مغربية كبيرة صناعة الالياف معتمدة على توفر نبات الحلفا .

وهكذا وجدت الطبقة العاملة المغربية ، خلقتها ظروف تطور الاقتصاد المغربى من اقتصاد اقطاعى الى اقتصاد كولونيالى استعمارى ؟

اجبر الفلاحون على ترك اراضيهم بوحشية وبقوة السلاح ، فتشردوا يجوبون آفاق البلاد بحثا عن خبزهم ، من هؤلاء الفلاحين وجد جيش العمل الرخيص . وعمل المستعمرون على أن تظل هذه الاعداد الوفيرة المجردة من كل ملكية محتفظة بوفرتها وباحثة عن خبز يومها ، فوضعت كافة القيود للاحتفاظ بها على أراضى المغرب، ففرضت قوانين مراقبة الهجرة الى الخارج ، واقتصر استخدام قوة العمل المغربية على الاعمال اليدوية والتى تتطلب جهدا عضليا شاقا وبأرخص الاجور ، واستخدمت اعداد كبيرة من النساء والاحداث فى العمل العضلى الشاق ، فى البناء ، وفى المناجم .

وتميزت العمالة المغربيــة بانهــا موســمية ، وقــد حــافظ المستعمرون على طابعها الموسمى وذلك حتى لا تتوفر للطبقــة العاملة ظروف الاستقرار والارتباط الطبقى ، وحتى يسمح الطابع الموسمى باستخدام قانون العرض والطلب الى اقصى حد فتتدنى الاجور كذلك الى ادنى حــد .

وكما تميزت العمالة المغربية بانها عمالة غير ماهرة وتفتقر الى أى نــوع من التخصص فافتقد العمال أى رابط مهنى يربطهم بالمصنع وهو أمر ساعد على استمرار الطابع الموسمى وتعمقه .

وفى الجانب الآخر كان العمال الاوربيون القادمون من اوروبا قد اقتصر عليهم العمل الماهر والمتخصص ومنحوا اجورا عاليــة تصل الى أربعة أو خمسة اضعاف اجور العمال المغاربة ، وتمتعوا بكــل الميزات كأوربيين مميزين ، وطبقت عليهــم قوانين العمــل الاوربية ، واقيمت الحواجز بينهم وبين العمال المغاربة ، فوجــد عالمين من العمل داخل قوة العمل ، عالم العمل المغربى عالم محروم مستغل الى أقصى درجة ، وعالم العمل الاوربى مميز ومرفه ويربى على أساس أنه متميز عرقيا عن المغاربة .

ومن ناحية اخرى فان أغلب هؤلاء العمال الاوربيين كانــوا قوة عمل مجلوبة من أوربا بواسطة المستعمرين الفرنسيين ولــم يكن مسموح لهم بتولى وظائف الادارة العليا والوظائف الاشرافية ووظائف التخصص الفنى والتى كانت مقصورة على الفرنسيين .

*** استنتاجات :**

وبدراستنا للنمــاذج الســابقة عن نشــأة الطبقة العــاملة العربية ، نقدم الاستنتاجات والملاحظات التاليــة :

أولا — ان الطبقة العاملة العربية قد نشأت فى ظــل ظروف قهر استعمارى بالغ القسوة ، وفى ظل ظروف استغلال اقطاعى ،

الامر الذى انعكس على محتوى النضال الطبقى للعمال منذ بدايته حيث ارتبط هذا النضـــال ارتباطا عضـــويا بالنضال ضـــد القهر الاستعمارى والاقطاعى . لقد كان الكفاح المطلبى ، الكفاح من اجل الخبز ، الكفاح ضد الاستغلال الراسمالى هو فى نفس الوقت كفاح ضد الادراة الاجنبية بريطانية او فرنسية ، ونضـــال ضـــد الحـــكام الاقطاعيين وكبـــار ملاك الارض بحـــكم ارتباطهم الوثيق بالادارات الاستعماريـــة وحيث كانت كل المؤسسات اما صناعـــة استعمارية كاملة او موجهة توجيها كاملا من قبل المستعمرين .

وهكذا ارتبط نضال الطبقة العاملة العربية بنضال الطبقات الاخـــرى من اجـــل الاستقلال الوطنى ، وبنضالها ضـــد القيـــود المفروضة على نموها الوطنى ، ارتبط بنضال الفلاحين المطحونين .

ثانيا ـ ان مصـــدر تكوين الطبقة العاملة العربية هو الريف العربى مما اضفى على بنيتها طابع نصفى فلاحى ، وقد أثر هذا الوضع على مستوى وعيها وتكوينها الفكرى وعلى مستوى حركتها وتنظيمهـــا الطبقى وهو امر فرض استمرار علاقات الطبقة العـــاملة العربية بالمؤسسات الاجتماعية المتخلفـــة والتقليدية والقبلية والعشائرية والعائلية ، وهى علاقات شكلت عقبات فى وجه نمو وعيها الطبقى وكثيرا ما كانت عوامل مساعدة على تأخير نشـــأة وتطور منظمات عمالية ذات محتوى طبقى ، الامر الذى عطل وساعد على تأخـــر وعى الطبقة العاملة بذاتها . ولكن فى نفس الوقت فان هذا المصدر الفلاحى كانت له ايجابيته ، فالفلاحين الذين جردوا من ملكياتهم واجبروا على ترك قراهم ومزراعهم لم يستسلموا بسهولة أمـــام الاستعماريين ، وهم مازالوا يحملون ذكرياتهم الطازجة عن مقاومتهم العظيمة .. فلاح الثورة العرابية ، وفلاح دنشـــواى فى مصر .. الفلاح المغربى الذى قاتل ببسالة دفاعا عن ارضه .. اذن فهـــو يحمل تراثا نضاليا ضد نفس الاعداء الذين يستغلونه اليوم تحت سقف المصنع او المنجم الجديد ، وهذا يفسر لنا ضخامة الاضرابات العمالية المبكرة فى بلد مثـــل مصر .

ثالثا — ان سياسة تقسيم العمل الاستعمارية انعكست آثارها على تكوين القوى العاملة ، فنجد :

(أ) ان الاعداد الكبيرة من الايدى العاملة الرخيصة والتى اجبرها الفقر الشديد فى الريف وعمليات التجريد من الملكية بالقوة ، ان هذه الاعداد الكبيرة اصبحت تشكل « عرضا » لقوة العمل ، فان « الطلب » والذى كان يصل فى بعض الاحيان الى خمس مرات اكثر .. وهكذا كان من اليسير على الرأسماليين استبدال قوة العمل التى استهلكت فى العمل العضلى الشاق المرهق ، وخاصة ان استخدام قوة العمل العربية كان دائما فى المجالات التى تتطلب جهدا بدنيا ، اعمال الحفر وشق الترع والمصارف وانشاء الطرق والسكك الحديدية والمناجم والمحاجر والمزارع .

(ب) ان هذا « العرض » الواسع لقوة العمل « اليدوية » ساعد الراسماليين الاجانب على عدم الاهتمام بتجديد انتاج قوة العمل . وهكذا فان قيمة قوة العمل لم تكن تشمل مصروفات معيشة اسرة العامل ولا مصروفات التعليم او التدريب او التأمين الصحى والاجتماعى . ان قيمة قوة العمل كانت تحسب على اساس ابقاء العامل العربى بشخصه فقط على قيد الحياة ، وهكذا تدنى الحد الادنى للاجور الى اقل مستوى .

(جـ) ادى ذلك الى عرقلة تكوين مهارات وتخصصات عربية مما فرض التخلف التكنيكى على العمالة العربية ، ومما يسمح بتنوع اشكال الاستغلال الحاد لقوة العمل العربية ، وسهل على الراسماليين الاجانب استخدام العمل الاوربى الماهر — حتى فى العمل الماهر البسيط — الامر الذى اوجد شكلا من اشكال التمييز العنصرى داخل قوة العمل ، وغالبا ما كانت قوة العمل الماهرة تلك قوة عمل مستقدمة من بلاد اوربية غير البلد المستعمر ، **من اسبانيا وايطاليا واليونان** ، وحيث كان يقتصر تشغيل ابناء البلد المستعمر او صاحب **راس المال المستثمر** ، بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والمانيا ، **على تولى المناصب الاشرافية والادارية العليا** .

وقد ادى **ذلك فى بعض البــلاد** ـ كما حدث فى مصر ـ الى ارتباط قطاعات من العمال الاوربيين بحركة الطبقة العاملة العربية وذلك **بسبب تدنى اجورهم رغم انها كانت تفوق اجور العمال المصريين .**

المهم ، انه نتيجة هذا الوضع فان الطبقة العــاملة العربيــة افتقرت الى التكوين المهنى الصناعى والى المهــارات المتخصصة ، وهو ما تعانى منه اغلب البلدان العربية اليوم بعد ان حصلت على استقلالها وحريتها وبدات تبنى بلادهــا ، فاضطرت مرغمــة على استيراد عمالة ماهرة اجنبية باهظة التكاليف .

(د) وبسبب تدنى الحد الادنى للاجر الى درجة انه كان اقل من حــد الكفاف ، وبسبب سياســة الافقــار الشــديد للكادحين العرب ، كانت الهجرة العمالية العربية الواسعة للعمل فى اوروبا فى احط الاعمال واحقرها واشقها باجور اقل من العامل الاوربى ، هجرة العمال العرب من الشمال الافريقى ، وبذلك اصبحت قوة العمل العربية مصدرا رخيصا مطلوبا من قبل الراسمالية الاوربية وخاصة انه بلا حقوق او ضــمانات .

الحركة النقابية العربية

الميلاد والنشاة

يسجل التاريخ المكتوب حتى الان ان البدايات المبكرة للعمل الجماعى للطبقــة العاملة العربيــة بدا فى العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر ، وان النشــاة للتنظيم النقابى كانت مع بداية هذا القــرن .

وقد كانت هذه النشاة المبكرة فى تلك الاقطار العربية التى تطورت فيها علاقات الانتاج الراسمالية الى الدرجة التى سمحت للطبقــة العاملة العربيــة ان تعبر عن ذاتهــا الطبقيــة المعادية للاستغلال الراسمالى من خــلال المقاومة الجماعيــة .

وحــول الميلاد والنشــاة نبدى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

ميلاد طبقى

ولد العمل الجماعى للعمال العرب من خلال معارك طبقية ـ متتالية خاضتها الطبقة العاملة فى البلاد العربية من اجل حياة افضل .

(اجور اعلى ساعات عمل اقل ـ ظروف عمل احسن) ، اضراب عمال تفريغ الفحم فى بور سعيد (مارس ١٨٨٢) ، اضراب لعمال الدخان فى مصر عام ١٨٩٦ . وكان عام ١٨٩٩ هو اول بداية للعمل الجماعي للعمال العرب فى مصر ،فقد شهد هذاالعام ثلاث اضرابات متتالية ، اضراب العمال الطليان الذين كانوا يعملون فى خزان اسوان ، واضراب عمال الشركة الخديوية للملاحة ، واضراب عمال السجاير وهى اضرابات انتهت بتأسيس اول تنظيمات نقابية . وابتداء من هذا العام وحتى بداية الحرب العالمية الاولى ـ ازداد عدد الاضرابات العمالية ، وازداد عدد النقابات العمالية ـ اضرابات عمال النقل للترام ـ السكك الحديدية ـ وعمال التلغراف ـ وعمال الموانىء ، وانتهت كل هذه الاضرابات ـ بوجود منظمات نقابية للعمال ـ وقد برزت قيادات نقابية عربية داخل هذه الحركات كان لها شأن كبير بعد ذلك فى بناء الحركة النقابية العربية فى أقطار عربية غير مصر منها فواد الشمالى الذى يعتبر اول مؤسس لنقابة عمال الدخان فى لبنان فى ١٩٢٥ ـ وقد اشترك فى النضال العمالى فى مصر فى ١٩١٠ ـ ومنهم عمال من تونس والجزائر كان لهم دورهم فى تأسيس النقابات العمالية فى بلادهم فى العشرينيات .

وفى قطر آخر غير مصر ـ وهو الجزائر ـ ظهر النضال النقابى مبكرا ، وان اعتمد فى بدايته على العمال الفرنسيين ، وكفروع للنقابات الفرنسية . فتأسس اول فرع نقابى فى الجزائر لعمال المطابع فى مدينة قسطنطينة فى عام ١٨٨٠ ، وكان اول

اضراب لعمال المطابع فى ١٨٨٨ . ولكن فى نفس الوقت ورغم القوانين الاستعمارية الفرنسية التى كانت تحرم وجود تجمع للجزائريين يضم أكثر من ٢٥ فردا فان عددا من النقابات وجد فى مجالات عمل كان أغلبها يعتمد على العمل اليدوى الذى كان قاصرا على العمال الجزائريين ، فى البناء ، والموانىء ، والزراعة ، والسكك الحديدية .

عمال الارض (الزراعة) فى ١٩٠٢ ، عمال البناء فى ١٩٠٤ ، عمال الموانىء فى اسكيكدة فى عام ١٩١٠ وقد رفع العمال فى ميناء اسكيكدة العلم الجزائرى فى اضراب ١٩١٠ .

ورغم ذلك فان النقابات العمالية الجزائرية الاولى كانت قليلة العضوية ومبعثرة ، وليست مستقلة بل كانت امتدادا للمنظمات النقابية الفرنسية فى الغالب ، حيث كانت مراكز النقابات الرئيسية فى فرنسا . هذه هى النشأة الاولى فى مصر ، وفى المغرب العربى ــ الجزائر . ، اما عن النشأة المبكرة فى المشرق العربى ، فنجد هذه النشأة ، قد تأخرت بسبب تأخر النمو الراسمالى ، ولكننا نجد بدايات أولية للتنظيم ، وان اتخذت شكل جمعيات المعونة المتبادلة وصناديق الادخار . ولا نجد أثرا لتنظيم يمكن أن نعتبره شبه نقابى الا فى مجال عمال المطابع فى سوريا ، وحيث وجدت جمعية عمال المطابع التى تأسست فى ١٩١٤ وكانت تجمع ارباب العمل والعمال .

الملاحظة الثانية :

التنظيم النقابى العربى ليس امتدادا لنظام الطوائف والحرف :

أن نمو أسلوب الانتاج الراسمالى ــ مع الزحف الاستعمارى على البلدان العربية ــ لم يحطم فقط أسلوب الانتاج الاقطاعى والطبيعى ولكن فى نفس الوقت ولصالح الاستيلاء على السوق ،

ولمنع نمو اى صناعة وطنية حطم الورش والمصانع الحرفية - وحول اصحاب هذه الحرف - او اغلبها - الى عمال لا يملكون غير قوة عملهم . ان اسلوب الانتاج الراسمالى قد اضعف وجود نظام الطوائف والحرف ، كما ان الادارات الاستعمارية ساعدت على تحطيم هذا النظام بالالغاء القانونى له - قانون المهن الحرة الصادر فى مصر فى ١٨٩٠ ، وفى الدولة العثمانية نجد القانون الصادر فى ابريل ١٩١٢ حول الجمعيات المهنية ، والمعدل لقانون ١٩١٠ الذى اعاد تنظيم الطوائف الحرفية فى القسطنطينية . وهذا القانون يفرض انظمة دأخلية على الجمعيات التى كان اعضاؤها من أصحاب المهن ، كما اخضعها للرقابة الادارية على كل أن النقابة العمالية الاولى - وبحكم انها تنظم العمال الذين يعملون بأجر لدى صاحب عمل بينما جمعية الطائفة أو الحرفة تنظم داخل صفوفها ، على أساس المستوى المهنى صاحب الورشة والصانع والصبى، وكانت مهمتها هى الحفاظ على سر المهنة أو الحرفة ، وتنظيم العلاقة مع المؤسسة الحكومية . فنقابات العمال الاولى التى عرفتها البلدان العربية كانت أدوات للصراع الطبقى ، بينما كانت جمعيات الطوائف والحرف اجهزة لتنظيم المهنة او الحرفة . ولا يعنى هذا ان نظام الحرف والطوائف لم يترك بصماته على التنظيم النقابى الطبقى للطبقة العاملة العربية ، ونلاحظ ذلك فى الفترات التى لم يعترف فيها المشرع للطبقة العاملة بحقها فى التنظيم - بل أن الروح الحرفية - ما زالت تسود قطاعات كبيرة من التنظيم النقابى وتؤثر على بنائه الديمقراطى الداخلى حيث تسود الروح الابوية فى العمل اليومى للتنظيم .

الملاحظـــة الثالثـــة :

التنظيم النقـــابى العـــربى

فرضته حركة الصراع فى مواجهة تشريعات مضـــادة :

نمت حركة الطبقة العاملة العربية النقابية ، فى مواجهـــة قهر استعمارى ورجعى من قبل المؤسسة الاستعمارية .

وفى نفس الوقت الذى لم تكن هناك اى تشريعات تعتـــرف للطبقة العاملة العربية باى حق واهملت كافة القوانين صياغة اى تشريعات متعلقة بوضع العمال فى المجتمع ـ فلم يكن ثمـــة تنظيم قانونى لشروط العمل (الاجور ـ ساعات العمل ـ ظروف العمل ـ استخدام النساء والاحداث ..) .

وكانت عقود العمل شفهية ، ويجمع العمال للعمل من السوق مباشـــرة او بواسطة مقاولين ، وهم معرضون للفصل بوحشـــية وتعسف . وحتى اذا وجدت نصـــوص تشريعية تتعلق بالعمـــل والعمال فانها كانت تعتبر العامل شـــيئا .

ومثال ذلك ما كان فى القانون المدنى المصرى القديم ، فقـــد جاءت فيه خمس مواد متعلقة بهذا الشـــأن تحت عنوان « **عقـــد ايجار الاشـــخاص واهل الصـــنائع** » .

وفى نفس الوقت الذى كان يحرم فيه على العمال العـــرب حق التنظيم حرمانا تاما ، فانهم كانـــوا معرضين لان يطبق عليهم دائما قانون العقوبات ، ولقد منع قانـــون تعطيل الاشغال العثمانى والصادر فى عـــام ١٩٠٩ المســـتخدمين والعملة فى المؤسسات الحاصلة على الرخصة والامتياز من الحكومة السنية اى الشركات الاجنبية مثل السكك الحديدية والترام والموانىء والكهـــرباء ـ القيام بمظاهرات او اتيان فعل او حركة تخالف حرية العمـــل ،

كما حرم تكوين النقابات فى المؤسسات التابعة لراس المال الاجنبى وفرض عقوبات بالسجن من اسبوع الى سنة مع الغرامة النقدية، على من يؤلف نقابة أو يتسبب بتعطيل الاشغال او يحرض على الاضراب .

ولكن العمال العرب واجهوا مثل هذا القانون وغيره من القوانين التى استهدفت منع تطور حركة الجماهير العربية الكادحة فى مواجهة راس المال الاجنبى مثل قانون المطبوعات فى ١٩٠٩ فى مصر وقانون التشرد فى نفس العام — وقوانين تحريم تجمع أكثر من ٢٥ جزائريا فى الجزائر وتحريم اشتراك العامل الجزائرى فى اى نقابة يؤسسها العمال الفرنسيين .

واجه العمال العرب هذه القوانين — وتمكنوا من فرض وجود منظماتهم النقابية — من خلال المعارك الطبقية الهائلة التى خاضوها . وفى بعض هذه المعارك فرضوا الاعتراف بها من قبل الادارة الاستعمارية واصحاب رؤوس الاموال — قبول التفاوض مع ممثلى عمال الترام فى ١٩٠٨ ، وعمال السكك الحديدية وعمال الدخان ... الخ فى مصر وعمال الموانىء فى اسكيكده فى الجزائر فى ١٩١٠ .

وهكذا فرض العمال فى هذه المرحلة وجودهم التنظيمى **من خلال معارك الصراع الطبقى التى خاضوها ضد الاستغلال الراسمالى الاستعمارى .**

وان فرض العمال لوجودهم التنظيمى جعل ساحة النضال ضد السيطرة الاستعمارية ليست قاصرة فقط على المثقفين العرب من ابناء الطبقة الوسطى والبورجوازيين والتجار واصحاب المهن والحرف فى المدينة والريف . واصبحت الحركة العمالية جزءا لايتجزأ من حركة النضال الوطنى والديمقراطى العربى . ولقد كان هذا التواجد لحركة الطبقة العاملة هو المصدر الاجتماعى لنمو تيار ثورى ديمقراطى داخل صفوف البورجوازية العربية الوطنية ، والتى سعت دائما الى التاثير على حركة الطبقة العاملة وعملت على الحاق حركتها النقابية بمؤسساتها السياسية ..

الملاحظـــة الرابعـــة :

نشأة العمل الجماعى للعمال العرب ونشأة الفكر الاشتراكى :

لقد تجاهل المـــؤرخ البورجوازى ، الاشارة الى نشـــأة التيارات الديمقراطية الثورية داخل حركة التحرر الوطنى العربية، والظهور المبكر للافكار الاشتراكية ، والدعاة العرب لهذه الافكار. هؤلاء الدعاة الذين حملوا راية الدعوة الى الاشـــتراكية مبكـــرا متحدين بجراة الحكم المطلـــق للاستعماريين الاجانب والحكـــام الاقطاعيين . **ونشأة التيـــار الديمقراطى الثـــورى ، والدعـــوة الاشتراكية كانت تعبيرا عن حركة طبقات اجتماعية على ســـاحة النضال غـــير طبقات التجار والملاك البورجوازيين وهى الطبقـــة العاملة وكتلة الفلاحين العريضـــة .**

ان نمو الدعوة الى الاشتراكية . ارتبط بنشأة النضـــالات الاولى للطبقة العاملة العربية والتى بها عبرت عن ذاتها . ولقـــد وجد المفكرون العرب ــ والذين ابعدتهم الدولـــة العثمانية مـــن الشام ــ فى حركة الطبقة العاملة المصرية ، حيث اتخذوا مصـــر مستقرا لهم ، ضالتهم ، فعبروا عن أفكارهم الاجتماعية بجـــراة . فكان فرح انطون ، ود . شبلى شميل ومصطفى المنصورى .

فانطون فرح يدعو الى التأميم فى كتـــابه « الـــدين والعـــلم والمال » ، المدن الثلاث ــ الصادر فى الاسكندرية عام ١٩٠٣ « أن معامل الامة ومصانعها ومتاجرها واراضيها هى مـــن مرافقهـــا ومنافعها كالانهر والابحر والهواء . ولذلك لا يجـــوز أن تكون ملكا لفرد أيا كان بل هى ملك لجميع الامـــة ، فعلى الامـــة أن تتـــولى ادارتها بنفسها وتوزع ارباحها بين أبنائها . أى أن الحكومة تجعل نفسها التاجر الوحيد الذى تنحصر فى يده تلك المتاجر والمصانـــع والمـــزارع » .

والدكتور شبلى شميل ، والذى كانت محاكم جمال باشا قد حكمت عليه بالاعــدام خلال الحرب العالمية الاولى ، كان من الرواد العرب الاوائل الذين دعوا الى الفكر الاشتراكى — وفى ١٩٠٨ ، وكانت موجة الاضرابات العمالية فى قمتــــها فى مصر ، وارتفعت الاصوات المحافظة تهاجم اضرابات العمال وتتحدث عن الاشتراكية « المستوردة » من اوربا — رد شبلى شميل على ســـليم سركيس بمقال قال فيه « ان الاشتراكية تريد ان تقـــلل من ويلاته (أى العامل) فتضمن له حاجاته وتصون حقوقه بعد أن تفرض عليــه واجباته وترفعه من تحت مواطىء الاقدام الى مقامه كانســــان . وتعلمه انه عضو اجتماع لا يجوز أن يبقى عالة عليه غير نافـــع ، وأن تبادل المنفعة ينبغى ان يكون على قدر العمل .

هذا هو مبدأ الاشتراكية ، ومن ظن غير ذلك فهــو واهم . وهذا هو المبدأ الذى اذائع عنه فهل فيه مأخذ على العاقـــل او فطنــــه فى الجاهــــل » .

ان الدعـــوة الى الاشتراكية — فى الوطـن العربى ، قد ارتبطت اوثق ارتباط بحركة الطبقة العــاملة بتعبير هذه الطبقــة عن ارادتها فى اضراباتها ضد اســـتغلال راس المال ، وفى تنظيمها لنفسها فى نقاباتها ، مؤسســاتها الطبقية ، وادوات صراعها مــن اجـــل حيــــاة افضــــل . .

وبذلك يمكننا أن نستخلص نتيجة هامة — وهى أن النشـــاة المبكرة للنقابية العربية ، لم تكن بأى حـــال من الاحــوال نشـــاة اقتصادية بحته ، انما هى منذ البداية نشاة سياسية . فلقـــد كانت النضالات الطبقية الاولى لهذه النقابيةموجهة فى نفس الوقت ضد السيطرة الاستعمارية ، وضد النظام الراسمالى ولذلك فانها منذ البداية ارتبطت ارتباطا وثيقا بحـــركة النضال الوطنى ضـــد الاستعمار . وفى الفترات التالية من محاضرتنا . ستتضح لنا هذه النتيجة بشـــكل اكثر دقة وتحديدا . .

(٣)

الحركة النقابية العربية بين الحربين

من الحرب العالمية الاولى حتى الحرب العالمية الثانية

١ ـ تعتبر الفترة الممتدة من ١٩١٧ حتي ١٩٤٥ هى فتـــرة ازدهار العمل الجماعى لحركة الطبقة العاملة العربية ، وقيـــام منظماتها النقابية ، وفرضها لوجودها بقوة نضـــالها ، وحصولها على حقها القانونى فى الوجود وتحملها مسئولية العمل الوحدوى العربى ، وتصديها المبكر لخطر المؤامرة الصهيونية الكبرى علــى الوطن العـــــربى .

٢ ـ أنه بعد نهـــاية الحـــرب العالميـــة الاولى ـ تغـــيرت موازين القوى عالميا وعربيا لصالح حركة الثورة المعادية للنظـــام الاستعمارى وللرأسمالية ..

* فالثورة الاشتراكية انتصرت فى سدس المعمورة ، ثـــورة اكتوبر ، ولم تعد الرأسمالية وحدها هى النظـــام العالمى ، ودخل النظام الرأسمالى العالمى مرحلة ازمته العالمية .

* وبعد ثورة اكتوبر واجهت الرأسمالية انتفاضات عماليـــة ثورية فى المانيا وفنلندا والمجر وبلغاريا ، واصبح النظام الرأسمالى العالمى عليه ان يواجه العاصفــــة العمالية القادمة ..

* اشتد ساعد حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات ، فكانت ثورة مصر ١٩١٩ ، ثورة العشرين بالعراق ١٩٢٠ الثورة الوطنية البورجوازية التركية ١٩٢٠ ، الثورة الهندية ١٩٢٠ ، الحـــرب فى

منطقة الريف فى المغرب ، وفى جبـــل الدروز فى سوريا ١٩٢٥ ، انتفاضة افريقيا السوداء ١٩٢٩ الانتفاضة الفلسطينية فى ١٩٢٩، **ثورة الهند الصينية ١٩٣٠ ... الـــخ .**

وقد انعكست كل هذه المتغيرات على حركة الطبقة العاملـة العربية ، واعطتها زخما عظيـــما .

٣ ـ معارك طبقيــة هائلــة :

فى الفترة الممتدة من ١٩١٧ حتى ١٩٤٥ ، خاضت الطبقـــة العاملة العربية ، المئات من النضالات الطبقية ، التى ســـجلت عبرها بطولات وتضحيات ـ وهى معارك تعلمت منها الطبقـــة العاملة العربية الكثير من الدروس ، دروس التنظيم والوحـــدة . وهى معارك خاضتها الطبقة العاملة وسط مجتمع متخلف فــرض عليه المستعمر هذا التخلف المادى والروحى ، وسط مجتـــمع شجع الاستعمار فيه الكيانات الاقليمية ، ودعم كل الاتجـــاهات الطائفية والتناحرات القبليـة والعشائرية والصراع بين البيوتات الاقطاعيـــة والطبقات الحاكمـــة ..

وكانت معارك الطبقة العاملة الطبقية تلك هى بريق الامـل امام الثوريين العرب المتلئين حماســة واندفاعا من اجل نضـــال عربى موحد لتحرير الوطن العربى من الســيطرة الاجنبيـة ومن التمزق ومن التخـلف .

* فى مصر ـ استعادت الحركة النقابية وجودها ومؤسساتها النقابية منذ ١٩١٨ بعد ان كانت قد توقفت عن النشاط خلال سنى الحرب ـ بسبب اعــلان الاحكام العرفية وتعطيل الســـلطات العسكرية كل نشـــاط فى البلاد . وشهدت الاعوام ١٩١٩ حتى ١٩٢٤ أضخم واوسع نضال عمالى طبقى من اجل المطالب .

جاء فى تقرير لجنة التوفيق والتحكيم عن الستة اشهر التى انتهت فى ٣١ مارس ١٩٢٢ الى ان حوادث الاعتصـــاب ازدادت

بشكل كبير منذ يوليو ١٩٢١ ، وانه فى تلك الفترة حدث ٨١ اعتصاما شملت عمال (٥٠) شركة ومعملا ، ومن بينها اعتصام عمال تكرير بترول السويس والذى استمر ١١٣ يوم ، واعتصام عمال ترام القاهرة الذى استمر ١٠٢ يوم ، واعتصام شركة الغزل والذى استمر ٢٥ يوما ..

وشهد عام ١٩٢٤ أضخم حركة اضرابية شملت كل مصانع وورش الاسكندرية . وفى الثلاثينات ومن ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٨ اتسعت الموجات الاضرابية وشملت المرافق العامة وصناعة الغزل والنسيج وعمال الموانىء والخدمات ..

وفى الجزائر — اشترك الوف العمال الجزائريين فى الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ فى أكثر من (٥٠٠) اضراب كان اشهرها اضراب عمال الموانىء (١٩٢٩) وعاملات الدخان فى نفس العام واضراب العمال الزرعيين فى ١٩٣٢ .

وفى تونس — خاض العمال العديد من المعارك الطبقية — والتى كان من أضخمها اضراب عمال ميناء بنزرت والذى استمر (٢٣) يوما من ١٩٢٤ واضرابات عمال الزراعة فى الخروبة ، وسائقى العربات السيدى أحمد من نفس العام ، واضرابات أبريل ١٩٣٦ والتى كانت جزءا من الانتفاضة الوطنية التونسية والتى سقط خلالها أكثر من ٢٠٠ شهيد .

وفى العراق شنت الطبقة العاملة مجموعة كبيرة من الاضرابات العمالية العنيفة فى الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٤٢ ، كان منها اضراب عمال السكك الحديدية فى ١٩٢٧ ، والاضراب العام فى يوليو ١٩٣١ والاضراب العام الجماهيرى الذى نظمه المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال فى العراق فى ١٩٣٣ . وخلال الفترة من ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ، بلغ عدد أيام العمل المفقودة ٢٠٠ الف يوم عمل فى سلسلة من الاضرابات الكبيرة والتى شملت عمال موانىء البصرة ، والنفط فى كركوك ، وعمال السجاير ، وعمال معامل فتوح

باشا وغيرها ـ ومن أهم هذه الحركات كذلك اضرابات عمال الغزل والنسيج فى بغداد والتى صاحبت انتفاضة ملاحى الكوت فى عـام ١٩٤٠ .

* **وفى سوريا** ، كانت اضرابات عمال السكك الحديدية فى ١٩٢٠ ، واضراب عمال النسيج فى دمشق فى ١٩٣٠ ومظاهرة عمال حلب فى ١٩٣٢ والتى كان شعارها « بدنا خبز ـ بدنا خبز » وعمال المقاطع والحياكة فى حلب فى عام ١٩٣٦ ، وفى نفس العام اضرابات عمال النسيج بحمص ، وعمال النسيج والمطابع والبلاط بدمشق..

* **وفى فلسطين** ، خاض العمال العرب العديد من المعارك الطبقية ـ فى العديد من المجالات فى السكك الحديدية وفى البنـاء والموانىء ـ وكانت مشاركتهم فى حركة ١٩٢٩ (حركة الصـدام الدموى بين اليهود والعرب) مشاركة طليعية لعماله ، وكذلك فى ١٩٣٦ .

* **وفى لبنان** ، العديد من الحركات الاضرابية منذ ١٩٢٤ فى السكك الحديدية وفى الدخان وفى الميناء وبين السواقين وعمـال الطباعـة .

٤ ـ التنظيم النقابى العربى ينهض :

ومن خلال هذه المعارك الطبقية الهائلة والتى تدمنا نمـاذج لها ـ وجد وتطـور التنظيم النقـابى وفرض وجوده بقـوة هـذا النضال ـ وسبق التنظيم والممارسة الاعتراف القانونى بالحق فى التنظـيم .

وفى ١٩١٧ ـ ١٩١٨ استعادت النقابات المصرية وجودهـا التنظيمى ، ففى ١٩١٩ كان فى مصر أكثر من ٣٣ نقابة وبعضـوية أكثر من ٣٥ الف ، ومنها نقابات كبيرة مثل نقابات عمال الترام فى القاهرة والاسكندرية ، ونقابة عمال السكك الحديدية ومن خـلال

المعارك الطبقية ، تمكنت هذه النقابات من توحيد صفوفها فى أول اتحاد عام لنقابات العمال ، فى أوائل عام ١٩٢١ . وقد قاد هذا الاتحاد منذ البداية عناصر اشتراكية،وقد ارتبط بالحزب الاشتراكى الذى تأسس فى اغسطس ١٩٢١ — وهو الحزب الذى أصبح بعد ذلك الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٢٣ . وقد شارك فى هذا النشاط العمالى عناصر عمالية من بلدان عربية أخرى ، لبنانية وسورية وفلسطينية . وقد قاد هذا الاتحاد الحركة الاضرابية الواسعة ضد الشركات الرأسمالية الاجنبية فى ١٩٢٤، فشنت عليه حكومة سعد زغلول باشا حملة واسعة . ادت الى حله وسجن قياداته .

وبعد حل هذا الاتحاد ابدت البورجوازية اهتماما خاصا بتنظيم العمال — فأسس حزب الوفد اتحادا آخر — برئاسة عبد الرحمن بك فهمى — وهو اتحاد لم يعش طويلا . وفى نفس الوقت استمر الاتجاه الاشتراكى فى تأسيس النقابات المناضلة . ولكن الحركة النقابية المصرية ظلت مقسمة بين الوفد والاتجاهات المستقلة ، والاشتراكية .

وقد اضفت الحركة الاضرابية فى ١٩٢٧ قوة على النقابات العمالية ، ورغم أن الحكومة قضت على محاولة لتكوين اتحاد جديد للنقابات فى خريف ١٩٢٧ ، فان النقابات المصرية تمكنت من تأسيس هذا الاتحاد فى ١٩٢٨ بعضوية بلغت ستة آلاف عامل . وكان النفوذ الاساسى فى هذا الاتحاد لحزب البورجوازية الوطنية — الوفد — ولكن هذا الاتحاد ووجه بعنف من قبل السفارة البريطانية واحزاب الاقاليم المرتبطة بالسراى ، فتوقف نشاطه حتى أعيد بناؤه فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ من خلال تحالف الوفد والنبيل عباس حليم — وهو أمير من الاسرة المالكة اتجه الى النشاط بين العمل بعد خلافه مع السراى . وقد تأسس هذا الاتحاد بعدمؤتمراشتركت فيه (٥٥) نقابة باسم « اتحاد نقابات عمال القطر المصرى » .

وظلت النقابات المصرية تفرض وجودها بقوة نضالها — نقابات

الامر الواقع ــ حتى حصلت على حقها فى الوجود النقابى بصدور اول قانون للنقابات ــ القانون رقم ٨٥ لسنة ٩٤٢ بشأن نقابات العمـــال .

* **وفى الجزائر** ــ نمت الحركة النقابية ، وازدادت فعالياتها، وازداد عدد العمال الجزائريين المنظمين بنقابات ، ومع تغلغــل الفكر الاشتراكى ، وارتباط النقابيين الجزائريين بالحركة الوطنية ورفعهم لشعار النضال من أجل الاستقلال الوطنى ــ فان انقساما حدث فى الاتحاد العام للشغل وانقسم الى « الاتحاد العام الموحد للشغل ، وضم التيار الثورى الوطنى ، وضم العمال الجزائريين والاتحاد العام للشغل ــ بتكوين أوربى عبر عن الاتجاه الاصلاحى، وكانت قيادته عنصرية . »

وفى ١٩٢٠ كان الاتحاد العام الموحد للشغل يضم ٣٥ فرعا نقابيا ، أصبحت ٢٥ فرعا فى ١٩٢٥ وفى ١٩٣٢ أصبح يضـــم ٣٢ نقابة عضويتها تسعة آلاف عضو و ٢٣ فرعا نقابيا تضم ٧٥٠٠ عضـــو .

وفى ١٩٣٦ وبعد انتصار الجبهة الشعبية تمت وحـدة بين الاتحادين ــ ولكن هذه الوحدة عكست بعد فــترة تأثير الاتجــاه الاصلاحى ، وتراجع النضال النقــابى جزئيا عن رفــع شــعار الاستقلال الوطنى وفى عام ١٩٤٥ أصبح يضم هذا الاتحاد حوالى ٢٠٠ الف عضــو .

(*) **وفى تونس** من خلال المعارك الطبقية العديدة ــ تمكن محمد على قابس ــ وهو نقابى تونسى شارك فى النضالات النقابية فى مصر ــ من تأسيس النقابة التونسية فى ١٩٢٤ ، ولكن خطة فى العمل كان خطا تعاونيا ، **وبعد وفاته فى ١٩٢٤ تكونت الجامعــة** النقابية ، وبعد ثورة ١٩٣٦ كان للحزب الحر الدستورى التونسى نفوذا كبيرا فى النقابــات . وفى ١٩٤٠ تأسست جامعــة النقابات التونسية .

ومع طرح النقابات التونسية لشعارات العداء للامبريالية واعادة الارض للفلاحين ـ اصطدمت بالنقابات الفرنسية ، وقوى الاتجاه الاستقلالى ، وعبر عن نفسه بوحدة جمعية عموم العملة التونسيين مع نقابات بنزرت التسع فى ديسمبر ١٩٢٤ .

(*) **وفى فلسطين ،** وفى مواجهة الاستعمار البريطانى ، والوجود الصهيونى ـ ناضل العمال العرب فى فلسطين نضالا معقدا وقاسيا من أجل خلق تنظيمهم النقابى العربى . وخاصة وان الصهيونية كانت قد أقامت مؤسسة للعمال اليهود ـ وهى الهستدروت ، وقد قامت هذه المؤسسة منذ تأسيسها فى ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ على أساس عنصرى ، وكان شعارها الذى وضعه لها بن جورين اول امين عام له « ان الهجرة والاستيطان كلمتان يجب ان تنقشا بخطوط من الدم فوق راية الهستدروت . وانه اذا خلت **مشكلة الهجرة وهى تأتى فى الدرجة الثانية فان مشكلة الامن وهى تأتى فى الدرجة الاولى لن تكون موجودة لان المستوطنين سيسهرون على ذلك .**

وبينما سمحت الادارة الاستعمارية البريطانية للهستدروت بان يمارس كل نشاط ـ فانها بطشت بكل محاولة من قبل العمال العرب لتنظيم انفسهم فى نقابات .

ولكن العمال العرب ـ تصدوا بكل قوتهم للسياسة البريطانية . وتمكنوا فى عام ١٩٢٣ من اقامة اول شكل تنظيمى لهم ـ وهو لجنة عمال السكك الحديدية ، وكان طابعها تعاونى ، وعلى نمط جمعيات المعونة والصداقة المتبادلة . ولكن فى ١٩٢٤ تكونت اول نقابة عمالية عربية لعمال السكك الحديدية . وفى اغسطس ١٩٢٥ سجلت جمعية العمال العرب الفلسطينيين . وضمت عمال السكك الحديدية ـ والبلديات والاشغال العامة ـ والطباعة ـ والبناء ـ والمخابز والسكاير والكبريت والسواقين . وكان من اهم اهدافها الدفاع عن مصالح العمال والسعى لاصدار تشريع عمالى . وقد شاركت الجمعية فى ١٩٢٩ فى مواجهة المذابح الدموية التى قامت به المؤسسة الصهيونية ضد العرب .

وعقدت الجمعية اول مؤتمر لها فى ١٩٣٠ ، وحضر المؤتمر ٦١٠ مندوبا . وفى ١٩٣٦ كانت (١١) الف عامل .واعتقل قادة الجمعية فى ١٩٣٦ وافرج عنهم ١٩٣٩ وفى ١٩٣٩ اتحدت الجمعية مع اتحاد نقابات العمال العرب الذى تأسس فى حيفا عام ١٩٣٣ بقيادة يسارية ، وكان نتاج هذه الوحدة تكوين جمعية العمال العرب الفلسطينيين . وعقد مؤتمر لهذه الجمعية فى ١٩٤٣ حضره ممثلو (٣٥) الف عضو . وأصبح للجمعية (٣٠) فرعا فى أنحاء فلسطين .

(*) وفى العراق ، شهد عام ١٩٢٤ محاولتين لتأسيس منظمات نقابية لعمال السكك الحديدية وعمال الميناء فى البصرة . وفى ١٩٢٧ تأسست نقابة عمال السكك الحديدية . وشهد نفس العام قيام مجموعة من « الجمعيات » العمالية فى بغداد والموصل ، منها جمعية عمال المطابع ، وجمعية تعاون الحلاقين ، وجمعية البقالين . ثم تأسست فى نفس العام جمعية أصحاب المصانع فى العراق وكان من أهم النقابات داخل هذه الجمعية نقابة السكك الحديدية ، والميكانيك ، كما شكلت داخلها فى العام ١٩٣٠ لجان لكل صناعة أو حرفة . كان لها فروع فى أنحاء العراق (البصرة ـ الناصرية ـ خانقين ـ النجف ـ الحلة ..) وبعد اضراب يوليو ١٩٣١ والذى نظمته الجمعية ، اغلقت السلطات الجمعية .

وفى ١٩٣٢ تأسست جمعية عمال الميكانيك ، وتمكنت قيادة جمعية أصحاب المصانع القديمة أن تشارك فى قيادة الجمعية . وفى ١٩٣٣ تحولت جمعية عمال الميكانيك الى « نقابة اتحاد عمال العراق » وكان لهذا التنظيم مجلس اعلى يضم كل تنظيمات العمال وجمعيات الحرفيين وارباب المهن .

وبعد صدور قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ ، فان كل طلبات العمال لتسجيل نقاباتهم كان مصيرها الرفض من قبل الحكومة وحتى العام ١٩٤٤ لم تجز السلطة غير ١٦ نقابة ، وكان ممنوعا عليها الاتحاد فى اتحاد واحد ..

العمل من اجل الوحدة النقابية العربية :ـ

ان نضال الطبقة العاملة العربية ـ الطبقى ـ ارتبط منذ بدايته ارتباطا عضويا بالنضال الوطنى ، وارتبط نحو المؤسسات النقابية العاملة بكل نمو وتطور حركة النضال الوطنى ضد الاستعمار ورغم هذا الارتباط العضوى بين الحركتين ـ فان حركة الطبقة العاملة العربية لم تتأثر بنزعات البورجوازية الاقليمية والقطرية ، ومنذ النشأة الاولى بذلت جهود صادقة وممارسات عملية لتحقيق وحدة الحركة النقابية العربية .

ولقد ساهمت العناصر العمالية العربية فى انشاء الحركة النقابية فى هذا القطر أو ذلك بغض النظر عن انتمائها القطرى . ففؤاد الشمالى الذى كان له دور قيادى فى الحركة النقابية المصرية منذ ١٩٢٠ ، اشترك فى تأسيس أول اتحاد للنقابات فى مصر ، وعندما طردته السلطات الاستعمارية البريطانية من مصر فى العام ١٩٢٤ ، وعاد الى لبنان اشترك فى تأسيس حركة نقابية حقيقية فى لبنان .

ولقد كانت الطبقة العاملة العربية ـ أكثر الطبقات الاجتماعية احساسا بخطر الوجود الصهيونى وبانه لا يمكن مواجهة هذا الخطر الا بوحدة المؤسسات النقابية العربية ـ وهكذا كانت فلسطين بحق وحتى الثلاثينيات مركز الدعوة لوحدة الحركة النقابية العربية ...

وفى الوقت الذى كانت فيه الرجعية العربية والعناصر البورجوازية الكبيرة متحالفة مع الاستعمار البريطانى والصهيونية ـ فان الطبقة العاملة اخذت الموقف الثورى الاصيل ، ورفضت الموقف الوسط ، موقف التهادن الذى اتخذته البورجوازية المتوسطة (الوطنية) .

ولقد كان التجاوب واضحا بين ممثلى الطبقة العاملة العربية

من المواقف المعارضة للاستعمار والصهيونية ، فعندما احتفل الصهيونيون بتأسيس الجامعة العبرية فى ابريل ١٩٢٥ ، واقاموا مهرجانا ضخما دعى اليه « بلفـور » .

دعت العناصر النقابية اليسارية المصرية الى التظاهر ضده عند مروره من مصر فى طريقه الى فلسطين هذا فى نفس الوقت الذى حضر احتفالات الجامعة العبرية احمد لطفى السيد باشـا وهو من شخصيات حزب الاحـرار الدستوريين ، وواحـد من مفكرى البورجوازية ، كما أن جريدة « الحساب » وهى جـريدة الطبقة العاملة المصرية نشرت تحت عنوان « بلفور » يزور ضحيته وفلسطين تقابله بالاضراب العام .. مقالا جاء فيه :

« احتفل الصهيونيون فى فلسطين بتأسيس جامعتهم العبرية يوم اول ابريل الجارى ، فدعوا لحضور احتفالهم ذلك ، نخبـة رجالهم ، وجميع الذين يعطفون على قضيتهم ويساعدونهم فى عملهم الاستعمارى وكان فى مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشـهور الذى اصدره باسم الحكومة الانجليزية والذى بموجبه اعطت انجلترا فلسطين لليهود الصهيونيين رغم ارادة سكانها ، وضد كل شرع وعرف وقانون « وتقول الحساب » فى مقالها : وقد لبى بلفور الدعوة فقابله السكان فى كل مكان حل فيه بجميع الوسـائل التى تعـبر عن سخطهم وغضبهم واشمئزازهم من زيـارته التى تشبه زيارة القاتل لآل القتيل والمعتدى لضحيته . فقد اعلن اهـل فلسطين الاضراب العام بمناسبة وصول بلفور الى بلادهم فأغلقت المتاجر والمصانع والورش وحوانيت البقالة ، ووقفت السيارات وعربات النقل ، وامتنع التلامذة من حضور دروسهم والذهـاب الى مدارسهم ، ووضع أهل فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم » . ثم تدعو الحساب عمـال فلسطين : « أن يضعوا أيديهم فى أيدى كل طبقة — من طبقات العمال فى أى بلد من البلدان . فالطبقة العاملة مظلومة فى كل مكان ، وكل مظلوم للمظلوم نسيب » .

وشعرت الطبقة العاملة العربية بأهمية وحـدة حركتهـا .

النقابية بعد أحداث اغسطس ١٩٢٩ الدامية فى فلسطين . وهكذا فان العمال العرب ابدوا جسارة عظيمة فى مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٢٩ احتجاجا على وعد بلفور ، هذه الجسارة التى عبرت عنها عصبة النضال ضد الامبريالية فى البيان الذى اصدرته حول هذه المظاهرات ، وقالت فيه : « ان أحداث فلسطين قد اكدت حقيقة أن مسألة القومية العربية تمثل اليوم واحدة من أكثر القضايا أهمية فى سياسة عالم اليوم ، فالعرب يملكون كل الحق فى القضاء على تقسيم بلدانهم ، وفى تكوين دولة موحدة ، قوية ، وحرة حقا، دولة عربية قومية عظمى ، يتحدد شكلها ومستقبلها ليس وفقا لارادة قوى الامبريالية من الاجانب ، وانما وفقا لارادة مصالح الجماهير العربية الكادحة من الفلاحين والعمال البدو » .

وعندما انعقد المؤتمر العمالى العربى فى ١١ كانون ثانى ١٩٣٠ فى حيفا ــ ولقد اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة والمتعلقة بالوحدة العربية عامة والوحدة النقابية العربية بصفة خاصة .

وكان المؤتمر قد تلقى برقية من عصبة النضال ضد الامبريالية حذرت العمال من مساومات الحكومات العربية والقادة القوميين الاصلاحيين مع الامبريالية البريطانيين ، وأبدت خشيتها من أن هذه المساومات ستضرب من الداخل النضال البطولى لجماهير الشعب العربى الواسعة ، قبل تحقيق الاستقلال الوطنى الناجز والاتحاد الفيدرالى » .

وأعلن مؤتمر حيفا ــ أنه يتفق مع العصبة فى تأييد استقلال فلسطين استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية . وكما أن المؤتمر اتخذ قرارا باصدار جريدة تحمل اسم « العامل العربى » .

وكانت هيئة تنظيم المؤتمر قد وجهت دعوات الى نقابيين من بلدان عربية للمشاركة فى اعمال المؤتمر ولم يتمكنوا بسبب ظروف الضغط والقهر من حضور المؤتمر . وان كانوا قد ابرقوا له بالتأييد

والمساندة وتنفيذا لقرار مؤتمر حيفا باصدار جريدة « العامل العربى » فان فؤاد الشمالى اصدر فى ٩٣٠ جريدة « صوت العمال » فى بيروت ـ وكان لها ممثلين ومراسلين فى عدد من البلدان العربية فى لبنان : يكفينا (**بشارة كامل ونسيم الشمالى**) ، الشوير (**فريد الشامى**) ، **الخنشارة** (**الياس مسعود**) الباروك (**الشيخ اسعد تلحوق**) ، **زحلة** (**توفيق جبور والياس الفرعونى**)، فى سوريا : **حلب** (**جميل جراح ، عامل احذية**) ، **دير الزور** (**عبد القادر مظلوم**) ، فى فلسطين : حيفا (كامل عودة : سكرتير اللجنة المركزية لاتحاد العمال **العرب**) **يافا** (**درويش الشامى ، سكرتير الاتحاد**) فى مصر : **الاسكندرية** (**نجيب الشمالى**) **وفى** العراق : **بغداد** (**كامل عباس : سكرتير اتحاد عمال الميكانيك**) .

وكان صدور هذه المجلة بهيئة تحرير عربية على هذا النحو هو من اهم بدايات العمل من اجل وجود عمل نقابى عربى موحد .

واستمرت الدعوة الى انشاء حركة نقابية عربية موحدة ـ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

تقوى حينا وتخبوا حينا آخر ـ ولكن الصلات بين النقابيين العرب لم تتوقف ـ وان لم تتمكن من أن تحقق الهدف المنشود : تحقيق وحدة الحركة النقابية العربية .

(٤)

بعد الحرب العالمية الثانية

من الدعوة الى الوحدة التى تحققها وقيام الاتحاد الدولى

لنقابات العمال العرب

وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها . وهزمت النازية وخرجت قوى الشعوب ومعسكر الثورة العالمية اقوى من اى وقت مضى فى نضالها ضد الامبريالية . واتسعت رقعة المعسكر الاشتراكى ، واتسع نطاق النضال من اجل التحرر الوطنى ، واصبح اصلب عودا ، واشد مراسا .

وخرجت الطبقة العاملة العالمية وهى اكثر اصرارا على توحيد صفوفها = الامر الذى تحقق فى اكتوبر ١٩٤٥ ، وحيث تأسس الاتحاد العالمى للنقابات موحدا لاغلب المراكز النقابية فى العالم . باستثناء اتحاد العمل الامريكى والاتحاد الدولى للنقابات **المسيحية — الاتحاد العالمى للعمل اليوم .**

لقد تغير توازن القوى بعد هزيمة النازية — لصالح الشعوب . وانعكس هذا التغيير على حركة الطبقة العاملة — وبصفة خاصة فى بلدان التحرر الوطنى .

وكما لاحظنا من قبل فانه مع اتساع كل نضال وطنى ضد السيطرة الاستعمارية ، فان حركة الطبقة العاملة ، وتزداد ممارستها لدورها الطليعى داخل هذه الحركة ، وتزداد حاجتها للوحدة ..

وهكذا فانه بعد انتهاء الحــرب العالمية قويت الدعوة الى وحــدة الحركة النقابية العربية .. لمواجهة المصالح الاستعمارية المتشابكة فى الوطن العربى ــ وبصفة خاصة لمواجهة الاحتكارات ــ البترولية . وكمــا كــان الوجــود الصهيونى المدعوم من قبــــل الاستعمار البريطانى ــ كان ظرفاً من الظروف التى جعلت العمال العرب يتبينون مبكرا خطر هذا الوجود ، وضرورة مواجهته بالعمل الموحــد وبالاداة الموحدة ــ فانه بعد الحرب العالمية واذ خرجت الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الامبريالية الاقوى والوريث للامبراطوريات القديمة فانها وجــدت فى الوجــود الصهيونى خير قاعــدة لها فى الوطن العــربى لحمايــة مصالحهــا الامبراطورية الجديدة ، واستشعر العمــــال العــرب هــذا الخطر ، وازداد استشعارهم له بعد اغتصاب الصهيونية لفلسطين .

وهكذا فان النضال ضد الوجود الصهيونى وكيانه المزروع كقاعدة استعمارية فى المنطقة ــ كان أهم العوامل المحركة والمغذية لنضــال العمال العرب من اجــل وحدتهم ..

١ ــ الدعوة الى قيــام اتحاد للعمال العــرب :

اشتركت وفود عمالية عربية فى المؤتمر الاول للاتحاد العالمى للنقابات ــ اكتوبر ١٩٤٥ ــ من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين ــ وارسلت النقابات العراقية برقية الى المؤتمر قالت فيها (اننا نفوض العمال العرب ان يمثلونا فى معالجة مشاكل العمال العرب وقضية التحرر الوطنى لفسطين وسوريا) .

وفى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات التقت الوفود العربية ، واتفقت على توحيد مواقفها ، وانتهى الموقف الموحد الى انتخاب مصطفى العريس ممثلاً لعمال الشرقين الادنى والاوسط فى اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمى للنقابات ــ وقد علق مخلص عمرو وبولس فــرج المندوبان الفلسطينيان للمؤتمر على هــذا بقولهما المنــدوب

مجلة الضمير – النقابية المصرية « ان ابرز شيء ظهر فى هـذا المؤتمر هو الانتصار الكبير الذى احرزته البلاد العربية والانسانية جمعاء ، بانتصار العمال العرب على الصهيونية ويعود العمال العرب – من مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات ، وقد ازداد ايمانهم بضرورة تحقيق هذه الوحـــدة .

ففى اغسطس ١٩٤٦ عقـدت جمعيـة العمـال العـرب الفلسطينية مؤتمرها – واتخذت قرارا نص على « بما ان الحركة العمالية العربية فى فلسطين جزء من الحركة العمالية العربيـة يدعو المؤتمر العمال العرب لقيام اتحاد واحد يجمع صفوفهم .. »

ولتنفيذ هذا القرار ارسلت الجمعية وفودا بعد المؤتمر الى سوريا ولبنان لاجراء مباحثات مع القادة النقابيين من اجل التوصل الى صيغة لتنفيذ قرار مؤتمر جمعية العمال العرب الفلسطينيين .

وبدات الجمعية فى اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذه الوحدة على مستوى العمـل النقابى اليومى فعملت على انضمام ممثلين للعمال المصريين والاردنيين فى المجس الاعلى والمجلس التنفيذى للنقابة العامة لعمال سكك الحديد . وكان يمثل العمـال المصريين فى هذا المجلس النقابى المصرى بنيامين يونان .

ومن مصر – ارتفع صوت النقابيين المصريين مطالبا بتحقيق وحدة العمال العرب – فمجلة الضمير النقابية اليسارية ، حملت لواء هذه الدعوة وفتحت صفحاتها للنقابيين العرب – مخلص عمرو وبولس فرج فلسطين – مصطفى العريس (لبنان) ابراهيم بكرى (سوريا) . وافردت العديد من المقالات لضرورة تحقيق التضامن والوحدة بين العمال والنقابيين العـرب .

وفى حفـل الاستقبال الذى اقامه عمـال الاسكندرية للوفود العربيـة التى حضرت مؤتمر الاتحـاد العالمى للنقابات . طالب العمال « بوجوب تاليف اتحـاد عام لعمـال الشرق العـربى » (نوفمبر ١٩٤٥) .

وفى حفل استقبال نقابات عمال القاهرة لاستقبال المناضل النقابى محمد يوسف المدرك طالب الخطباء بتاليف الاتحاد المصرى للنقابات ، والاتحاد العربى للعمال العــرب .

وعندما بطش اسماعيل صدقى باشا بالحركــة الوطنيــة المصرية ــ وتحت اللافته التقليدية مكافحة الشيوعيــة واعتقــل القادة النقابيين ــ تداعت النقابية العربية للتضامن مع النقابيين المصريين ..

فارسل مصطفى العريس برقية الى اسماعيل صدقى باشا قال فيهــا : « منذ اكثر من ثلاثة شــهور القت السلطات المصرية القبض على بعض المناضلين النقابيين منهم محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان بسبب نشاطهم النقابى ودفاعهم عن مصالح العمال والشغيلة المصريين وبالرغم من عدم وجــود اى مســئولية عليهم تستدعى توقيفهم او محاكمتهم فانهم مازالوا فى السجن يسامون انواع العذاب والشــقاء ... احتج اشد الاحتجاج على المعاملة السيئة التى يعامل بها الموقوفين فى السجن واطلب الافراج عنهم واعادة الحريــة اليهم ليعودوا الى ميدان النضال الى جانب الشعب المصرى العزيز فى سبيل حريــة مصر وكرامتها وفى سبيل استقلالها وجلاء الجيوش الاجنبية عنها ».

وارسل ابراهيم بكرى باسم عمال سوريا برقية احتجاج مماثلــة ..

ونفس موقف التضامن اتخذ من قبل النقابيين العرب عندما اعتقلت الحكومة الصدقية اعضاء مؤتمــر النقابات وصــادرت اجتماعاته فى مايو ١٩٤٦ وتستمر الدعوة ــ الى ضرورة تحقيــق وحدة الحركة النقابية العربية وتاسيس اتحاد العمال العــرب ولكن توازن القوى ــ لم يكن ليسمح باكثر من اعمال التضامــن ، فمثلا عندما اضرب عمال السكك الحديدية فى السودان (مارس ١٩٤٨) ، واعتقلت السلطات البريطانية قادة العمال السودانيين

— قام العمال المصريون ، والقيادات النقابية في مصر بأكبر حملة تضامن ، فجمعت التبرعات للعمال المصريين ، وكلف النقابيون المصريون عددا من كبار المحامين للسفر الى السودان للدفاع عن القادة الموقوفين ، وتشكيل وفد نقابي سافر الى السودان لتقديم مذكرة احتجاج والتضامن .

وفى ١٩٤٩ — تجددت الدعوة من قبل قيادات نقابية مستقلة . ففى مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة أشترك النقابى المصرى فتحى كامل ومعه نقابى آخر هو ابراهيم زين الدين كمراقبين فى أعمال المؤتمر . وفى المؤتمر اصطدم هذا الوفد المصرى بوفد الهستدروت والذى طالب بطرد الوفود العربية من المؤتمر — اشترك فى أعمال هذا المؤتمر وفد تونس كعضو أصيل وآخر لبنانى — وعاد فتحى كامل وقد ترسخت فى ذهنه ضرورة مواجهة الخطر الصهيونى بالدعوة الى تكوين اتحاد العمال العرب .

فالتقى بعبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية — وطالبه بضرورة احتضان الجامعة لفكرة انشاء اتحاد للعمال العرب . ولكن ما كان يمكن للجامعة العربية بتكوينها الاقطاعى والبرجوازى أن تقبل مثل هذه الفكرة الخطيرة .

٢ — حركة النضال ضد الاستعمار تنمو ، والحركة النقابية العربية تتوحد :

فى فترة بعد الحرب العالمية الثانية اشتد ساعد حركة التحرر الوطنى العربية وشاركت الطبقة العاملة العربية فى هذا النضال مشاركة بطولية وطليعية ، الامر الذى مكنها من أن تقوى وجودها ومراكزها النقابية أو أن تفرض وجودها فى البلدان التى لم تكن قد نظمت نفسها فيها .

وقوة حركة التحرر الوطنى العربية فرضت على الحركة

شعارات الوحدة العربية والقومية العربية ، وبصفة خاصة فى مواجهة مشروعات الاستعمار للدفاع المشترك ولاقامة احلاف استعمارية ـ حلف بغداد ـ وفى مواجهة الكيان الصهيونى الذى اغتصب الوطن الفلسطينى .

من خلال النمو والصمود لحركة التحرر الوطني اشتد ساعد الحركة النقابية فى القطر العراقى ، ونمت الحركة الاضرابية بشكل هائل فى مواجهة حكم رجعى شديد القبضة ـ اضرابات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، سبتمبر ١٩٤٦ ، واضرابات عمال النفط فى كركوك (يوليو ١٩٤٦) ، المشاركة الطليعية فى انتفاضة الشعب العراقى ضد معاهدة بورتسموث ، اضرابات ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٣ .

وتميز هذا النمو بارتباطه بالقيادات الاشتراكية وبالثورة العربية ، فكانت المشاركات النضالية الواسعة لدعم النضال الفلسطينى والعربى ضد الصهيونية والمشاركة الجماهيرية لدعم نضال الشعب المصرى والتضامن معه فى ١٩٤٦ و ١٩٥١ .

وفى السودان شهدت اعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ تأسيس أول حركة نقابية مناضلة ، ثم تأسيس اتحاد نقابات عمال السودان ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . وقد نشأت الحركة النقابية السودانية منذ بدايتها الاولى مرتبطة بالحركة النقابية المصرية ووجدت أشكالا من التنسيق والعمل المشترك .

وفى ليبيا شهدت الاعوام ١٩٥٠ و ١٩٥١ نشأة حركة نقابية فى طرابلس وبنغازى .

وفى ١٩٥٤ تكون مع ثورة الجزائر اتحاد نقابات عمال الجزائر مرتبطا بالكفاح المسلح وحرب التحرير .

وفى ١٩٥٥ كان مولد الاتحاد المغربى للشغل ، وكان تشكيله يعنى مواجهة الاستعمار لاكبر قوة جماهيرية منظمة .

وخلال الاعوام من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٥ بدأت الحركة النقابية فى عدن تتكون الى أن اسمت اتحادها تحت اسم « المؤتمر العمالى » فى مارس ١٩٥٦ .

كل هذا التطور داخل الحركة النقابية العربية كشف عن قدرات الطبقة العاملة العربية وامكانياتها الهائلة فى دعم النضال العربى الموحد ضد الاستعمار والصهيونية .

وخلال النضال القومى الواسع الذى خاضته حركة التحرر الوطنى العربية ضد حلف بغداد ، وضد الرجعية العربية ، وفى ظل شعارات القومية العربية وبترول العرب للعرب ، تلقى العمال العرب الدعوة لتأسيس اتحاد العمال العرب بحماس .

وكان بعض العمال الفلسطينيين قد تقدموا فى يوليو ١٩٥٥ بمذكرة الى مؤتمر الخريجين العرب الذى عقد فى القدس ، طالبوا فيه المؤتمر أن يتبنى توصية تدعو الى قيام اتحاد للعمال العرب .

وبعد المؤتمر تبنى الدعوة عمال الاردن وسوريا ومصر ، وعقد اجتماع تمهيدى فى دمشق ولكنه لم يتمكن من تحقيق الوحدة ، واستمرت الاتصالات الى أن تم الاتفاق على عقد مؤتمر تأسيسى لتأسيس اتحاد العمال العرب ، وعقد المؤتمر فى ٢٥ مارس ١٩٥٦ ، واشترك فى هذا المؤتمر التأسيسى ست منظمات هى :

١ — المؤتمر الدائم لنقابات العمال فى جمهورية مصر .

٢ — (أ) الاتحاد العام لنقابات العمال فى الجمهورية السورية .

(ب) الاتحاد التقدمى لنقابات العمال فى دمشق .

٣ — رابطة نقابات العمال والمستخدمين فى لبنان الشمالى .

٤ ـ اتحاد نقابات العمال المستقلة فى الجمهورية اللبنانية (١) .

٥ ـ اتحاد نقابات العمال فى المملكة الاردنية الهاشمية .

٦ ـ الاتحاد العام الليبى لنقابات العمال (٢) .

وقام الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ونص فى أول دستور له ـ الفقرة الثانية من المادة الثانية ـ على « اعتبار جميع الاتحادات القومية والمنظمات النقابية فى الوطن العربى اعضاء فى الاتحاد ـ وهى : مصر ـ السودان ـ سوريا ـ فلسطين ـ لبنان ـ ليبيا ـ العراق الاردن ـ العربية السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ اليمن ـ تونس ـ مراكش ـ الجزائر ـ عدن وغيرها من البلاد العربية الراغبة فى الانضمام الى الاتحاد بعد تأسيسه سواء كانت موجودة حالية او يستنشا مستقبلا » .

واعلن الاتحاد فى مقدمة اول دستور له .

« ان العمال فى الوطن العربى ايمانا منهم بوحدة الامة العربية ورسالتها فى التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية وبأن

---

(١) كان يوجد فى لبنان اتحادات اخرى لم تشترك فى التأسيس .

(٢) فى ١٩٥٧ انقسمت الحركة النقابية الليبية الى ثلاث اتحادات بفعل نشاط خاص من قبل الاتحاد الدولى للنقابات الحرة:

الاتحاد المهنى ، ورئيسه عبد الله منصور .

والاتحاد الوطنى ، ورئيسه سالم شيتا ، وانضم للاتحاد الحر .

الاتحاد الليبى ـ بنغازى ـ ورئيسه رجب النيهوم .

وقد استمر الاتحاد المهنى والاتحاد الليبى اعضاء فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .

القضية العمالية فى الوطن العربى جزء لا يتجزء من تلك الرسالة وبان نيل العمال العرب حقوقهم الكاملة والمحافظة على هذه الحقوق هو رهن بتحرر الامة العربية من الاستعمار والاستغلال والرجعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبان تحقيق هذه الاهداف القومية الكبرى والعمالية المقدسة لا يتحقق الا بتنظيم الحركة العمالية على اساس الوحدة القومية للعرب . ان العمال العرب فى الوطن العربى يؤمنون بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى أن تحكم نفسها بنفسها ويؤازرون كل حركة وطنية تستهدف القضاء على الاستعمار واعوانه ويؤيدون كل مجهود يبذل لتدعيم السلام وتحقيق الرخاء » .

« ان العمال العرب ايمانا منهم بكل هذا ، يعلنون انتظامهم فى اتحاد عربى يوحد كلمتهم وينسق جهودهم لتسهم متكاتفة فى اقامة مجتمع عربى ديمقراطى » .

كما حدد الدستور الاول للاتحاد ثلاث مجالات لنضاله : المجال الاول فى مجال البناء الاقتصادى والنقابى ، والمجال الثانى فى المجال الوطنى والقومى ، والثالث فى المجال الدولى :

اولا — فى مجال البناء الاقتصادى والنقابى العمل على ما يلى :

(أ) انماء الوعى النقابى وتوحيد الانظمة الداخلية للنقابات ونشر الثقافة العمالية والصحية والتدريبية المهنية بين عمال الوطن العربى .

(ب) زيادة القوة الانتاجية للعمل بتحسين وسائل العمل والاخذ باحدث اساليب التدريب المهنى وايفاد بعثات للدراسة فى الخارج .

(جـ) العمل على تصنيع بلدان الوطن العربى واستثمار خيراته وجعل الثروة الطبيعية فى خدمة المجموعة العربية وانماء وتشجيع ذوى المواهب للاختراع .

(د) العمل للقضاء على البطالة وضمان العمل واستقراره والغاء العمل الاجبارى منه فى كل مكان .

(هـ) العمل على توحيد التشريعات العمالية فى الاقطار العربية وكذلك التأمينات الاجتماعية وتحسين شروط الاستخدام .

ثانيا ــ فى المجال الوطنى والقومى :

يناضل العمال العرب من أجل تحرير الوطن العربى ووحدته الشاملة وباتباع الاساليب التالية :

(أ) الاشتراك فى الحركات الوطنية والقومية والسياسية والمساهمة فيها مساهمة فعالة .

(ب) النضال من أجل ازالة الحواجز الاصطناعية التى أوجدها الاستعمار بين الاقطار العربية .

(جـ) النضال من اجل ضمان حرية الراى والتعبير عنه ، والدفاع عن الحريات النقابية والديمقراطية .

ثالثا ــ فى المجال الدولى :

ايمانا من العمال العرب بان الحركة العمالية العربية جزء من حركة التحرر العمالى ، فعلى الاتحاد ان يعمل على ما يلى :

(أ) توطيد اواصر الصداقة والاخوة والتعاون بين العمال العرب وعمال الاقطار الاسيوية والافريقية وبقية عمال العالم .

(ب) الاشتراك فى المؤتمرات العمالية والعمل على تكوين اتحاد دولى لعمال الاقطار الاسيوية والافريقية .

٣ — نشاط الاتحاد من ١٩٥٦ حتى المؤتمر الثانى ١٩٥٩ :

فى هذه الفترة خاض الاتحاد الوليد مجموعة من المعـــارك اثبت خلالها وجوده ومشاركة العمال العرب فى مواجهة الامـــة العربيـــة :

١ — وكان اول امتحان للاتحاد هو أن يواجه مع الامـــة العربية كلها العدوان الثلاثى ، الامبريالى الصهيونى ، على مصر فى ١٩٥٦ بعد ان اممت بقيادة جمال عبد الناصر « امبراطورية » قناة السويس فى ١٠ اغسطس ١٩٥٦ ، وكان خطر العـــدوان يتهدد مصر ، اجتمع المجلس التنفيذى للاتحاد فى القاهـرة واتخذ مجموعة من القرارات نصت علـى :

١ — ايقاف ضخ البترول ومنعه عن دول العدوان ، ولـــو تطلب الأمر الى نسف انابيبه أو آباره .

٢ — يقاطع العمال العرب شحن وتفريغ وتموين ســـفن الاعداء وطائراتهم .

٣ — ارسال الوفود الى كل الاقطـــار العربيـــة .

٤ — تدمير كافةالمطارات والمنشآت الحربية حيثما أمكن .

٥ — اعلان الاضراب العام يـــوم ١٦ اغسطس استنكارا لمؤتمر لنـــدن الاســـتعمارى الذى دعت اليه الدول الاستعمارية الغربية لتعبئة قواها ضد مصر ولاسقاط حكم الثـــورة فيهـــا .

واثبت العمال العرب قدرتهم وقوتهم ، فكان الاضراب العام فى ١٦ اغسطس وكان تفجير أنابيب البترول وكانت مقاطعـــات طيران العـــدو وبواخـــره .

٢ — دعى الاتحاد الى تكوين لجنة نقابية دولية لمســـاندة النضال الجزائرى ضد الاستعمار الفرنسى ، وانعقد مؤتمر دولـى

فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٥٨ . وتشكلت اللجنة الدوليـــة من الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العالمى للنقــابات وكانت من اكبر القوى المساندة للنضال الجزائرى . وقد اتخذت اللجنة قرارا باعتبار يوم أول نوفمبر يوما عالميا للتضامن مع عمال وشعب الجزائر . وفى يوم أول نوفمبر ١٩٥٨ كان ثانى اضراب عام يقوم به العمال العرب فى جميع انحاء الوطن العربى تنفيـذا لنـــداء الاتحاد .

٣ — وفى هذه المرحلة وقف الاتحاد الى جانب عمال وشعب الاردن عام ١٩٥٧ وقاوم بفعالية مشروع ايزنهاور . كمـا وقف الاتحاد الى جانب عمال وشعب لبنان ١٩٥٨ ضد محاولة كميــل شمعون للتسلط على الحكم وضد نزول قوات الاسطول السادس الاراضى اللبنانية . كما وقف الاتحاد الى جانب ثورة العــراق — يوليو ١٩٥٨ — وهـى الثورة التى اسقطت الحكم الرجعى وانهت حلف بغـــداد .

٤ — وضع الاتحاد من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٥ :

انعقد المؤتمر الثانى للاتحاد فى ٢٤ ابريل ١٩٥٩ ، وكــان الجو العربى مشحونا بالخلافات والصراعات ، الامر الذى انعكس على المؤتمر . كما غاب عن المؤتمر اتحاد نقابات عمال السودان حيث كانت السلطة العسكرية بالسودان قد اوقفت نشــاطه وسجنت قيادتــه .

وتركز الخلاف حول ثلاث قضــايا : تسمية الامين العــــام وإنتخابه ، وكانت مصر قد سمت امينا آخر هو اسعد راجح بدلا من فتحى كامل ، أول امين للاتحاد . وحول عضوية الاتحـــاد الجمهورى العراقى . وحول عضوية زيدان يونس الامين المساعد ووفـــد الاردن .

وانتهت الازمة حول المواضيع الثــلاث ، ولكن الخـــلاف

انعكس على نشاط الاتحاد وخاصة بعد تعديل الدستور بوضع كل الصلاحيات فى يد الامين العام مما اضعفت القيادة الجماعية للاتحاد . كما أصدر المؤتمر مشروع دستور مؤقت ، وأصبح المجلس التنفيذى والذى سمى احيانا بالمجلس الاستشارى مشكلا من أعضاء غالبيتهم لا يمثلون اتحاداتهم . كما ان مجلس الامانة كان يمارس نشاطه دون تفرغ .

واستمر الوضع على هذا الحال ثمان سنوات ، ولم ينفذ نص الدستور الذى يوجب عقد المؤتمر كل سنتين .

ورغم هذا الوضع السىء فان الاتحاد قام بعقد بعض المؤتمرات الفنية ، مؤتمر التأمينات الاجتماعية / مايو ١٩٦٢ ، ومؤتمر الامن الصناعى ، ومؤتمر فلسطين/مارس ١٩٦٤ ، ومؤتمر بور سعيد ١٩٦٥ . وقام باصدار مجموعة من الكراسات المتعلقة بقضايا الثقافة العمالية .

ومن أبرز نشاطات الاتحاد خلال هذه السنوات الثمانية مواجهة الضغوط الامريكية والصهيونية على مصر ، فيما عرف بحادث الباخرة كليوباترا ، وهى الباخرة المصرية التى قاطعها عمال نيويورك فى ٢٨ ابريل ١٩٦٠ ، وأن يكون تزويدها بالوقود والاكل والشراب فقط فى حالة تراجع مصر عن قراراتها بمنع مرور السفن الاسرائيلية من قناة السويس وأى سفينة تحمل شحنة إلى « اسرائيل » . واعلن الاتحاد فى ٣٠ ابريل عام ١٩٦٠ قراره بمقاطعة شحن وتفريغ وتموين أى باخرة أو طائرة امريكية .. ونفذ القرار بإجماع عمالى لا مثيل له ، الامر الذى اجبر الولايات المتحدة الامريكية على التراجع .

والنشاط الثانى خلال هذه الفترة ، تكوين اللجنة الدولية للتضامن مع عمال وشعب عدن ، بين الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العالمى للنقابات .

وفى هذه الفترة اسس عمال فلسطين : **الاتحاد العام لعمال فلسطين** — اغسطس ١٩٦٣ .

٥ — الاتحاد من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ :

فى الفترة من ١٤ — ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ انعقد المؤتمر الثالث للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وحضرته كل الاتحادات العمالية العربية باستثناء تونس .. وانتهى هذا المؤتمر الى احداث تعديلات رئيسية على دستور الاتحاد .. فاستبدل فى المقدمة الفترة التي تقول : « ان العمال العرب فى الوطن العربى ايمانا منهم بوحدة الامة العربية وبرسالتها فى تحقيق العدالة الاجتماعية » .. بالنص التالى :

« ان الطبقة العاملة العربية ايمانا منها بوحدة الامة العربية وبرسالتها الهادفة الى تحقيق المجتمع العربى الاشتراكى » .

ووفق التعديلات الاخيرة فى الدستور فقد تشكل مكتب امانة من امين عام واربعة امناء مساعدين ، وانتخاب رئيسا للاتحاد .. وانتخب امينا للاتحاد دكتور فوزى السيد ، ورئيسا للاتحاد هاشم على محسن — من العراق — واربعة امناء مساعدين من المغرب وسوريا والسودان وفلسطين .

وفى هذه المرحلة من حياة الاتحاد ، قام الاتحاد بنشاط مكثف للدفاع عن الحريات النقابية والتى تعرضت لعدوان واسع من قبل السلطات الرجعية فى المغرب العربى والملكة الليبية والسودان والجمهورية اليمنية والجمهورية اللبنانية والكويت .

وكثف الاتحاد نشاطه الاعلامى فى دعم نضال عمال وشعب فلسطين وفضح الصهيونية والاستعمار الامريكى .

كما نشط الاتحاد فى مقاومة فكرة الحلف الاسلامى التى طرحت كبديل للاحلاف المفضوحة ، وحارب الاتحاد كذلك محاولات

الانفصال فى جنوب السودان وفى شمال العراق ، ودعم الثورة فى عدن والجنوب اليمنى المحتل . وقدم العون المادى لعمال وشعب اليمن — الشمالى — عندما تعرضت الثورة اليمنية لعدوان رجعى امبريالى .

وفى هذه الفترة وثق الاتحاد علاقته بجامعة الدول العربية، واصبح له حق الاشتراك فى مؤتمر وزراء العمل العرب ، وفى اجتماعات لجنة خبراء تشريعات العمل العربى من أجل توجيه تشريعات العمل بالدول العربية بشكل يتفق ودستور الاتحادات المشاركة فى اعمال اللجنة الفنية الخاصة بوضع أسس الثقافة العمالية .

وفى المجال العالمى ، قامت لجنة عمل دائمة بين الاتحاد والاتحاد العالمى للنقابات ، اقامة اللجنة الدولية لنصرة عمال وشعب فلسطين ، واقامت ندوة صحافية عمالية عالمية حول قضية فلسطين — اغسطس ١٩٦٨ — واقام الاتحاد علاقات مع الاتحاد العام لعمال ايطاليا والاتحاد العام لعمال فرنسا واتحادات ونقابات الدول الاسكندنافية وبريطانيا . واشترك الاتحاد فى العديد من المؤتمرات الاوربية والاسيوية والافريقية .

وانشأ الاتحاد لجنة عمل مشتركة مع الاتحاد العالمى للعمل (المسيحى سابقا) .. كما نشط الاتحاد فى مجال الثقافة العمالية والنشر والاعلام .

٦ — من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٦ :

خلال هذه الفترة إنعقد المؤتمر الخامس والسادس للاتحاد ، وحيث اصبح فى المؤتمر السادس امينا للاتحاد عبد اللطيف بلطيه .

وسار نشاط الاتحاد فى نفس المجالات السابقة ولم يضف

جديدا الى نشاطه الا فى مجال الثقافة العمالية حيث انشأ المكتب العربى للثقافـــة العماليـــة .

وفى هذه الفترة كان جهاز إعلام الاتحاد اصدر مجلة « العمال العرب » باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية الى جـانب اللغة العربية . كما اصدر مجموعة من الكتب الثقافية . وقـد شارك الاتحاد من خلال اللجنة النقابية الدولية للتضـامن مع عمال وشعب فلسطين فى عقد مؤتمر نقابى عالمى للتضامن مـع عمال وشعب فلسطين انعقد فى صوفيا « عاصمة بلغاريا » فى شهر سبتمبر ١٩٧١ ، وقد اشتركت فيه سبعون منظمة عالميـة واقليمية ووطنية من ٥٦ دولة . كما شارك فى عقد المؤتمر النقابى الدولى الثانى فى المانيا الديمقراطية ــ اكتوبر ١٩٧٦ للتضـامن مع عمال وشعب فلســطين .

وفى خلال هذه الفترة عقد المكتب العربى للثقافة العمالية ــ وهو من مؤسسات الاتحاد ــ ثلاث مؤتمرات للثقافة العماليـة فى الوطن العربى : الاول فى طرابلس ــ ليبيا (سبتمبر ١٩٧٤)، والثانى فى دمشق (ديسـمبر ١٩٧٥) ، والثالث فى بغــداد (ديســمبر ١٩٧٧) .

وفى هذه الفترة عقد عددا من المؤتمرات المتخصصة :

١ ــ مؤتمر المراة العاملة العربية ــ بغداد ــ فبراير ١٩٧٥

٢ ــ مؤتمر عمال الزراعة العرب ــ القاهرة ــ ١٩٧٥

٣ ــ مؤتمر محو الامية بين صفوف العمال فى الوطن العربى ــ بغــداد ١٩٧٦

٧ ــ الاتحادات المهنيــة العربيــة :

لم يهتم الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب عند إنشـائه بقضية تاسيس اتحادات مهنية عربية ــ توحد عمال كل مهنـة

على نطاق الوطن العربي - بل أن الاتحاد في السنوات الاولى لقيامه كان يخشى قيام مثل هذه الاتحادات لانها قد تؤثر على بنيانه الوحدوي الذي لم يستكمل بعد . وكذلك بسبب الصراع داخل الحركة النقابية العربية حول العلاقة مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والذي كان يعارض النشاط السياسي والوطني لاتحاد العمال العربي وخاصة نضاله ضد الاستعمار والصهيونية . وكانت بعض العناصر تسعى الى اقامة مثل هذه العلاقة عن طريق الاتحادات المهنية العربية .

ولكن في ١٩٦١ بدأت بعض القطاعات في انشاء اتحاداتها المهنية ، وكان اول اتحاد مهني عربي هو الاتحاد العربي لعمال البترول .

ويوجد الآن عشر اتحادات عمالية مهنية عربية هي :

١ - الاتحاد العربي لعمال البترول والتعدين والكيماويات: تأسس في القاهرة ، يناير ١٩٦١ .

٢ - الاتحاد العربي لعمال النقل : تأسس في القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٦

٣ - اتحاد عمال الزراعة العرب : تأسس في القاهرة ، يناير ١٩٦٩

٤ - الاتحاد العربي لعمال النسيج : تأسس في القاهرة ، مايو ١٩٦٩

٥ - الاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية : تأسس في القاهرة ، يوليو ١٩٦٩ .

٦ - الاتحاد العربي لنقابات البريد والبرق والهاتف : تأسس في القاهرة ، اغسطس ١٩٦٩

٧ — الاتحاد المهنى العربى لعمال البناء والاخشاب وصنع مواد البناء : تأسس فى القاهرة ، يونيــو ١٩٧٢ .

٨ — الاتحاد العربى لعمال التجارة : تأسس فى القاهــرة ، سبتمبر ١٩٧٢.

٩ — الاتحاد العربى للعاملين بالمصارف والتأمينات والاعمال المالية : تأسس فى القاهــرة ، نوفمبر ١٩٧٢

١٠ — الاتحاد العربى لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء : تأسس فى القاهــرة ، ١٩٧٥

ونص الاتحــاد الدولى لنقابات العمــال العرب فى الفقرة (جـ) من مادته الرابعة على : « العمل على ايجاد اتحــادات مهنية للنقابات العربية فى اطار الاتحاد الدولى لنقابات العمــال العرب وبموافقة المجلس المركزى على قيامها ، وعليهــا أن تلتزم بالخط السياسى وكافة قرارات وتوصيات الاتحــاد ومؤسساته الدستورية . وفى حالة اخلال الاتحــاد المهنى أو خروجه على سياسة العمال العرب أو قرارات وتوصيات أجهزته فيعــرض الامر على المجلس المركزى لاتخاذ ما يراه مناسبا فى هذا الشأن».

٨ — وعضوية الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب مفتــوحة امام جميع المنظمات العمالية العربيــة :

ويضم الاتحاد فى عضويته ستة عشر منظمة هى :

- الاتحاد العام لنقابات العمال فى الاردن
- الاتحاد العام التونسى للشــغل
- الاتحاد العام للعمال للجــزائريين
- الاتحاد العام لنقابات عمال السودان
- الاتحاد العام لنقابات العمال فى الجمهورية العربيــة الســورية

- الاتحاد العام لنقابات العمـــال فى القطر العراقى
- الاتحاد العام لعمال فلســطين
- الاتحاد العام لعمال ومستخدمى الكويت
- الاتحاد العمالى العام بلبنـــان
- الاتحاد العام لنقابات العمال فى الجماهيرية العربيـــة الليبية الشعبية الاشتراكية
- الاتحاد العام لنقابات العمال فى جمهورية مصر العربيـــة
- الاتحاد المغـــربى للشغل
- الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشـــعبية
- الاتحاد العام لعمال الجمهورية العربية اليمنية
- الاتحاد العام لعمال موريتانيـــا
- الاتحاد العام لعمال الصـــومال

كما يضم الاتحاد فى عضويته بصفة مراقب كلا من :

- الاتحاد العام لعمال اريتـــريا
- اللجنة التأسيسية لعمال البحـــرين

ولا تزال الحركة النقابية محـــرمة فى مجـــوعة من البلدان العربية وهـــى السعودية وبلدان الخليج .

٩ ـ العلاقات الدوليـــة :

١ ـ الاتحاد لا يمنع حرية أى منظـــمة فيه من الانتمـــاء الدولى ، وتنتمى الى الاتحاد العالمى للنقابات منظمات : العـــراق وسوريا والكويت والاتحاد الوطنى (لبنـــان) والاردن واليمـــن الديمقراطية واليمن الشمالى والصومال والسودان ، ولا ينضـــم للاتحـــاد الدولى للنقابات الحـــرة غير تونس .

٢ ـ يقيم الاتحاد علاقات صداقة مع الاتحاد العالمى للنقابات. ومنذ تأسيسه نظمت أعمال مشتركة عديدة للتضامن مع نضـــال

العمال العرب ضد الاستعمار والصهيونية وتوجد لجنة عمل مشتركة ودائمة بين الاتحادين .

٣ — بعد ١٩٦٩ بدأت علاقات عمل مشترك مع الاتحاد العالمي للعمل (المسيحي سابقا) .

٤ — منذ قيام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وعلاقاته مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، علاقات صدام بسبب موقف الاتحاد الاخير من كافة قضايا النضال العربي ضد الاستعمار وبصفة خاصة الموقف من الصهيونية و « اسرائيل »

٥ — والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال النقابي الافريقي . وقد شارك في كل نضال من اجل توحيد الحركة النقابية الافريقية ، وكان له دور بارز في قيام منظمة الوحدة النقابية الافريقية . وفي ١٩٧٧ عقد المؤتمر النقابي العربي الافريقي في الجزائر وانتهى بوضع خطة عمل مشتركة .

٦ — يتمتع الاتحاد بالوضع الاستشاري الاقليمي في منظمة العمل الدولية ، ويساهم الاتحاد باعتباره احد الفرقاء الثلاثة في منظمة العمل العربية ، وبين المنظمتين لجنة تنسيق مشتركة .

* المراجــع :

١ – تاريخ الحركة النقابيــة المصريــة من ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، عبد المنعــم الغــزالى .

٢ – الحركة العمالية فى ســوريا ولبنان من ١٩٠٠ – ١٩٤٥ ، دكتور عبد الـلـــه حنــا

٣ – الحركة النقابية فى لبنان من ١٩١٩ – ١٩٤٦ ، تأليف جــاك كــولان .

٤ – الصحافة اليسارية فى مصر من ١٩٢٥ – ١٩٤٨ ، دكتــور رفعت الســعيد

٥ – بدايات الحركة العمالية فى المغرب ١٩١٩ – ١٩٣٩ ، الدكتور جمــال قنــان .

٦ – تقرير الامين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب – ١٩٥٩ – ١٩٦٥ .

٧ – الشفيع احمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية فى السودان – عبد المنعم الغــزالى .

٨ – دراسات غير منشورة عن الحــركة النقابية الافريقيــة – عبد المنعم الغزالى .

٩ – الحــركة النقــابية العالميــة (محــاضرة – ١٩٧٥) عبد المنعم الغــزالى .

٦

دور النقـــابات العـمالية في التعبـــئة القوميـة والتأثير في الـرأى العام العـالمي

حلقة نقاشية حول دور النقابات في التعبئة القومية واثرها في الراى العــام العربى والعــالمى

بغداد من ٧ ــ ١٠ اغسطس ١٩٨٥

مقدمة :

يعتبر التنظيم النقابى العمالى فى الوطن العربى من أول مؤسسات النضال الوطنى والاجتماعى والديمقراطى التى عبرت بها الجماهير العربية عن رغبتها فى أن يكون لها مواقفها المستقلة داخل حركة الصراع العام ضد كافة أشكال الوجود الاستعمارى فى بلادنا العربية ..

وكان التنظيم النقابى العمالى والذى لم تكن نشأته واحدة فى كل قطر عربى هو الذى بدأ بنضالاته دائما الخطوة الاولى لاخراج النضال الوطنى العام من حالات الجزر الى حالات المد ، حدث هذا بالنسبة للحركة النقابية المصرية التى كانت نشأتها الحقيقية فى بداية القرن هى العلامة المميزة والشرارة الاولى لصعود حركة النضال الوطنى بعد الانكسار الشديد اثر الاحتلال البريطانى للبلاد المصرية فى ١٨٨٢ .

وهكذا لو تتبعنا دور التنظيم النقابى فى الحركة الوطنية فى كافة الاقطار العربية .

واليوم فان استيعاب هذه القسمة الهامة المميزة لتاريخ التنظيم النقابى العربى فى تعبئة الجماهير لمواجهة الانتكاسة التى اصابت حركة النضال العربى فى السنوات الاخيرة حيث شكلت الحركة النقابية العربية ومنذ عام ١٩٥٦ ــ عام قيام الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ــ جناحا هاما بل واهم الاجنحة الجماهيرية لحركة النضال العربى فى :

١ ــ مواجهة العدو الصهيونى .
٢ ــ مواجهة الامبريالية ومخططاتها واحلافها .
٣ ــ مواجهة الرجعية بكافة وجوهها واشكالها .
٤ ــ مواجهة كافة النشاطات المشبوهة لزرع الصراع العربى .

٥ ـ حماية مكتسبات حركة التحرر الوطنى والحفاظ على الوحدة الفلسطينية .

والحركة النقابية العربية ـ ومنذ قيام اتحادها العربى فى ١٩٥٦ كان المبرر لاستمرارها هو النضال على كل هذه الجبهات .. ورغم كل السلبيات التى عانت منها الحركة النقابية العربية فانها ظلت تحتفظ بموقفها الامامى فى حركة الجماهير العربية طالما حافظت على وحدتها القومية واستقلاليتها فى اتخاذ القرار بعيدا عن الصراعات العربية .. ولكن ومنذ نهاية السبعينات وابتداء من مؤتمر الكويت الاستثنائى ، ثم المؤتمر السابع بدمشق (سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٩) حتى بدأ تراجع الفصل العمالى العربى ، الى أن تردت الاوضاع ، وعلى نحو خطير وأصبح من الضرورى أن تنفخ عناصر الخير فى الحركة النقابية العربية ، والعناصر التى تتحلى بروح المسؤولية القومية نفير الانقاذ من اجل تحقيق الوحدة والتفاهم والتضامن بين كافة المنظمات النقابية العربية ليكون لها فعلها فى مواجهة كافة المؤامرات التى تهدد كيان امتنا العربية ، المؤامرات الامبريالية الصهيونية ، والمؤامرة الصهيونية ـ الخمينية والمؤامرة الطائفية العنصرية ، لتستعيد الحركة النقابية العربية حيويتها ويعاد بعثها من جديد فلا نفتقدها كما افتقدناها عند ذبح الفلسطينيين وزرع الانقسام فى صفوفهم ، وعند العدوان الايرانى على العراق ، وعند العدوان الصهيونى على المفاعل النووى العراقى ، والتى نفتقدها اليوم فى كل الساحات الدولية بعد أن كانت علما فى هذه الساحات ، والتى نفتقدها اليوم عنصرا فاعلا من أجل وحدة العمال العرب سواء على مستوى منظماتهم القطرية أو داخل اتحادهم القومى .

ولذلك فان هذا البحث ـ سيحاول أن يبعد عن مناقشة العموميات والتعريفات التقليدية ويناقش الواقع بصراحة ويحدد الواجبات التى يجب أن تضطلع بها النقابات العربية من أجل تغيير هذا الواقع ، اى تحديد ما يجب أن يكون وصولا الى ما يمكن أن يكون لتعبئة الجماهير العمالية العربية ليكون لها فعلها فى تغيير الواقع المر والذى ازدادت وتزداد مرارته كل يوم .

الحركة النقابية العربية
وازمة بنيانهـا التنظيمى
واسباب عجزها النضـالى

قد يكون من المهم ان نطرح في البداية رؤيتنا الخاصة بتدهـور الوضع النقابي العربي هذا التدهور الذي حدث نتيجـة سلبيات تاريخية متعلقة بالبنـاء التنظيمي للاتحـاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وبأمراض المت بالحركة النقابية العربية منذ ١٩٧٨ . أو استشرى خطرها في جسم الحركة النقابية العربية منذ هذا التاريخ مكـونة مجموعة من الاورام السرطانية التي يجب ازالتهـا حتى لا تأتي على الحـركة ، وتجهـز على ما تبقى فـلا يكون منها غـير الذكـرى . . .

علوية القيادة وبيروقراطيتها :

منذ قيام الاتحـاد الدولى لنقابات العمـال العرب ، كانت العناصر والقوى المؤسسة له تحذر من خطر أن تتحول قيادته الى مستوى بيروقراطى ، وهو خطر من الممكن ان يحدث فعلا لمثل هـذا التنظيم الذي لا يواجه الحركة اليومية والتي تفرض على التنظيـم النقابي وقيادته أن يتفاعل معها وان يجد الحلول لاكثر من مشكلة كل يوم والا فقد مبرر وجوده . .

ولذلك فاننا نجد أن الاتحاد الدولي لنقابات العمـال العرب كان يعتمد في حركته السياسية على الاتحادات العضوية فيه والتى كانت صـاحبة الراى في كل خطـوة وفي كل قـرار ، بل أن هـذه الاتحادات نفسها كانت تطرح المواقف على قواعدها ، وبذلك تحققت والى حـد كبير جماهيرية أتحاد العمال العرب ، ولا شـك كانت هناك سلبيات ولم يكن الوضـع مثاليا ولكنه كان وضعـا صحيا ،

وتمكن أن يوحد كل الفصائل والاتجاهات داخل الحركة النقابيـة العـربية ...

ما نود ان نشير اليه هنا وعلى سبيل المثال ، ان تنفيذ عدد من القرارات بالمجابهة مع العدو الصهيونى تحقق بفضل وصول هذه القرارات الى المنظمـات الجماهيرية واقتناعها بها والتزامهـا بتنفيذها،مثلا ـ وكان الاتحاد مازال وليدا لم يستكمل كل مؤسساته وأجهزته ـ تمكن من تحويل قراراته التى اتخذهـا مكتبه التنفيذى بعد اجتماعـه يوم ١٠ اغسطس ـ آب ١٩٥٦ الى فعـل ، وهى القرارات التى دعت الى :

١ ـ ايقاف ضخ البترول وخطر تصديره الى دول العدوان .

٢ ـ مقاطعة شحن وتفريغ وتموين سفن الاعداء وطائراتهم فى الموانىء والمطـارات العربية .

٣ ـ تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية لدول العدوان .

٤ ـ اعلان الاضراب العام يوم ١٦ أغسطس ـ آب استنكارا لمؤتمر لندن الذى دعت اليه الدول الاستعمارية لتعبئة قواعدها ضد مصـر .

وكان تنفيذ هذه القرارات مثاليا سواء فى الاوساط التى كانت اتحاداتها غضوة فى الاتحاد ـ ستة اقطـار او لم تكن اتحاداتهـا عضوة فى الاتحـاد .

والمثال الآخر ، اعلان الاتحاد مقاومته لمشروع ايزنهاور للغزو الامريكى للبنـان (١٩٥٧) .

والمثال الثالث : تنفيذ الاضراب العـام للتضامن مع عمـال وشعب الجزائر تنفيذا لقـرار اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع عمال وشعب الجزائر (١٩٥٨) .

لماذا تحققت هذه الاستجابة من قبل جماهير العمال العرب لقرارات قيادة الاتحاد وندواته ؟

١ ـ لان قيادات الاتحاد كانت تقيس مشاكل جماهير العمال .

٢ ـ كانت قيادات الاتحاد تحمل قراراتها وتذهب بها الى العمال فى اقطارهم وتعقد الاجتماعات مع القيادات القطرية ليس فقط على مستوى الاتحادات بل كذلك على مستوى النقابات العضوة فى هذا الاتحاد أو ذاك ، لم تكن الصلة هى القرار المكتوب انما كانت هناك صلة مباشرة .

٣ ـ حافظ الاتحاد على استقلاليته ، باعتباره اتحادا قوميا ووضع حدا فاصلا بين التزام أعضائه القومى وبين مواقف حكوماتهم والعلاقات الرسمية بين هذه الحكومات .

٤ ـ لم يعترف الاتحاد الا بالاتحادات على أرض الواقع ورفض الاتحاد كل الافكار حول انشاء اتحادات فى المنفى ، وهو ان تعامل مع بعض العناصر النقابية المناضلة التى فرض عليها الوجود خارج أقطارها الا أنه اعتبر الحركة النقابية فى أى قطر يصنعها عمال هذا القطر على أرضهم ، وأى تصحيح لوضع التنظيم النقابى فى أى قطر هو شأن عمال هذا القطر .

٥ ـ لم يخضع صياغة نشاطه للخبراء البيروقراطيين وكانت استعانته بالخبراء العماليين الذين لا ينقلون حلولا جاهزة من الكتب أو تجارب الآخرين والتى لا علاقة لها بواقعنا العربى .

وبطبيعة الحال فان مسيرة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لم تكن على هذا النحو الذى كانت عليه فى مرحلته الاولى والمحددة بين المؤتمر الاول (التأسيس) ١٩٥٦ ، والمؤتمر الثانى أبريل ١٩٥٩ ، بل أن المسيرة قد تعرضت لاحباطات كثيرة ، ومخالفة لهذه الاسس أو بعضها ، ولكن كانت حركته دائما فى اطار هذه

الاسس بنسبة كبيرة حتى انعقاد المؤتمر الاستثنائى فى الكويت اثر زيارة السادات للقدس المحتلة .

وقد انتهى هذا المؤتمر الاستثنائى الى احداث تبديل جوهرى فى الاوضاع التنظيمية للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، حيث أمسكت بزمام قيادته ممثلة بأمانته العامة عناصر اما غريبة عن الحياة النقابية للعمال العرب سواء على النطاق القطرى أو القومى وأما من البيروقراطية النقابية التى وصلت الى مراكزها القيادية نتيجة توازنات قوى سياسية وليس نتيجة اختيارجماهيرى، وأما نتيجة تخلخل الوضع الذى حدث بسببه ابعاد الحركة النقابية المصرية وبما لها من وزن وثقل أو بسبب تمكن عناصر غارقة فى القطرية من الوصول الى الصدارة ..

ولذلك ، وبعد المؤتمر السابع (دمشق — سبتمبر ١٩٧٩) سوف نجد أمامنا وضعا تنظيميا جديدا يختلف عن كافة الاوضاع التنظيمية السابقة للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب . ومن المؤتمر السابع وحتى الآن كان الاتحاد الدولى فى حالة انحطاط مستمر بسبب وجود هذه القيادات المسؤولة عن قيادته والتى لم تكن مؤهلة لهذه القيادة فى هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من حياة امتنا العربية — وفى زمن عربى ردىء وبالغ الرداءة ، ولنتابع بعضا من مظاهر الانحطاط التنظيمى والذى نتج عنها انحطاط فى المواقف:

٢ — قراءة فى العضوية وتدهورها منذ ١٩٧٩ (مؤتمر دمشق) :

كان حجم عضوية المنظمات الاعضاء فى الاتحاد المنعقد فى دمشق من ٢٤ — ٢٧ سبتمبر — أيلول ١٩٧٩ هو حوالى اربعة ملايين و ٧٦٣ الف ، هذا مع استبعاد مصر والتى تصل عضوية النقابات فيها الى حوالى أربعة ملايين عضو ، وكانت هذه العضوية هى عضوية سبعة عشر اتحادا — ومن بين هذه الاتحادات كانت ثلاث اتحادات غير ممثلة لعمالها على أرضها الوطنية ، وهى لا تمثل غير عناصر معدودة على الاصابع تعمل فى المنفى وهى اتحاد الاردن

الشرعى (٢٢ الف) اتحاد عمـال اليمن الشمالى (٧٠٠٠ عضو) اللجنة الوطنية لعمال عمان ثمانية عشر الف عضـو .

هـذه العضوية فى المؤتمر العام السـابع تناقصت بفضـل السياسة غير الوحدوية والمتعارضة مع كل المفاهيم المستقر عليها بالنسبة للوحدة النقابية التى انتهجتها قيادة الاتحاد فقـد جمدت عضوية اتحـاد عمال السودان ـ ٥٠٠. الف عضو ـ وبذلك تكون عضوية الاتحاد قد تناقصت بفضل النهج الذى لم يراع أن الوحدة النقابية هى وحدة كل الفصـائل على اختـلاف آرائها ومعتقداتها الفكرية والسياسية ، ويضاف الى هذا استمرار اصرار قيام الاتحاد على عـدم الاعتراف باتحاد عمـال الاردن فى الاردن والممثل لكـل الاتجاهات داخل الاردن ، واتحاد عمال اليمن الشمالى الذى تأسس مؤخرا باليمن الشمالى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فـان امانة الاتحاد لم تبذل اى جهد لاعادة الوحدة الى الصف العمالى فى كل من المغرب وتونس ، وحيث ادت الانقسامات فى القطرين الى نقص العضوية المذكورة بالنسبة لاتحادى القطرين والمصدق عليها من قبل لجنة اعتماد العضوية فى مؤتمر دمشق السابع ..

وهنا تجدر الاشارة الى امرين بالنسبة للجمـاهير الليبية ، الاول هو أن رقم العضوية المسجل بالنسبة لاتحاد المنتجين بـ ٥٣٠ الف هو رقم مبالغ فيه الى ابعد حد اذا وضعنا فى اعتبارنا عـدد سكان ليبيا ، أما الامـر الثانى ، فهو مدى اعتبار اتحـاد المنتجين اتحادا نقابيا ، اذ أن قيامه كان بمثابة الغاء التنظيم النقابى للعمال الليبيين الذين يعملون بأجر سواء لدى القطـاع العام أو القطاع الخاص ، وحيث أن التبرير الذى برر به التسمية الجديدة .. أن المجتمع الليبى لم يعد به عمال وأن الجميع منتجين .

انها عملية الغاء التنظيم النقابى ، وفرض تنظيم غير نقـابى على الحركة النقابية العربية .

٣ - فقدان امانة الاتحاد لشرعيتها :

وخلال الفترة من ١٩٧٩ وحتى اليوم ، انحرفت الامانة العامة الحالية على نحو مخالف لكافة القواعد الدستورية التي رسمها دستور الاتحاد ، وذلك لان الامانة العامة تخشى أعمال نصوص الدستور فتفقد مراكزها بسبب كثرة مخالفاتها التنظيمية وكثرة مواقفها المتعارضة مع أهداف الاتحاد .

فمن الناحية التنظيمية كانت المخالفات عديدة والصارخ منها:

■ عدم دعوة المجلس المركزى للانعقاد منذ ١٩٨٣ والمفروض أن يعقد بنص الدستور مرتين فى العام ، وأن يدعى للانعقاد على نحو عاجل لمناقشة الاحداث الخطيرة والتى يتطلب مواجهتها دون تأخير ، مثل الغزو الصهيونى للبنان ومثل الحرب ضد المقاومة الفلسطينية والمخيمات الفلسطينية فى طرابلس بشمال لبنان ، والعدوان الايرانى على العراق ، والتعاون التسليحى بين طهران وتل أبيب .. الخ .

■ دعى آخر مجلس مركزى عقد فى ١٩٨٢ الى ضرورة الدعوة لعقد المؤتمر الثامن وأن يعين ذلك انعقاد مجلس مركزى يحضر لانعقاد هذا المؤتمر ، وقد استهانت الامانة العامة بهذا القرار وعلى نحو مفضوح وصارخ وأحيانا بطريقة استفزازية .

■ عدم الاستجابة نهائيا لكافة الدعوات القانونية والتى وجهتها مجموعة من الاتحادات العضوة بالاتحاد لعقد اجتماع للمجلس المركزى وهى دعوات اشترك فى توجيهها اتحادات : المغرب - الجزائر - تونس - فلسطين - العراق - الصومال - موريتانيا والكويت ..

■ قيام الامين العام ومعه بعض أعضاء الامانة العامة باحتضان المقسمين على اتحاد عمال فلسطين ، وتدشين الانقسام

فى الصف الفلسطينى والذى اداره عمليا نظام الحكم فى سوريا وليبيا، وتراجع الامين العام هو وهذا البعض عن الاعتراف بشرعية المؤتمر السابع للاتحاد العام لعمال فلسطين الذى شارك فى اعماله الامين العام نفسه ، ومعه عدد من الامناء المساعدين .

ان وضع الامين العام الحالى دستوريا لم يعد فقط وضعـا مفتقرا الى الشرعية بل لقد تأكد انه اصبح يمثل عقبة فى سبيل اى محاولة لبناء وحدة حقيقية لحركة العمالية العربية ـ وحدة فاعلة وقادرة على تعبئة كل الطاقات العمالية العربية فى مواجهة كـافة المؤامرات الامبريالية والصهيونية والرجعية ..

٤ ـ الخلل فى الهيكل التنظيمى للحركة النقابية العربية :

تبدو اول مظاهر الخلل فى الهيكل التنظيمى للحركة النقابيـة العربية فى العلاقة بين الاتحـاد الدولى لنقابات العمـال العرب والاتحادات المهنية العربية ، والتى تأسست على أساس توحـيد النقابات قوميا حسب قطاعات النشاط الاقتصـادى ، وهى حتى الآن :

١ ـ الاتحاد العربى لعمـال البترول والتعدين والكيماويات (تاريخ التأسيس يناير ـ كانون الثانى ١٩٦١) .

٢ ـ الاتحاد العربى لعمال النقل (التأسيس فى ديسمبر ـ كـانون أول ١٩٦٦) .

٣ ـ الاتحاد العربى لعمال الزراعة (التأسيس فى يناير كانون أول ١٩٦٩) .

٤ ـ الاتحاد العربى لعمـال الغزل والنسيج (التأسيس فى مايو ـ آيـار ١٩٦٩) .

٥ ـ الاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية (التأسيس فى يوليو ـ تموز ١٩٦٩) .

٦ ـ الاتحاد العربى لعمال البريد والبرق والهاتف (التأسيس فى اغسطس ـ آب ١٩٦٩) .

٧ ـ الاتحاد العربى لعمال البناء والاخشاب ومواد البنـاء (التأسيس فى يونيو ـ حزيران ١٩٧٢) .

٨ ـ الاتحاد العربى لعمال التجارة (التأسيس فى سبتمبر ـ ايـلول ١٩٧٢) .

٩ ـ الاتحاد العربى لعمال البنوك والتأمينات (التأسيس فى نوفمبر ـ تشرين الثانى ١٩٧٢) .

١٠ ـ الاتحاد العربى لعمال الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (التأسيس فى نوفمبر ـ تشرين ثانى ١٩٧٥) .

١١ ـ اتحـاد عمال الصحة العرب .

وكان الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب خلال السنوات الاولى من تأسيسه قد رفض التوجه لانشاء هذه الاتحادات المهنية، خاصة وأن الدعوة اليها قد دعت اليها رئاسة نقابة البترول المصرية والتى كانت تريد بتحقيق ذلك الارتباط بالاتحـاد الدولى للنقابات الحرة ، وحيث فشلت محاولته لها عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ لضم نقابة البترول المصرية الى هذا الاتحاد عن طريق الانضمام للاتحاد المهنى الدولى التابع لهـذا الاتحاد والذى كان يعتبر من أكـبر النقابات الدولية المسـاندة لاسرائيل والمعارضة للاتحـاد الدولى لنقابـات العمال العـرب .

ولكن بعد أن استقر الامر للاتحاد الدولى لنقابات العمـال العرب خاصة منـذ بداية الستينات بدأت مؤتمرات الاتحاد تقـوم بتوجيه الدعوة لانشاء هذه الاتحادات .

وعدل المؤتمر الخامس للاتحاد النص السابق فى دسـتوره الذى كان ينص على أن من بين اهدافه العمل على ايجاد اتحادات مهنية للنقابات العربية نأضيف اليه تقـديم المساعدات المختلفـة

للاتحادات المهنية والتنسيق فيما بينها بما ينسجم وأهداف الاتحاد الـدولى .

وهذا النص يعنى أن العلاقة بين الاتحاد الدولى والاتحادات المهنية لم تتعدى كونها علاقات تنسيق والاشتراك فى بعض الانشطة الثقـافية بصيغة خاصـة ولم ترقى ابدا الى مسـتوى العلاقـات العضوية واعتبار هذه الاتحادات جزءا لا يتجزأ من بنية الاتحـاد ولاشك أن هذه العلاقات التنسيقية بين الاتحاد الدولى والاتحادات المهنية تمثـل خللا فى العـلاقات التنظيمية بين الاتحـاد الدولى والاتحادات المهنيـة العربية والتى نشأت فى ظله وفى رعاية نمـو الاتجـاه التوحيدى للمنظمـات الجماهيرية وفى طليعتها المنظمـات العمـالية .

وبسبب هذا الخلل فى العـلاقة التنظيمية ، وكونها عـلاقة شكلية فانهـا انعكست على وضع الاتحـادات المهنية فكانت هى الاخرى مجـرد تنظيمات شكلية وديكور للاتحاد الدولى لنقابـات العمال العرب ، وبدلا من أن تصبح قواعد لتعبئة الجماهير والزيادة من طاقاتها سواء فى مجال النضال النقابى والسياسى فقد أصبحت مؤسسات بيروقراطية ليس لها أي دور فى تعبئة الجماهير تعبئـة واعية تحت رايات الفعل الوحدوى ، مناضلة بالبيانات والنداءات والبرقيات اذا جاز أن يسمى هذا نضالا ، وهذه الحقيقة ان لـم تعيها بالنسبة للاتحادات المهنية فان دور الاتحادات المهنية سيظل عاطلا سواء فى مجال تعبئة الجماهير العمالية وسواء فى عملية اعادة الحياة الى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .

وما وصلت اليه الاتحادات المهنية من انحطاط بعد توزيعهـا اثر مؤتمر الكويت الاستثنائى يؤكد على ان الامراض التى أصابت التنظيم الوحدوى (الام) قد انتقلت الى كافـة الابناء ، ولا يعنى ان الاتحـادات المهنية وقبل نقل مقرها من القاهرة لم تكن تعـانى من عيوب وأمراض قاتلة وان اختلفت الاسباب .

وان كان هذا هو الخلل الاول فى البنية التنظيمية للحركة النقابية العربية فان خللا ثانيا اصاب هذه البنية بعد مؤتمر الكويت الاستثنائى ، وهو اصطناع بنى نقابية لا علاقة لها بحركة العمال او التنظيم النقابى فى بلادهم ...

فالحركة النقابية كالسمك لا تعيش الا فى الماء ، اى تعيش بين الناس العاملين وهى تناضل معهم يوما بيوم — وقد استثنى من هذه القاعدة اتحاد عمال فلسطين بسبب اغتصاب العدو الصهيونى لارض فلسطين الوطنية وحتى بالنسبة لهذا الاستثناء فان حياة اتحاد عمال فلسطين تظل متوقفة على علاقته مع الحركة العمالية فى الارض المحتلة ..

ولقد جاء اصطناع هذا البنى — اللافتات — او البوتيكات النقابية لتستعين بها امانة الاتحاد الدولى الحالية على فرض ميزان القوى داخل الحركة النقابية العربية لصالحها ولتضفى شرعية زائفة على اللاشرعية بوسائل بيروقراطية وباستخدام الشعارات الكبيرة وحيث يصدق عليها المثل الانجليزى ، جعجعة كثيرة صوت قليل — او جعجعة من غير طحين .

ويأتى خلل ثالث فى البنية التنظيمية للحركة النقابية العربية نجم عن قرار المؤتمر الاستثنائى بالكويت باستبعاد الحركة النقابية المصرية من الاتحاد والذى ترتب عليه فقدان الاتحاد الدولى لمقره وخبرة خبرائه وجميع فقرات الاتحاد المهنية وكافة مؤسسات الاتحاد والاتحادات المهنية والتى كانت من اهم المنجزات التى حققتها الحركة النقابية العربية .

ومن هذه المؤسسات ؟

١ — المعهد العربى للدراسات العمالية
٢ — المكتب العربى للثقافة العمالية
من مؤسسات الاتحاد الدولى المركزية .

٣ – معهد البترول العربي : الاتحاد العربي لعمال الغزل والنسيج .

وفى ظل تردى الأوضاع بسبب نوعية القيادة الجديدة للاتحاد فانه لم يتم استعاضة أى من هذه المؤسسات ، وحيث أن بناء مؤسسة من هذه المؤسسات أمر صعب ، وكان فقدانها يعنى فقدان مؤسسات مهمة فى المجابهة مع العدو الصهيونى .

٥ – العجز السياسى فى مواجهة الإعداء وفقدان التوجه القومى وذيلية المواقف وضيق الافق :

خلال الفترة من **١٩٧٧ حتى** اليوم فان قيادة الحركة النقابية العربية فقدت الرؤية الاستراتيجية الواضحة ، ومن ثم اصيبت بالشلل التام فى مواجهة المشاكل وعجزت عجزا كليا عن تحديد الاعداء ووسائل مواجهتهم ، فهى لم تتصرف على مخطط قوى التآمر الامبريالى – الصهيونى وادوات هذا المخطط ، وهى لم تواجه الهجمة الصهيونية ولا العدوان على العراق الذى هو عدوان على الامة العربية كلها ، وهى تنكرت لمواقف الحركة النقابية المصرية من المؤامرة ومن تطبيع العلاقات .

١ – مخطط التآمر :

لم تتبين قيادة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب محتوى وابعاد مخطط التآمر تتحدد بناء على تعرف موضوعى لهذا المخطط وسائل التوعية به والحشد الجماهيرى لمجابهته فهو مخطط :

١ – استهدف عزل مصر العربية عن امتها العربية ، اى عزل القلب عن الجسم وزرع العداءات بين مصر واشقائها العرب من منطلقات شوفينية .

٢ – تغذية كل انواع الصراعات الطائفية بين عناصر الامة العربية الدينية والقومية وتشجيع الصراع المصطنع بين الاسلام والقومية العربية .

٣ — تشويه سمعة الثورة الفلسطينية وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية والقضاء عليها وتمزيق صفوفها وتفريق كلمة مؤسساتها وخلق الارضية الصالحة لنمو صراع فلسطينى .

٤ — تعريب الصراع العربى — الصهيونى ، وتشجيع كل صراع عربى — عربى وتغذيته وصب الزيت على اى خلافات عربية موجودة بسبب النمو غير المتوازى للاقطار العربية .

٥ — تمزيق وحدة المنظمات الجماهيرية وتعطيل دورها فى قيادة الجماهير وتعبئتها لتواجه مشروعات الهجمة الامبريالية الصهيونية .

٢ — العجز عن مواجهة العدوان الصهيونى :

تسجل حركة الواقع وبصفة خاصة ومنذ وجود معاهدة كامب ديفيد اكثر من عدوان صهيونى :

١ — العدوان الصهيونى على جنوب لبنان وبصورة خاصة على المقاومة الفلسطينية وعلى التواجد الفلسطينى على مرمى الحجر من الحدود مع فلسطين المحتلة — وذلك منذ مارس ١٩٧٨ .

٢ — العدوان المستمر على العمال الفلسطينيين والشعب الفلسطينى داخل الارض المحتلة .

٣ — اعلان الاحتلال ضم القدس المحتلة واعتبارها عاصمة لكيان العدوان .

٤ — العدوان الصهيونى على المفاعل النووى العراقى

٥ — الغزو الصهيونى للبنان واجبار منظمة التحرير على الخروج من بيروت وبقواتها المسلحة ، ثم مذابح صبرا وشاتيلا .

٦ — المشاركة فى العدوان الخمينى الايرانى على العراق بتقديم كل انواع السلاح والخبرة والمعونات من تل ابيب لطهران .

ان قيادة الحركة النقابية العربية ممثلة فى قيادة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ومؤسساته الحالية لم تكن عند مستوى المواجهة مع كل الوان هذا العدوان ، بل انها لم تقم باى فعل جاد وحقيقى ، وهى فى بعض الاحيان صمتت حتى عن استخدام الاسلوب الوحيد فى المواجهة اسلوب البيانات — وهو اسلوب اصبح ممجوجا من قبل الجماهير العمالية العربية ومجال سخريتها .

ان هذه القيادة قد تخلت نهائيا على تحمل مسؤولياتها التاريخية فى صياغة صيغة عملية لمواجهة العدوان الصهيونى المستمر بما فيه حتى كامب ديفيد ، ولم يكن هناك سوى الصراخ والجعجعة والضوضاء الثورية ، وحتى فى موضوع مواجهة كامب ديفيد فانه بينما كانت الحركة النقابية المصرية وجماهير عمال مصر يقاومون ببسالة تطبيع العلاقات مع العدو ، فان قيادة الحركة النقابية العربية اقتصر نشاطها على الدعوة الى مقاطعة وفود مصر العمالية فى اية ساحة دون فعل جماهيرى عمالى .

وعلى سبيل المثال ، فانه عندما اتضح التواطؤ الامريكى مع العدوان الصهيونى على المفاعل النووى العراقى لم يدع العمال العرب لمقاطعة حقيقية للمصالح الامريكية فى الجو والبر والبحر، وعندما اعلن عن قيام التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وتل ابيب لم تنظم من قبل الحركة النقابية العربية اية حركة عمالية جماهيرية فى مواجهة ضد هذا الحلف الخطير ، مثل هذه الحركة العمالية الجماهيرية كانت من اهم العناصر عام ١٩٥٧ فى منع مشروع ايزنهاور من النجاح .

٣ — الموقف من التآمر على الثورة الفلسطينية :

بلغ التآمر على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية قمته اثر الغزو الصهيونى — الامريكى للبنان وحصار العدو لبيروت برا وبحرا وبمساعدة الاسطول الامريكى وقيام المذبحة النازية ضد مخيمات صبرا وشاتيلا ، وبدأ النظام السورى وبمساعدة من ليبيا ونظام خمينى بتوجيه ضربات متتالية للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف القضاء عليها وتصفيتها — وهو نفس هدف العدو الصهيونى وحليفه الاستراتيجى الولايات المتحدة — وقد تحول هذا الموقف الى حرب قذرة شاملة شنت على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فى طرابلس شمال لبنان واخيرا الوجود الفلسطينى فى بيروت وجنوب لبنان فماذا كان موقف قيادة الحركة النقابية العربية المتواجدة فى دمشق من كل هذا العدوان على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ؟ .

كان الموقف هو مساندة هذا العـدوان ، بل وتأييد المذابـح الرهيبة فى البداوى واخـيرا فى صبرا وشاتيلا وبرج البراجنـة ، والمشـاركة فى احـداث الانقسـامات داخـل مؤسسات الثـورة الفلسطينية فكان الدعم للانقسام فى الصف العمالى الفسطينى .

وباسم محـاربة منظمة التحـرير الفلسطينية وقيادتها تحت ما سمى بمحاربة ــ اليمين ــ كان موقف القيادة الحالية للاتحـاد الدولى لنقابات العمال العرب من نضـال العمال الفلسطينيين فى الارض المحتلة ضد الغدر والطغيان الصهيونى ــ لان عمال الارض المحتلة ــ يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية .

ولم نسمع عن دعوة جادة من قبل قيـادة الحركة النقابيـة العربية الحالية لتنظيم ، حركات التضامن ومساندة ودعم لعمـال وشعب فلسطين فى الارض المحتلة فى مواجهة الارهاب الصهيونى ــ هذا فى الوقت الذى أيدت فيه القيادة المتواجدة بدمشق مثلا ابادة مدينة عربية هى حماه واستباحة حرماتها وقتل شيوخها وأطفالهـا ونسائها وشبابهـا !!!

٤ ــ المواجهة مع العدوان الايرانى (الخمينى) على العراق وعلى الامـة العربية :

نظام خمينى ــ والذى هو ووفق رؤية قوى الثورة الايرانيـة الحقيقية على الشاه نظام ردة على هذه ، هذا النظام ومنذ استيلائه على السلطة بعد الشاه يعلن أن هـدفه هو ضم البلدان العربية باسم نشر ما أسماه بالثـورة الاسلامية والتى لم تقـدم للشعوب الايرانية غير المزيد من القهر والبغى والطغيان والفقر .. هـذا النظام الرجعى والموصوف بأنه نظام من نظم العصور الوسطى قام بعدوانه على العراق ، ولم يكن عدوانه هذا الا امتدادا لعـدوانه فى الداخـل على الشعوب الايرانية وبصفة خاصـة على العمـال الايرانيين وحركتهم النقابية ..

ومنذ بداية العدوان كشفت كافـة أوراقه وخاصة الورقـة الصهيونية فى هذه الحرب وما أكثر الوثائق التى نشرت عن التعاون التسليحى وفى جميع المجالات مع العدو الصهيونى .

أين موقف القيادة الحالية للحركة النقابية العربية المتواجدة فى دمشق من هذا العــدوان ؟

يمكننا تلخيص هذا الموقف فى النقاط التالية :

١ ــ الانحياز السافر للعدوان الايرانى .
٢ ــ الصمت المطبق على العدوان الصهيونى على المفاعــل النووى العراقى فى نفس الوقت الذى دعت فيه القيادة الحالية الى مؤتمر دولى للتضامن مع دمشق ضد عــدوان أمريكى ــ اسرائيلى مزعــوم .
٣ ــ الصمت المطبق على التعاون التسليحى بين طهران وتل ابيب .
٤ ــ الصمت على الاضطهاد الواقع على الشعوب الايرانية وعلى عمــال ايران .
٥ ــ رفض الدعوة لعقد مؤتمرات عمالية للتضامن مع العراق، والتصدى لخطر تصدير الطغيان والارهاب الخمينى .
٦ ــ رفض المشاركة فى اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع عمال وشعبى العراق وايران ضد الحرب وضد الطغيان .

٥ ــ الموقف من الحركة النقابية المصرية :

لقد كان موقف القيادة الحالية من الحركة النقابية المصرية يتفق مع المخطط الصهيونى الامريكى لعزل مصر ، حتى تفقد حركة النضال العربى وزنهــا الاستراتيجى ومكانهــا فى الصراع العربى الصهيونى فتتعدل موازين القوى بذلك لصالح العدو .

وبعبارات براقة ومضللة ومزيفة للوعى العمــالى ، راحت القيادة الحالية للحركة النقابية العربية على تنفيذ نفس هذا المخطط لتفقد الحركة النقابية العربية عمودها الفقرى ــ الحركة النقابية المصرية ، وما تمثله هذه الحركة ليس فقط بحكم تاريخها وقاعدتها الجماهيرية العريضة ــ أربعة ملايين عضو نقابى ــ وطبقة عــاملة يصل عددها الى حوالى ١٢ مليون ولكن بحكم وضعها الاستراتيجى كمحور الربط العمــالى بين الحركة العمــالية فى الشرق العربى

والمغرب العربى ، وموقعها الخاص فى الحركة النقابية الافريقيــة ومسؤولياتها فى هذه الحــركة .

وتجاهلت القيــادة الحــالية ـ المتواجــدة فى دمشق ـ أن استمرار نشاطها فى محاربة الحركة النقابية المصرية ، يعنى محاربة مواقفها من التطبيع (قرارات الجمعيات العمومية لاتحاد عمال مصر فى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١) ، مواقف الحركة النقابية المصــرية من اى وجود صهيونى فى مصر ، مواقف الحركة النقابية المصرية من الثــورة الفلسطينية ، مواقف الحركة النقابيــة المصــرية من العــدوان على العراق .

ان استمرار الاصرار على عــدم استعادة الحركة النقــابية المصرية واتحادها العام يعنى الاستمرار فى تنفيذ المخطط الامريكى ـ الصهيونى الرجعى لعزل مصر وعدم استعادتها بكل وزنها وثقلها الى موقعهــا فى الصراع .

٧ ـ العجز العمالى فى الساحة الدولية

وقطع خطوط العمل المشترك مع عمال العالم :

المتتبع لتاريخ الحركة النقابية العربية منذ تواجدها فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، يجد أن جهدا كبيرا بذل فى مجــال التأثير فى الراى العام العمالى العالمى لصالح القضية الفلسطينية والمجابهة مع العدو الصهيونى ولصالح كافة قضايا نضالنا القومى التحررى ضد الاستعمار وأحلافه وضد سياسة النهب الاستعمارى لثرواتنا العــربية .

ولقد كان من نتيجة هذا الاهتمام والتوجه :

١ ـ ان اصبح للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وضعه الخاص وكلمته المسموعة فى الحركة النقابية العالمية وعلى أساس موقفه المستقل ، وتمكن أن يفضح حقيقة الهستدروت على أوســع نطاق وخاصة فى القرارات الامريكية والافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية ، تمكن أن يتصدى للصهيونية العالمية ونفوذها فى مراكز نقابية عديدة وأن يكون ندا لهذا النفوذ فى الساحة الدولية .

٢ – تمكن أن يبنى مع الاتحاد العالمى للنقابات ومع حركات نقابية عديدة لجان عمالية دولية للتضامن مع العمال العرب والشعب العربى فى النضال ضد الاستعمار والرأسمالية الدولية (اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع عمال وشعب الجزائر–نوفمبر ١٩٥٨) . (اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع عمال وشعب عدن) . (تنظيم حركات تضامن جماهيرية مع عمال مصر ابان العدوان الثلاثى – وحركات تضامن مع العمال العرب فى نضالهم ضد سياسة الاحلاف) .

٣ – لقد تمكنت الحركة النقابية العربية أن يكون لها دورها المؤثر فى قيام اتحاد لنقابات عموم أفريقيا – عقد المؤتمر التاريخى لتأسيس اتحاد نقابات عموم أفريقيا فى الدار البيضاء فى شهر مايو – آيار – ١٩٦٢ .

٤ – وبفضل النضال الدؤوب للحركة النقابية العربية – طوق معهد الدراسات النقابية الافريقية والآسيوية التابع للهستدروت ، وضاق نطاق تأثير هذا المعهد وتمت محاصرته الى أن اختفى لانفضاح طبيعته الاستعمارية والعنصرية .

٥ – خاضت الحركة النقابية العربية المعركة ضد الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ودوره الداعم للاستعمار الصهيونى – وتمكنت الحركة النقابية العربية أن تفشل كل نشاط لها لهذا الاتحاد داخل الوطن العربى .

٦ – تأسيس اللجنة النقابية الدولية لمناصرة عمال وشعب فلسطين – عام ١٩٧٠ – واشترك فيها الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، والاتحاد العالمى للنقابات واتحاد جميع نقابات عمال أفريقيا ، والمؤتمر الدائم لوحدة عمال أمريكا اللاتينية .

٧ – اللجنة المشتركة مع الاتحاد العالمى للعمل (المسيحى) سابقاً عام ١٩٧٠ وكان لهذه اللجنة دورها فى كسب تأييده واصبح لصالح القضية الفلسطينية وكافة قضايا النضال العربى من اجل الوحدة والحرية والتقدم فى عدد من المؤتمرات الاوربية والامريكية اللاتينية .

٥ ــ المؤتمرات والندوات الدولية ، وتنظيم الاسابيع الاعلامية :

عقد عدد من الندوات والمؤتمرات خصصت أعمالها للقضية الفلسطينية (مؤتمر فلسطين فى القدس مارس ــ آذار ١٩٦٤) ــ (المؤتمر العمالى العربى فى غزة أبريل ــ نيسان ١٩٦٥) ــ (ندوة الصحافة العمالية فى القاهرة أغسطس ــ آب ١٩٦٥) ــ (المؤتمر العالمى المتضامن مع عمال وشعب فلسطين فى صوفيا سبتمبر ــ أيلول ١٩٧١) .

كما نظم الاتحـاد الدولى أسابيع اعـلامية لنصرة القضيـة الفلسطينية مع عدد من الاتحادات العمالية فى أوربا (فى فرنسا فى سبتمبر ــ أيلول ١٩٦٩ ، وفى فنلندا يناير ــ كانون الثانى ١٩٧١ وايطاليـا شباط ١٩٧١) .

فى خلال السنوات التى تواجدت فيها القيادة الحالية بدمشق، تراجع تأثير الحركة النقابيـة العربية فى المجال العمالى العـالمى بحيث كاد أن ينعدم هذا التأثـير :

* فتوقفت اللجنة الدولية المناصرة لعمال وشعب فلسطين.
* توقفت تقريبا اللجنة المشتركة مع الاتحاد العالمى للعمـل (المسيحى سابقا) .
* تراجع تأثير الحركة النقابية العربية فى الحركة النقـابية الافريقيـة وكذلك فى آسـيا وأمريكا اللاتينية ، وبـدأ الهستدروت يستعيد بعض مواقعه فى أفريقيا .
* أصيبت العلاقات مع النقابات الاوربية بنكسة .
* لم تشهد هذه الفترة أية ندوات دولية مشتركة أو أسابيع اعلامية لصالح القضية الفلسطينية أو قضايانا القومية.

ثانيا ــ واجبات الحركة النقابية العربية للخروج من أزمتها وفى التعبئة القومية والتأثير فى الراى العام العالمى :

١ ــ استعادة مؤسسات الاتحاد الدولى لشرعيتها :

يأتى هـذا الواجب فى مقدمة الواجبـات التى يجب أن تلزم الحركة النقابية العربية ــ نقابات واتحادات قطرية ــ بها نفسها ،

لان فقدان مؤسسات الاتحاد الدولى لشرعيتها الدستورية يعنى استمرار التضامن بينهـا وبين الاتحادات النقابية صاحبة الراى والقرار فى اختيار هذه القيادات ومنحها الثقة او حجب الثقة عنها .

ان الشرعية هنا ليست مسألة شكلية خاصة بتطبيق نصوص قانونية او دستورية ، انما الشرعية هنا تعنى وجود قيادة لجماهير العمال العـرب تستمد وجودها من ارادة هذه الجماهير التى نهضت من خلال المؤسسات التى حددها دستور الحركة النقابية العربية ــ دستور الاتحاد الدولى لنقابات العمال العــرب .

ولان هذه القيادة هى ممثلة لجماهير العمال العرب المنظمين فى نقاباتهم فهى ليست وعلى اى نحو ممثلة لنظام الحكم فى هـذا القطر او ذاك ، اى انها قيـادة قومية لها استقلالها الذاتى وهو استقلال يحفظ لها ديمقراطية حركتها واستقلال قراراتها ووحـدة قواهــا .

وهـذا الاستقلال الذاتى لا يعنى ضيق افق وبعد عن حركة الثورة العربية واهدافهــا .

وترتبط استعادة الشرعية لمستويات الاتحاد الدولى القيادية ان ينعقد مؤتمر الاتحاد الدولى المعطل أنعقاده وان يستعيد سلطاته كاملة ، وكذلك مجالسه المركزية ... وان تعزل القيادة البيروقراطية والفردية واللاقومية .

٢ ــ ماذا نعنى بقيـادة كفوءة ؟ :

ان استعادة الشرعية ، يعنى استعادة الاتحـاد الـدولى لفاعليته فى تدعيم التضامن والوحدة فى صفوف أعضائه ، وأن تكون له قيادة كفؤة قادرة ومقتدرة ، لها ارتباط بالحركة النقابية العمالية العربية وجماهيرها ، وقادرة على تجـاوز الخلافات السياسية والفكرية والعقائدية ، أى قيادة توحد ولا تفرق ، وأن تكون واعية بالاحداث وطبيعة التحديات وقادرة على التخطيط لمواجهتها ، قيادة غير منفعـلة .

ان وجود مال هذه القيادة أصبح واجبا من الواجبات الملحة للحركة النقابية العربية حتى يمكن تحقيق التعبئة الجماهيرية الواعية بالاخطار التى تهدد الوطن العربى وتهدد الانسان العربى العامل فى حاضره ومستقبله .

ومن هنا فان واجب اعادة الشرعية الى مستويات الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب التنظيمية ، واختيار قيادة كفؤة ومجربة يجب أن يتحقق من خلال عملية توعية جماهيرية واسعة على نطاق كل النقابات العربية واتحاداتها ، ولا يمكن أن يكون تحقيقها عبر اتفاقات تتم نتيجة مصالحات أو اتفاق على صياغة لتوازن القوى على أساس المصلحة القطرية ونحن بذلك لا ننفى الخصوصية بالنسبة للتنظيم النقابى على المستوى القطرى ولكننا لا نريد تغليب الخصوصية لتصبح قطرية أو اقليمية أو نعرة قومية ، فالاعداء يخططون بالنسبة للوطن العربى ككل ـ سواء كان هؤلاء الاعداء ، العدو الصهيونى أو الاستعمار العالمى أو الشركات متعددة الجنسيات أو النظم الطائفية والعنصرية مثل نظام خمينى .

وواجب العمل على اختيار هذه القيادة الكفؤة يعنى فى نفس الوقت صياغة استراتيجية نوعية وثابتة للحركة النقابية العمالية العربية تكون الأساس له فى نضاله ، وأن يشارك جماع الحركة النقابية العربية فى صياغة هذه الاستراتيجية التى يجب أن تحدد :

١ ــ الاعداء ، والعلاقة بينهم ، والموالين لهم ، والمتحالفين معهم ، وخططهم والوسائل التى يعملون بها .

٢ ــ أن تحدد القدرات والطاقات النضالية الحالية والدنيا والقصوى منها للحركة الجماهيرية على أساس تحديد الاهداف العاجلة والبعيدة وفى اطار الحركة العامة للثورة العربية .

٣ ــ فلتعمل الحركة النقابية العربية على معالجة الخلل التنظيمى:

تتبعنا فى القسم الاول أكثر من خلل تنظيمى فى البنية التنظيمية الحالية للحركة النقابية العربية وعلى ضوء ذلك يمكننا تحديد مجموعة من الواجبات لمعالجة هذا الخلل التنظيمى :

١ ـ عن الاتحادات المهنية العربية :

لما كانت الاتحادات المهنيــة العربية هى جزء لا يتجــزأ من الحركة النقابية العربية ، فان علاقتها بالاتحــاد الدولى لنقابات العمال العرب يجب أن تحسم على اساس ارتباطها العضوى الكامل بالاتحاد . وخطوة هامة وضرورية كهذه تتطلب تعــديلا دستوريا يضع فى حسابه أن انجاز هذا الامــر هو لصالح تحقيق الوحــدة العمالية العربية والتعبئة الجماهيرية على النطاق القومى ، وهو لا يكون كل اتحاد من هذه الاتحادات مسير وفق هوى أمينــه أو وفق ما تمليه سياسة القطر المتواجدة فيه .

ان هذه الخطوة الهامة تتطلب كذلك أن تعيد الاتحادات المهنية النظر فى أمر جماهيريتها وعلاقة النقابات العامة القطرية المشاركة فيها بهذه الاتحادات ومــدى تعبير الاتحادات المهنية عن حــركة المنظمــات المشاركة فيها ـ فهــذه الاتحادات ليست فقط مجــرد اتحادات سياسية علوية انما هى اتحادات مناضلة من اجل حيــاة أفضل وشروط عمل انسانية وحقوق وحريات لعمالها على أساس أن مشاكلها لم تعد محدودة فى حدود قطرية ، وأن تعبئة جماهــير العمال من أجل العمل الوحدوى يتطلب ذلك ، وأنه ليس من عمل سياسى مجرد من علاقته بالمشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ان الاتحادات المهنية ـ وحتى هــذه اللحظة لم تحقق أيــة انجازات حقيقية فى مجال التعبئة القومية لجماهير العمال العرب ، فهى مجــرد مكاتب تتحرك فى المواسم والمناسبات ، وحتى هــذه الحركة تتميز بالعلوية والمكتبية ولا أثر لهــا فى المنظمات العضــوة فيها ، بل ان المواقف القطرية تمزقها وتحكم الكثير من توجهاتهــا والتى هى فى الغالب توجهات ورقية .

٢ ـ الاتحادات فى المنفى او الاتحادات ((البوستيكات)) :

ان من أخطر الامراض التى اخرت بالوحــدة القومية للبنية التنظيمية لاتحاد العمال العرب هذا المرض الخبيث الذى استبعد منظمات العمال الوطنية القائمة على أرضها واحل محلها اتحادات مصطنعة ، لا يمكن أن تكون فاعلة فى تعبئة عمالها باللاسلكى وهو

أمر لم نسمع به فى تاريخ الحركة النقابية الا فى ظل الاوضاع الحالية .

ولذلك كان واجبا أساسيا من الواجبات التى يجب أن تضطلع بها الحركة النقابية العربية هو انهاء هذا الوضع غير الصحى والمتعارض مع كل فهم علمى لطبيعة العمل النقابى .. والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لا يختار وفق هوى قيادته الاتحادات العضوة فيه ، انما عمال كل قطر هم الذين يختارون هذه الاتحادات، وهم الذين يمنحونها ثقتهم ويحجبون عنهم ثقتهم ...

واستمرار هذا الوضع الشاذ لم يعد يعنى فقط تدشين الانقسام الحالى فى الحركة النقابية العربية انما هو كذلك يعنى استمرار اصطناع مؤسسات شكلية تدعم بها الانتهازية والبيروقراطية والتوجهات القطرية استمرارية سيطرتها على القيادة فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .

٣ - عضوية كل الاتحادات فى الاتحاد الدولى وعودة اتحاد عمال مصر :

كان من نتائج سيطرة وهيمنة القيادة الحالية على زمام الامور فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب استبعاد أكثر من اتحاد نقابى خارج حظيرة الاتحاد . وهنا يبدو واجبا مهما وعاجلا أمام الحركة النقابية العربية وهى تعمل ليستعيد الاتحاد الدولى فعاليته وحيويته ودوره ان تتخذ الخطوات الضرورية :

١ - لاعادة اتحاد عمال السودان الى عضويته الكاملة فى الاتحاد .

٢ - اعطاء العضوية لما يسمى بالاعضاء المراقبين - جيبوتى - .

٣ - الاعتراف بالعضوية لاتحاد اليمن - الشمالى - والاردن .

٤ - تمثيل كل منظمات العمال فى الاقطار التى تعانى من انقسامات فى اتحاداتها كخطوة نحو تحقيق الوحدة على النطاق القطرى وذلك فيما يخص المغرب وتونس .

٥ ــ استعادة اتحاد عمال مصر الى سابق مكانته وعضويته بالاتحاد ، خاصة وان الاتحاد قد اكد كامل التزامه بأهداف الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، برفضه تطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى ، بوقوفه الى جانب القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبموقفه القومى والمبداى من مسألة العدوان الايرانى على العراق .

٦ ــ ويرتب ذلك واجبا هاما أن تستعيد الحركة النقابية العربية كافة مؤسساتها المتواجدة فى مصر والتى لم تتمكن القيادة الحالية تعويضها وانشاء البديل لها وهى :

١ ــ المعهد العربى للدراسات العمالية : الاتحاد الدولى .
٢ ــ المكتب العربى للثقافة العمالية : الاتحاد الدولى .
٣ ــ معهد البترول العربى : الاتحاد العربى لعمال البترول .
٤ ــ معهد الدراسات النقابية : الاتحاد العربى لعمال النسيج .
٥ ــ مقر الاتحاد الدولى بالقاهرة .

٣ ــ واجبات فى المجال الاعلامى :

خلال السنوات من ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ وحتى اليوم اتضح عجز الاعلام العمالى العربى فى تعبئة الجماهير العمالية العربية حول قضايا الامة من اجل فعل جاد وحقيقى ولمواجهة مؤامرة التزييف والتضليل .

وانه من خلال هذه الفترة ــ وهى فترة ليست قصيرة ، افتقدت الحركة النقابية العمالية العربية وجود اجهزة اعلامية عمالية تقدم للعمال العرب الاجابة على اسئلة كثيرة ..

فى الخمسينات والستينات وجد العمال العرب اجهزة اعلامية تقدم لهم الاجابة على اسئلتهم رغم الفرق الشاسع بين ما كانت تتمتع به الحركة النقابية العربية من قدرات مادية فى هذه الحقبة وما تمتلك اليوم .

المطلوب اليوم هو خلق مؤسسات اعلام عمالية عربية تكون

قادرة على خلق محور فكرى متماسك فى مواجهة المحــور القطرى والطائفى والقبلى والعنصرى والبيروقراطى محــور الردة .

وهذه مهمة على جانب كبير من الاهمية امام الحركة النقابية العربية وهى تواجه انهيارا وتفككا فكريا .

الحركة النقابية العربية فى حاجة الى اعــلام عمالى يقطع كل لغة معالبيروقراطيةالتقليدية التىلاتؤمن بالثورة والتىاثبتت عجزها عن التأثير فى الرأى العام العمالى ، واعلام عمالى مثــل هــذا لا يمكن ان يكــون اعلاما متحجرا او ممارسة قمعية للاراء المتعددة داخــل الحركــة النقابية العربية ، ولا يمكن ان يكـــون اعلاما منفعـــلا .

٤ ـ واجبات للتأثير فى الساحة الدوليــة :

كانت الساحة النقابية العمالية الدولية هى دائمــا من اهم الساحات التى سعى الاتحاد الدولى لنقابات العمــال العرب الى التأثير فيها لصالح كافة قضايانا القومية وفى مقدمتها وعلى راسها القضية الفلسطينية وقضية الصراع ضــد الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية ونازية عنصريــة .

والمتتبع لهــذه الساحة ومنذ اعوام يلحظ انحســار التأثير النقابى العمالى العربى فيهــا وعلى ضــوء ما اوضحناه فى فقرة سابقة من هذه الدراسة فاننا يمكننا ان نضع امام الحركة النقابية العربيــة مجموعة من الواجبات التى يمكن القيام بهــا لاحــداث المطلوب فى هذه الساحـــة .

١ ـ التزام جميع الاعضاء فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب باهداف الاتحاد عند التواجد فى الساحة الدوليــة .

٢ ـ الاستمرار فى سياسة محاصرة كل نشاط للهستدروت باعتبــاره مؤسسة استعمارية استيطانية ، ورفض كــل الوان الاختراق غير المباشر الذى يقوم به الهستدروت اليوم من خــلال بعض المنظمات الدولية والاوربية التى يتم التعاون معهــا .

٣ ـ العمل على استعادة بعض اللجان الدولية التضامن مع النضال العربى من اجل التحرر الوطنى وفى مقدمة هذه اللجان التى يجب استعادتها فورا اللجنة النقابية الدولية المناصرة لعمال

وشعب فلسطين ، وعودة انعقاد المؤتمر النقابى الدولى فى اطار اهداف هذه اللجنـة .

٤ ـ اعادة تشكيل اللجنة المشتركة مع الاتحـاد العالمى للعمـل (المسيحى سابقا) والتى كان قد تم تشكيلها فى نهايـة عام ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ .

٥ ـ قيام لجنة مشتركة مع الاتحاد العالمى للنقابات لتنسيق النشاط بين الاتحادين ولانهاء العلاقات القائمة على اساس المحاور مع هذا الاتحاد وحيث ان عضوية عدد من الاتحادات بالاتحـاد العالمى للنقابات لا تعنى عـدم الالتزام بموقف عربى موحـد من العلاقات الدوليـة .

٦ ـ قيـام لجنـة مشتركة مع منظمـة الوحـدة النقابيـة الافريقية ، تتحدد من خلالها كل الاعمال المشتركة بين الاتحادين العربى والافريقى . وتأسيس معهد الدراسات النقابية الافريقى ـ العربى كشكل من اشكال المجابهة العمالية مع النشاط الصهيونى فى القارة السوداء . ولمواجهة نشاط عدد من المراكز الاستعمارية المشبوهة مثل المركز الامريكى الافريقى للعمل (نيروبى) والذى افتتح مكتبا له فى القاهرة (بدأ نشاطه فى الانحسـار) .

٧ ـ رفض اى معونات تقدم للنقابات من اى تنظيمات او مؤسسـات دولية مشبوهة مثل المعونة الامريكية ومنظمة فريدريش ابيرت وغيرها وانشاء صندوق قومى عمالى عربى ليحـل محـل هذه المؤسسات فى تقديم المعونات للنقابات العمالية تساهم فيـه الحكومات العربية التى تقبل المشاركة ومنظمة العمل العربيـة .

٨ ـ الاهتمـام بمشكلة العمـال العـرب فى اوربا وعقـد بروتوكولات عمـل مشتركة مع النقابات الاوربية بخصوص هـذه المشكلة . وتشكيل لجنة دولية للمهاجرين . ومساعدة العمـال العرب فى اوروبا لتشكيل منظماتهم التى تدافع عن حقوقهـم .

٩ ـ العـودة الى اسـلوب تنظيم الاسابيـع الاعلاميـة والتضامنية المشتركة مع الاتحادات الاوروبية والافريقية والامريكية اللاتينية والآسـيوية .

١٠ ـ دعم نشاط اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع عمال وشعب العراق وايران ضد الحرب وضـد الطغيـان .

فهرس

صـــدر للمؤلف

الكتـــاب الذى يجب
أن يقــراه الجميـــع

شهادات واقعية من داخل ايران

فى هذا الكتاب شـــهادات يكفى القليل منهـــا ليكون انذارا موجها لكل الاحـــرار فى الوطن العربى وفى البلاد الاســـلامية حتى لا يكتب نصر لموجة طغيـــان تتارى جديدة تهـــدد أمن الجميـــع .

الثمن ٣ جنيهـــات

التوزيع الناشر العربى ــ القاهرة

٦٠ شارع القصر العينى أمام روز اليوسف
ت ٣٥٤٧٥٦٦ ــ ٣٥٥٤٥٢٩

رقم الايـــداع ٢٢٦١ / ١٩٨٨

ـ دار الهنا للطباعة : ٧٦٦٣٢٧